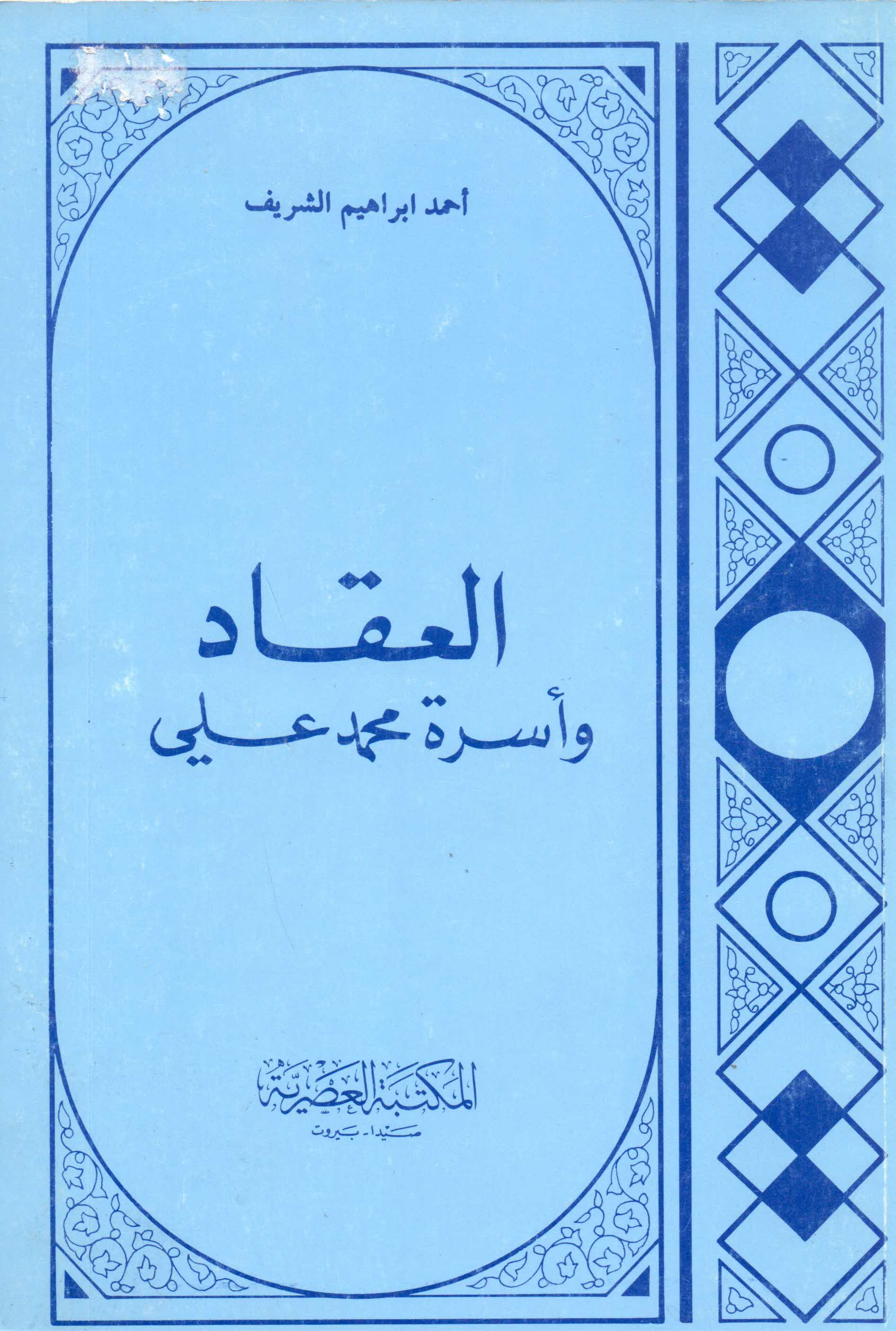

أحمد ابراهيم الشريف
العقاد
وأسرة محمد علي
المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

# العقاد

## وأسرة محمد علي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الاولى
١٩٨٧

# العقاد
## وأسرة محمد علي

أحمد ابراهيم الشريف



# تقدمة
# اسرة محمد علي
# نظرة شاملة

ينصب حديثي هذا على جانب من جوانب العقاد ربما كان معروفاً كله عنه، ولكن الجديد فيه أنه لم يجتمع هذا الإجتماع من قبل، وأعني به علاقة العقاد بالأسرة المالكة في مصر في عهد ما قبل ثورة ١٩٥٢ .

عاش العقاد نيفاً وستين سنة في ظل ملكية هذه الأسرة، منذ ولد في سنة ١٨٨٩ حتى كتب كلمته الأخيرة في تشييع النظام نفسه يوم ألغي وأحلت الجمهورية محله، وفي تشييع آخر ملوك هذه الأسرة الفعليين وآخر ملوكها النظريين.

ولم يكن للعقاد مندوحة عن أن تكون له برجال هذه الأسرة علاقة، لأنه رجل عظيم، والعظماء حتى إن تناءوا بأنفسهم عن الحكام فإن الحكام لا يتناءون عنهم ولا يتركونهم وشأنهم. ولهذا كان للعقاد فعلاً علاقة برجال هذه الأسرة التي رآها وعايشها خديويين وسلاطين وملوكاً وربائب في حجور مجالس الأوصياء.

وأسارع فأقول إن العلاقة لا تعني الصداقة والتأييد بل ربما كانت علاقة تناقض وصراع وعداء مرير.

ملوك هذه الأسرة أحد عشر ملكاً هم على الترتيب محمد علي باشا (١٨٠٥ ـ ١٨٤٢) وإبراهيم بن محمد علي (١٨٤٢ ـ ١٨٤٨) وعباس الأول بن طوسن بن محمد علي (١٨٤٨ ـ ١٨٥٤) ومحمد سعيد باشا بن محمد علي

(١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) واسماعيل باشا بن ابراهيم بن محمد علي (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) ومحمد توفيق باشا بن اسماعيل (١٨٧٩ ـ ١٨٩٢) وعباس حلمي الثاني بن توفيق (١٨٩٢ ـ ١٩١٤) وحسين كامل بن اسماعيل (١٩١٤ ـ ١٩١٧) وأحمد فؤاد بن اسماعيل (١٩١٧ ـ ١٩٣٦) وفاروق بن أحمد فؤاد (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) وأحمد فؤاد الثاني (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣).

خمسة من هؤلاء الأحد عشر عزلوا عن عروشهم هم محمد علي واسماعيل وعباس حلمي الثاني وفاروق وأحمد فؤاد الثاني أما الستة الأخرون الذين ماتوا على العرش فيقال إن اثنين منهم ماتا قتيلين هما عباس الأول ومحمد سعيد.

ومن الأحد عشر ثلاثة أصيبوا بالجنون هم الثلاثة الأول محمد علي وابراهيم وعباس الأول.

ومنهم ستة على الأقل تعرضوا لمحاولة الاغتيال هم محمد علي وعباس الأول وتوفيق وحسين كامل وأحمد فؤاد الأول وفاروق. ونقول على الأقل لأن المحاولات ضد هؤلاء معروفة في التواريخ ويجوز أن تكون هناك محاولات أخرى من مؤامرات البلاط غير معروفة ولا مرصودة. فإذا أضفنا إليهم الذين قتلوا فعلاً كان مجموع من تعرضوا لسخط أمتهم سخطاً يدعو للقتل سبعة على الأقل، وقد يكونون أكثر من سبعة.

عاش العقاد في ظل ستة من هؤلاء الملوك منذ ولد في عهد محمد توفيق باشا، وعاصر عزل فاروق آخر الملوك فعلاً وعزل أحمد فؤاد الثاني آخر الملوك نظرياً.

وقد تمثلت في هؤلاء الستة كل عيوب الأسرة، فقد عزل منهم ثلاثة، هم عباس حلمي وفاروق وفؤاد الثاني. وتعرض للاغتيال منهم خمسة، أي كلهم جميعاً ما عدا فؤاد الثاني الذي لم يتسنم العرش فعلاً بل نظرياً تحت وصاية مجلس الأوصياء.

كذلك تمثلت فيهم الصفات اللعينة الرئيسية التي كانت القاسم المشترك

بينهم جميعاً وهي الشذوذ العقلي والنفسي الذي يتراءى في حب المال والتهالك عليه، وفي الشذوذ الجنسي الذي يبدو في حب التباهي بأفاعيله كالذي بدا من عناية اسماعيل باشا بترويج القول بأنه كانت له علاقة بالامبراطورة أوجيني زوجة لويس نابليون الثالث امبراطور فرنسا؛ وكالذي بدا من عناية فاروق بأن يتهتك علناً لكي يراه الناس، وكأن بهم خوفاً أن تُظن بمقدرتهم الجنسية الظنون.

ويتراءى شذوذهم أيضاً في حب السيطرة والاستبداد وحب العتو والطغيان كلما ملكوا أيديهم، فإذا ما صدموا أول صدمة استخذوا فلم يقفوا في الاستخذاء عند حد معقول، كالذي حدث من محمد علي وعباس الأول وعباس الثاني وفاروق. إذ إن محمد علي لم يكتف بما اكتفى له به السلطان وأنصاره من تقييد سلطته حتى زاد عليها التنازل عن الأريكة لابنه إبراهيم، وما كاد عباس الأول يتعرض للقتل حتى سجن نفسه في القصر لا يملك ولا يحكم ولا يدع سواه يملك أو يحكم؛ وحادثة عباس الثاني وحادثة فاروق التي تسمى أولاهما بحادثة الحدود وثانيتهما بحادثة ٤ فبراير، قد كان حقهما أن تسميا حادثة الحدود الأولى والثانية، أو حادثة ٤ فبراير الأولى والثانية، لأنهما صورتان طبق الأصل الواحدة عن الأخرى مع اختلاف الأسماء بين كرور ومايلز لمبسون، وبين عباس الثاني وفاروق الأول. وإن استخذاء هذين الأخيرين أمام الأولين لشيء مقيت، وإنه لتطابق عجيب.

كل هذه الصفات وغيرها تدل على مرض متوارث في هذه السلالة يصيبهم بالضعف الجنسي، وهو الضعف الذي يفسر حب التظاهر به من ناحية؛ ويفسر تهتك نسائهم تهتكاً غير معروف مثله في أوساط العلية أو البلاط؛ ويفسر شعورهم بعدم الأمن وعدم الاطمئنان على مراكزهم ولا على الحياة نفسها؛ ويفسر أخيراً حبهم للتجبر ثم استخذاءهم عند المصادمة بغير حدود.

ورثوا هذه الصفات عن محمد علي نفسه فيما يبدو؛ فقد روي عنه أنه تعرض لمؤامرة اغتيال قام بها رجل يائس من الحياة فأغدق عليه من نعْمته حتى

صار ينعَم في خير وبحبوحة، وعندئذ انتزعه من بين أولاده ليقتله وهو حريص على الحياة ليكون قتله عقاباً حقيقياً على جريمته، لا أن يقتله وهو يائس يطلب الموت من كل طريق.

وإلى جانب هذا الحقد الذي لا ينشغل بجلائل الأمور عن متابعة رجل من العوام سنة أو أكثر من سنة حتى يتشفى منه، هناك الإجرام البشع المتمثل في مذبحة المماليك وفي مقتل ابن الجبرتي الذي أدى إلى موت الجبرتي نفسه، وهناك الجنون الذي أصابه في آخر عمره وأدى إلى أن يعزله بنوه وأن يعلنوا على الملأ تنازله عن العرش لإبراهيم.

وقد تكفل نظام الوراثة للملك العلوي بأن يتولاه أشد أبناء الأسرة ضراوة في الإجرام والتهتك والطمع. ذلك أن وراثة الأريكة كانت لأكبر أبناء أسرة محمد علي من الذكور، وليست لأكبر أبناء الوالي القائم بالأمر.

لهذا ورث عباس بن طوسون عمه ابراهيم، ثم ورث سعيد بن محمد علي أريكة ابن أخيه عباس، ثم ورث اسماعيل الأريكة عن عمه سعيد. وعلى يد اسماعيل تغير النظام قليلاً ليعود فيضطرب بعد حين.

ولهذا النظام يرجع الفضل في أن عباس الأول قد مات قتيلاً فيما يقال ليفسح الطريق لعمه سعيد. ولكن لنترك ما يقال مما قد يصح أو لا يصح ولننظر من ولاية اسماعيل كيف تمت.

كان لإسماعيل أخ أكبر اسمه أحمد، يكبره بنحو سنة أو سنتين، فلو مات سعيد لصارت الأريكة إلى أحمد ابن ابراهيم. ولهذا تخلص منه اسماعيل بمؤامرة هائلة مؤداها أنه أغرقه وأغرق معه قطاراً كاملاً بكل من فيه من الركاب على كوبري كفر الزيات في الطريق من الاسكندرية إلى القاهرة، ورصد عيونه ليتأكدوا أن أخاه من بين الغارقين لا من بين الناجين.

بهذا صارت ولاية العهد إلى اسماعيل، وبقي أن يتخلص من سعيد باشا ليئول الأمر إليه كما يريد.

وما أسهل أن يموت سعيد:

ولقد مات فعلاً، وكانت سنه مبكرة تثير الشك في جنود معاوية بن أبي سفيان التي هي من عسل وإن كان أنصار اسماعيل يقولون إنه مات من التخمة ومعقباتها كالسكر والضغط وتصلب الشرايين.

وهكذا تولى اسماعيل، فكان أكبر همه أن يغير لقب «الوالي» وأن يغير نظام الوراثة.

وقد نجح في كلا الغرضين فجعل اللقب «الخديوي» وجعل الوراثة لأكبر أبناء القائم بالأمر من الذكور؛ وإن كان نجاحه بثمن باهظ جداً من الديون التي كانت مبرر القوى الاستعمارية في احتلال مصر بعد عزله بثلاث سنين.

هذا الاجرام والدس السيء هو الذي عنيناه بأن نظام الوراثة كفل لأشدهم إجراماً أن يكون على رأس الفريق.

وكان خليقاً بتغيير النظام أن يخفف من الأثر السيء المترتب على النظام القديم، لأنه سيأتي بأكبر الأبناء، فيأتي بالصالح منهم والطالح بغير تمييز أو دس وتآمر، لولا أنه لم يستمر طويلاً، فلم ينفذ إلا عند عزل اسماعيل وتولية ابنه توفيق، ثم عند موت توفيق وتولية ابنه الأكبر عباس حلمي الثاني.

فلما عزل عباس في سنة ١٩١٤ ولِّي الأريكة عمه حسين كامل ابن اسماعيل، لغير سبب إلا أن اللورد كتشنر يرى ذلك، وإن قيل إنه تم لأنه أكبر أبناء الأسرة سناً، عوداً إلى النظام القديم.

فلما مات حسين كامل في ١٩١٧ وأراد أن يعهد إلى ابنه وهو على فراش الموت أبى ابنه ولاية العرش فعادوا إلى أخيه أحمد فؤاد لأنه أكبر الأسرة سناً بعد أخيه.

وفي ظل الدستور (١٩٢٣) أصبح نظام الوراثة لأكبر الأبناء تارة أخرى، ولكنه أيضاً لم يقدر له البقاء الطويل إذ لم ينفذ إلا في فاروق ثم عزل ووضع ابنه تحت الوصاية لصغر سنه (كانت سنّه ستة أشهر يوم عزل أبيه) ثم أراح واستراح

يوم ألغي النظام كله بعد ستة أشهر أخرى من ذلك التاريخ.

وإلى جانب هذا الإجرام المكدول المكانة تحت ظل نظام الوراثة كانت هناك سيئة أخرى هي عدم الوئام بين أفراد الأسرة، إذ إن أبناء الأسرة الذين كانوا سيستحقون الولاية حسب النظام قبل تغييره قد استاءوا للتغيير وعلى رأسهم إخوة إسماعيل كما استاء للتغيير الذي حدث في ١٩١٤ طائفة الوارثين لعباس حلمي وهم طائفة محمد علي توفيق أخي عباس حلمي ووارثه الشرعي لعزله.

ومحمد علي هذا هو الذي صار ولياً لعهد الملك فاروق طوال الفترة التي لم يرزق فيها بالبنين فكان أعجب ولي عهد في التاريخ الانساني كله: ولي عهد في السبعين من عمره لملك في الثلاثين من عمره، وولي عهد لا يعترف للملك ولا لأبيه ولا لعمه الذي ورث الملك عنه بهذا العرش، ويعرض في قاعة الاستقبال بقصره الكبير صور الأسرة المالكة بالحجم الطبيعي متوقفاً عند أخيه عباس حلمي، قائلاً لزواره إن الشرعية تقف عند هذا الحد، لتبدأ بعده فترة الملك غير الشرعي.

وثالثة أثافي هذا النظام، والخوف من العودة إليه بعد الحين والحين هي إشفاق كل من يتولى العرش أن يحرم من الذرية البنين.

والخلاصة في أمر هذه الأسرة أنها أسرة سيئة الأخلاق، سيئة النفوس، سيئة العقول، سيئة الأنظمة ولا يرجى منها خير كثير ولا قليل.

ملكها استبداد.

وقوتها طغيان.

وضعفها احتلال أجنبي.

وغناها تمرد وفجور.

وفقرها نهب وديون.

فهي أسرة لا تستحق إلا الكراهة والمقت والاشمئزاز.

ولن يعنينا هنا من رجالها إلا من عاصرهم العقاد، بدءاً من محمد توفيق، فلنصحب العقاد في رحلته معهم من أول المطاف.

الفصل الاول

# مولد عهد
# محمد توفيق باشا
# ١٨٧٩ ــ ١٨٩٢

ولد العقاد في يونيو ١٨٨٩ في عهد توفيق.

وكان جيل العقاد بحق هو الجيل الذي نشأ ليتحمل عواقب الاحتلال دون أن يتحمل مسئوليته، فليس هو الجيل الذي جر بسيئاته على الوطن هذه الجريرة، ولكنه الجيل الذي ورث هذه التركة الثقيلة وصار عليه الواجب أن يرفع وقرها عن البلاد.

وكان هو الجيل الذي تحددت فيه الحدود واضحة جلية بين القوى العاملة في البلاد.

فقوة الاحتلال الأجنبي التي كانت في عهد محمد علي مجرد نفوذ على السلطان ومؤازرة له، والتي صارت في عهد خلفاء محمد علي من ابراهيم إلى أوائل عهد اسماعيل مجرد نفوذ القناصل والخبراء الماليين ومراقبي الديون، والتي زادت في النفوذ والطغيان في آخر عهد اسماعيل حتى أصبحت وزراء يعينون في الحكومة المصرية، أو مفتشين تعلو سلطتهم فوق سلطة الوزارة والوزراء، قوة الاحتلال هذه التي كانت متراوحة بين الدول أصحاب النفوذ قد تحددت أخيراً في جيش الاحتلال الذي يقف وراء المعتمد البريطاني... أي أنها صارت كما أصبحت تسمى فعلاً: قصر الدوبارة الذي يؤوي قيصره.

وقوة السلطة الشرعية التي كانت دائماً هناك محددة ممثلة في شخص صاحب الأريكة قد زادت تحديداً حين زادت استقراراً بدخول الانجليز وانحسار سلطة العثمانيين. إذ قد كان من مفارقات مصر - وما أكثر مفارقاتها - أن يكون

الاحتلال البريطاني مما يزيد من استقلال حكام مصر وإعفائهم من كثير من تعقيدات العلاقة بالسلطان وبالأجانب أصحاب الامتيازات. وحسبنا شاهداً على ذلك أن الآستانة بجلالة قدرها، تصير مثابة الأمراء الناقمين على ولي الأمر في مصر، وتناصرهم في مناوأة هذا الوالي ثم لا تبلغ منه مبلغاً، يقول العقاد:

«وقد كان تعديل نظام الوراثة مريحاً لأولياء الأمر في مصر متعباً لهم في الآستانة، لأن الأمراء المحرومين لجأوا إليها ودأبوا على خلق المشكلات لإسماعيل وأبنائه وتحريض السلاطين والصدور عليهم في كل مناسبة، وقد كانت الدول الأجنبية تستغل هذه المشكلات وتتذرع بها لتهديد الخديويين والسلاطين على حسب المصالح والأهواء».

«أما موقف الدولة العثمانية من الثورة العرابية فقد كان خطة مرسومة. . .
فإنها أرادت عند خلع اسماعيل أن تغير نظام الوراثة وحقوق الخديوية المصرية فلم توافقها الدول الأوروبية، فلما نشبت الثورة لم تقبل الدولة أن ترسل جيشاً من عندها لقمعها، لأنها كانت تنقم من الخديو توفيق موالاته لانجلترا وفرنسا، وكانت تعلم من الأمراء العلويين في الآستانة أن أحمد عرابي يفضلهم على الخديو وأنهم هم يقبلون ولاية مصر بشروطها التي تريدها الدولة، فأحجمت عن إرسال الجيش التركي عند طلبه انتظاراً للنتيجة، ورأت أن مصلحتها في ترك الخديو وشأنه أجدى عليها من تأييده ثم الجلاء على الأثر كما اشترطت عليها الدول الأجنبية»[1].

كل هذا قبل الاحتلال، وقد زاد جداً بعد الاحتلال، وظل توفيق مستقلاً عن الآستانة معظم وقته، وكذلك عباس حلمي، ما داما راضيين بأحضان الانجليز الدافئة، فإذا ما دب الخلاف بينهما وبين الاحتلال واستصرخوا السلطة العثمانية فقصاراها أن تكون سنداً يسندهم من وراء، وليس لها قوة مستقلة قادرة على العمل في البلاد. وهذا هو كل ما عنيناه باستقلال الخديوي عن

(١) ١١ يوليو وضرب الاسكندرية (كتاب اليوم) ص: ٨٨ ـ ٨٩.

الآستانة، استقلال بالمعنى السيء لا بالمعنى الحسن.

والقوة الثالثة، قوة الشعب، هي التي استفادت أكبر الفائدة، وتحددت أكبر تحديد، وتطورت إلى مكان من القوة والتأثير مرموق محسوب له كل حساب.

كان الرأي العام فيما مضى ضعيفاً إلى حد كبير، ثم صار الأمر يحتاج إلى تحالف وثيق بين الخديو والانجليز ليتمكنوا من قمعه.

كان بلا فكر ولا ثقافة، فقد صار بفكر وثقافة.

كان بلا هدف فصار له هدف إصلاحي واضح وقوي.

كان بلا زعامة، فقد صار وله زعماء من أنبغ زعماء الجماهير.

نعم إنه صدم صدمة قاسية في طفولته هي صدمة الاحتلال، ولكنها صدمة لم تقتله، «وما لا يقتلني يزيدني قوة». ولقد ازداد قوة على الأيام فعلاً، وأفادته فترة الوجوم ولعق الجراح بعد هزيمة ١٨٨٢ أن يحدد أهدافه ورجاله، وقد تحددت هذه من بداية الطريق.

فأما الأهداف فهي الخلاص من الانجليز والمحافظة على أملاك البلاد وثرواتها وهو ما عرف بشعار «الجلاء ووحدة وادي النيل»؛ والاستقلال عن الآستانة وعقابيلها السياسية والعسكرية والامتيازات الأجنبية المرتبطة بها؛ وأيلولة السلطة الفعلية للشعب يتولى مصائره كما يشاء لا كما يشاء له الوالي الذي يجب أن يكون مقيداً بأحكام الدستور.

وأما زعماؤه، فهم على اختلاف ميادين العمل بينهم سلسلة ذهبية تتكون حلقاتها من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وسعد زغلول وعباس العقاد.

نعم كان هناك عاملون كثيرون غير هؤلاء، ولكن السلسلة الوضيئة كانت من هؤلاء الأربعة، ومن عجب أنهم منتظمون، فأولهم ثائر وثانيهم معلم فيلسوف. ثم ثالثهم سياسي ثائر ورابعهم معلم فيلسوف.

من هذا يتبين لنا أين يقف العقاد من أسرة محمد علي، أو قوة القصر الشرعية.

إنه موقف الكراهة والمقت والاشمئزاز، وموقف المناجزة والعداء الصريح، وموقف من يعمل جاهداً على تقييد الوالي أو السلطان وتجريده من كل سلطاته على سنة الديمقراطية الليبرالية التي استحوذت على أذهان المفكرين المثاليين والعمليين على السواء في القرن التاسع عشر، خصوصاً بعد قوانين الإصلاح في بريطانيا وبعد استقلال إيطاليا وتحقيق وحدتها، وبعد تحقيق الوحدة الألمانية، وبعد سقوط دكتاتورية نابليون الثالث في فرنسا وتثبيت دعائم الجمهورية الديمقراطية في أم الثورات.

وليس العقاد غريراً حتى يظن أن مثل هذا الموقف منه يمكن أن يهيىء له حياة سلم ودعة، وإنما يتوقع منه ما يجب أن يتوقعه من يقف مثل موقفه ويعمل مثل عمله من العناء ومن يهدف إلى مثل هدفه الذي طارت فيه رؤوس وثلت عروش.

ولم تكن للعقاد صلة مباشرة بالخديو محمد توفيق باشا لأن هذا الخديو مات والعقاد بعد في الثالثة من عمره. ومع ذلك لا يخفى على قارئه المقت والازدراء له حتى في ما كتبه العقاد عنه بعد زوال ملكه وملك ابنه وفي ظل أخيه أحمد فؤاد الأول وابن أخيه فاروق.

يقول العقاد في كتابه «١١ يوليو وضرب الاسكندرية»[(١)].

«ومما ساعد على نجاح الانجليز أن الجناب الخديوي عين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب مندوباً خديوياً وبمعيته بعض ياوران سموه لدى الجنرال ولسلي، وناط به نشر الدعوة - وخصوصاً بين العرب - لمساعدة الجيش الانجليزي الذي يحارب العرابيين باسم الخديو».

وهذا النص استشهاداً استشهد به العقاد عن أحمد شفيق باشا الذي عمل بالمعية الخديوية من قبل الثورة إلى أيام الخديو عباس الثاني.. ثم يستطرد العقاد في الاستشهاد عن المصدر نفسه.

---

(١) ص ١٤٧ طبعة دار «كتاب اليوم» الطبعة الأولى.

«وفي ٢٢ أغسطس أصدر الخديو إلى الدوائر الملكية والعسكرية في القطر المصري إرادة أخرى قال فيها إنه لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التي يقوم بها السير جارنت ولسلي هو استتباب الأمن في مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التي يرى لزوماً لاتخاذها. فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا إليكم أن تبذلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا. فمن يخضع له فكأنه خضع لنا شخصياً، ومن خالفه يعد عاصياً لنا ويعامل معاملة العاصي».

فهل بعد هذه الإدانة بالخيانة العظمى ازدراء ومقت وعداء؟! لقد ضاق صدر العقاد فقال في آخر صفحات الكتاب[1] وبعد أن أشار إلى الوبشية في معاملة الشرفاء من أمثال أحمد المنشاوي بك، ومكافأة الخونة من أمثال عمر لطفي محافظ الاسكندرية، فقال:

«يضيق الصدر بعد هذا بما جرى في إثر الهزيمة المصرية من عودة الخديو إلى القاهرة محفوفاً بالجيوش الانجليزية. وبما جرى من الفضائح والمخزيات في محاكمة الزعماء العرابيين ولكننا نلخصها موجزين فنقول إن الانجليز لم يضعوا أقدامهم في القاهرة حتى بدأوا بتهديد الخديو في مركزه كما تقدم».

وليذكر القاريء أن هذا الكتاب «١١ يوليو» قد صدر في ظل الملك فاروق الأول ابن أخي الخديوي محمد توفيق باشا وأنه صودر يوم صدوره في الخامس من يوليو ١٩٥٢، ولم يعد للظهور إلا بعد زوال ملك فاروق وأسرته يوم ٢٣ يوليو من ذلك العام، فإذا ما تذكر القاريء ذلك علم كم يضيق الصدر بما فيه.

ورأي العقاد في محمد توفيق صورة لرأيه في ملوك هذه الأسرة أجمعين، إزدراء ومقت وعداء من وجهة النظر الأخلاقية والوطنية السياسية، ولا يطعن فيه أن يكون مخلصاً للعلم ونزاهته وأن يعترف للكفء منهم بالكفاءة وللموهوب بالموهبة، وكل واحد منهم بصفته التي خلقه الله عليها.

---

(١) ص ١٥٠.

ففي نظره إلى محمد علي باشا الكبير رب الأسـرة الأكبر يقـول إنه عبقـري مـوهوب ولكن ثقتـه في فرنسـا دفعته إلى حـرب لا يؤمن ضررهـا ولا يرجى من ورائها خير مضمون ـ يعني حربه للسلطان العثماني ـ كما يشير في أحيان كثيرة إلى شـذوذه في الانتقام القـاسي وفي الإيقاع الإجـرامي بـالخصـوم: فئـات وأفـراداً، وبإصابتـه بالجنـون في سنوات عمـره الأخيرة بعـد عزلـه عن الأريكة وتـولي ابنه ابراهيم.

وابراهيم في نظر العقـاد لم يكن له منـظور كبير، ولكن العقـاد لا ينسى أن يذكر موته صغيراً في حياة أبيه المجنون وهو على العرش، مشيراً بذلك إلى شذوذ في البنية الوراثية لهذه الأسرة المقيتة.

نأتي الآن إلى خلفاء محمد علي باشا.

فعن عباس باشا الأول بن طوسن بن محمد علي يقول: «توفي محمد علي الكبير وتوفي أكبر أبنائه إبراهيم في حياته. وآل عرش مصر إلى عباس بـاشا الأول بن الأمـير طوسن بن محمد علي لأنه كان المرشح الوحيد للولاية بغـير مزاحم ولم يكن محبـوباً في الدوائر الأوروبية لمحافظته وإعراضه عن الحضارة الحديثة، فنفر منه القناصـل ووقفوا له بالمرصاد وأجمعوا أمرهم على مقاومته فيما كان يحاوله من نقل الوراثة إلى ابنـه إلهامي بـاشا. ثم مـات عباس «مخنوقاً» في قصـره ببنها وفـوجيء ولي العهـد الشرعي «محمد سعيد بن محمد علي» بالخبر وهو في الاسكندرية فأسرع إلى القـاهرة لإعـلان ارتقائـه إلى العرش قبـل إحكام التـدبير لإقصـائه عنـه. ولكنـه علم في الطريق أن الألفي باشا محافظ القـاهرة ـ وكـان من أنصار عبـاس ـ قد سبقـه إلى بنها وحمل جثة الوالي القتيل [بكامل ثيابه] في مركبـة التشريفـة وجلس فيها أمـامه كـما كان يجلس والـوالي بقيد الحيـاة، ولم يستغرب النـظارة شيئـاً، ولم يخـامـرهم الـريب في الأمر لأنهم تعـودوا أن يشهدوا الـوالي من بعيد جـالساً في مـركبتـه لا يلتفت يمنة أو يسرة لتحيـة الواقفـين على الـطريق. واتجه الألفي بـاشا رأسـاً إلى القلعة حيث تقام مراسيم الولاية».

تلك صورة والٍ من النوع الـذي تنكب به الـولايات. والٍ متخلف حقـير

التفكير متغطرس يظن أن إلقاء التحية إلى رعيته الذين يحيونه عمل غير لائق بالأمير، وكأنه لا يمتثل لدين ولا لمصلحة سياسية ولا لأي شيء ذي بال. . . صورة وال يغلق المدارس بدلاً من أن يزيدها ويزيد كفاءتها، وال يموت غيلة، ولكنه لا يموت مغتالاً بطريقة رشيقة أو كريمة بل يموت مخنوقاً، أي أن قتلته من أقرب المقربين إليه، وأنهم لم تبق في نفوسهم ذرة من احترام له حتى يطبقوا على عنقه فترة تكفي لموته دون مراجعة أو تردد. . .

إنها صورة كريهة وحقيرة على السواء:

فإذا انتقلنا إلى صورة محمد سعيد باشا، لرأينا في استطراد العقاد في النص السابق ذاته قوله:

«واتجه الألفي باشا رأساً إلى القلعة حيث تقام مراسيم الولاية، فاتفق مع أمير الجند بها على إيصاد أبوابها في وجه الأمير محمد سعيد حتى يحضر إلهامي بن عباس من أوروبة. فلما وصل الأمير محمد سعيد إلى القاهرة وجد العلماء والأعيان وقناصل الدول في استقباله، وتقدم وهم في ركابه إلى ناحية القلعة، وأبلغ القناصل محافظ القاهرة المتمرد أن الدول لن تعترف بولاية تخالف الشروط التي ضمنتها لمصر في معاهدة سنة ١٨٤٠ وكان قناصل فرنسا وانجلترا وأمريكا متفقين على هذا البلاغ. فسقط في يد المحافظ وأذعن للأمر الواقع ولم يصبح الصباح في اليوم التالي حتى كان قد قضى نحبه غماً وخوفاً من عاقبة ما جناه».

«لم يزل سعيد يذكر هذه اليد للقناصل ولا سيما قنصل فرنسا، وكان معجباً بالثقافة الفرنسية كثير الاختلاط بالفرنسيين والأجانب على العموم، يجيد الفرنسية ويتكلم الانجليزية، وفي عهده حصل فرديناند ديليسبس على امتياز فتح قناة السويس بشروط غاية في الإجحاف والخطر على حقوق مصر والدولة العثمانية، وفي عهده طلب نابليون الثالث فرقة سودانية لإخضاع الثائرين في المكسيك فأجابه إلى طلبه وأنفذ إلى المكسيك فرقة من أبناء السودان ومصر لتحل هناك محل الجنود الفرنسيين الذين فتكت بهم الحمى الصفراء وتبين أنهم لا يحتملون أهوية البلاد وحمياتها كما يحتملها الإفريقيون؛ وأرادت البيوت المالية في

انجلترا أن تقابل هذا النفوذ الفرنسي بمثله فعمدت إلى تشجيع الوالي على الاقتراض، فأقدم عليه غير هياب لجرائره، ومات وعليه عدة ملايين من الديون الأجنبية يختلفون في مقدارها بين ثلاثة ملايين وأحد عشر مليوناً من الجنيهات».

فهذه صورة أخرى لا تبعث في نفس المصري الوطني إلا الاشمئزاز والعداء، صورة من يستعين ويتكل على القناصل الأجانب وهو يعلم أطماعهم في بلده، لأن شخصه هو الذي يهمه لا بلده، وصورة من يعطي زمام بلده كله للقوة الأجنبية الطامعة بشروط مجحفة لبلاده، الأمر الذي يرقى إلى خيانة الأمانة، لمجرد أن يقال إنه يعترف لهم بالجميل، وصورة من يغرق بلاده في القروض ليوفر لنفسه متعاً حقيرة وهي ولا شك حقيرة، لأن المتع التي تشترى بالمال بلا ريب متع حقيرة. ناهيك بأنه لا يهتم برأي الدين في الربا وهو حامي الدين وديار المسلمين، وأخيراً صورة من يخاطر بأرواح رعيته للدخول في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وبلا مقابل مادي ولا سياسي، وفي بلاد بعيدة منقطعة الصلة ببلاده، إذا انتصرت عساكره فلفرنسا النصر والمنفعة وعليه العزم والخسارة والقتلى وإذا انهزمت عساكره فعليه فوق الغرم والخسارة وفقدان الأرواح خزي الهزيمة وعارها.

* * *

نأتي الآن إلى أشهر أمراء هذا البيت وهو اسماعيل باشا فيروي لنا العقاد عنه أنه تآمر مع طائفة من المتآمرين لكي يتخلص من جميع أمراء بيته الذين يكبرونه، لأن الولاية لن تأتيه وفي البيت المالك أمير أكبر منه على حسب شروط الولاية فقد اجتمع الأمراء في قطار ملكي قادم من الاسكندرية إلى القاهرة، وكان القطار يعبر النيل عند كفر الزيات بطريقة ذلك الزمان مشدوداً بالسلاسل إلى قنطرة متحركة، فكان التآمر أن لا تربط المركبات بالسلاسل، فنزل القطار بمن فيه إلى قاع النيل حيث مات الأمراء أجمعون، من كان ينافس على العرش ومن لم ينافس عليه على السواء إلا واحداً منهم هو عبد الحليم بن محمد علي لأنه كان نحيفاً جداً فأمكنه أن يخرج من مركبة القطار من النافذة فبقي على قيد الحياة.

أما إسماعيل فإنه انسحب من هذه القافلة في اللحظة الأخيرة بدعـوى أن هناك من استدعـاه لأمر مـا ـ لا شك أنـه استدعـاء مدبـر ـ وكان اسمـاعيل قـد تخلص من أخيه الأكبر أحمد بن إبراهيم بن محمد علي، فصـار بذلـك ولي العهد ولم يبق عليه إلا الفتك بعمه الوالي محمد سعيد.

صورة كريهة. . . يقول العقاد عنه:

«وكـان إسماعيـل بن إبراهيم قـد أصبح وارث العـرش بعد حـادث كفر الـزيات، فعمـل جهده عـلى المـوازنـة بـين النفـوذ الأجنبي في بـلاده واستخـدم الانجليز كما استخدم الفرنسيين، وعلا شأن الولايات المتحدة في أيامه بعد قهرها لبريطانيا العظمى وظفرها باستقلالهـا على الـرغم من سيدة البحـار التي لا تغيب الشمس عن أقطارها، فاستدعى إلى مصر نخبة من الضباط الأمريكيين لتـدريب جيشـه، ولم يكتم عنهم أنـه يعتمـد عليهم في أمـر خـطير ويستعـد بهم لتحقيق استقلال مصر فخطبهم قائلاً: «إنني معتمـد على رزانتكم وإخـلاصكم وغيرتكم للحصـول على استقـلال مصر». (نقلاً عن كتـاب «حياتي في القـارات الأربـع» لشانيه لونج).

«ثم تفاقمت أخطار الـديون واستحكمت أزمـاتها وضـاق اسماعيـل ذرعاً بالسيطرة الأجنبية وتقييده بآراء الوزيرين الأجنبيين اللذين اتفقت انجلترا وفرنسا عـلى تعيينهـما في وزارة المـاليـة ووزارة الأشغـال وهمـا أهم وزارات القــطر كله، فاحتضن الحركة الدستورية آملاً في نقل الـرقابـة على خـزانة الـدولة من الـوزير الانجليزي والوزير الفرنسي إلى مجلس النواب فاتفقت انجلتـرا وفرنسـا معاً عـلى طلب عزله وقبل الباب العالي هذا الطلب. . .».

صورة أخرى مقيتة، لمتحف أسرة كل من فيها مقيت.

الفصل الثاني

# علاقة عامة تتحول إلى شخصية

## عباس حلمي الثاني ١٨٩٢ ــ ١٩١٤

إلى عهد توفيق والعلاقة بين العقاد والأسرة العلوية علاقة عامة يمكن أن تنشأ بين أي كاتب أو مفكر وبين هؤلاء الأمراء.

وفي عهد عباس حلمي الثاني تبدأ هذه العلاقة في التحول إلى علاقة شخصية، فتتشابك فيها المواقف والأحداث بين ما هو شخصي وما هو عام.

ولقد لخص لنا العقاد نظرته إلى عباس حلمي في الفصل الذي وقفه عليه من كتاب «محمد عبده ـ عبقري الإصلاح والتعليم» إذ يقول:

«وتبين بعد الوقعة الكبرى بين عباس الثاني والمحتلين أن النزاع كله فيما بينهم إنما كان نزاعاً على نفوذ الحكم ولم يكن نزاعاً على حقوق الأمة ولا على مباديء القضية الوطنية، وإن عباساً كتوفيق واسماعيل من قبله ينازعون السيطرة الأجنبية باسم الأمة تارة واسم الحقوق الدستورية تارة أخرى، ولا يعنيهم في الواقع إلا أن يستبدلوا سيطرة في أيديهم بسيطرة في أيدي الدول الأجنبية، ومن طلب منهم الحكم النيابي وشجع الأحرار من رعيته على طلبه فإنما يتخذ الحكم النيابي حجة على الدولة البريطانية عند شعوبها لأنها تؤمن به في بلادها، ويلتمس من وراء ذلك أن يحكم من وراء النواب والوزراء ويستعيد لنفسه كل سلطانه المحدود، أو يستعيد القليل من الكثير في مسائل التولية والعزل ومسائل الصرف والمنع على الخصوص.

وقد جرب طلاب الدستور أساليب اسماعيل وتوفيق في هذه المناورات ثم جربوا أساليب عباس بعدهما فتكشف لهم عن ولع بالاستبداد

في عباس لم يتكشف لهم مثله من أبيه وجده لأنه لم يكد يظفر بقليل من السلطان على عهد سياسة الوفاق بعد عزل اللورد كرومر حتى انقلب على شيعته وشيعة الحركة الدستورية، فساقهم إلى السجن واحداً بعد واحد، ثم ألجأهم إلى المنفى باختيارهم فراراً من السجن والمصادرة.

ولاح له شبح العزل بعد الوقعة الكبرى بينه وبين المحتلين فقنع بالقليل الميسور، واستعاض عن وفرة السلطان بوفرة المال يتهافت عليه حيثما وجد السبيل إليه، بل ظهر للأمة قصارى أمله من المحتلين بتسمية الحزب الذي ينتمي إليه ويرصد صحيفته للدفاع عنه في جميع أطواره وتقلباته.. فقد سماه «حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية» إيذاناً للمحتلين بالتسليم لهم بدعوى الإصلاح والقناعة منهم بالمبادىء الدستورية دون الدستور الكامل على أساس سلطة الأمة، ولم تذكر في عنوان الحزب كلمة عن الاستقلال ولا عن الحرية الوطنية، كأنهما على الأقل مطلب مؤجل إلى ما بعد الفراغ من إصلاح الأداة الحكومية الذي ارتهن به المحتلون موعداً للجلاء... فلا جلاء إذن وفي الأداة الحكومية خلل يأخذونه ويدَّعون على هواهم أنه لا يزال بحاجة إلى الاصلاح»(1).

ومن هذا الشاهد يبدو عباس أميراً مستبداً يحب الاستبداد بشراهة فوق شراهة آبائه المشهورين بالطغيان، وأنه كآبائه مدلس حين يدعو إلى الحرية والدستور لمجرد مناوأة المحتلين بما لا يستطيعون أن يسفهوه وهم يحكمون بلادهم بمقتضاه، وأنه يستخذي أمام المحتلين ويرضى بالحكم والولاية على أي وضع مهين ولا يخشى شيئاً كما يخشى العزل الذي حاق بجده وأوشك أن يحيق بأبيه وبه هو في ١٨٩٤ والذي وقع فعلاً بعد ذلك بعشرين سنة على كل حال، وأنه كان يتهافت على المال من كل سبيل، وأنه كان يستبيح الدس والمؤامرة كما يستبيح السرقة والنهب والغصب في الأموال.

وهي لعمري صورة كريهة ما بعدها كراهة. ونحب أن نتتبع تفصيلات

---

(1) محمد عبده ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

الأحداث التي أدت إلى تكوينها في نفس العقاد قبل استقرارها في عقله محللة معللة مبينة النتائج والأسباب. ونعيد إلى الذاكرة أنها أسباب يختلط فيها العام والخاص بطبيعة الحال، في هذا الطور الذي يبدأ فيه العقاد الحياة العامة كاتباً وموظفاً ومجاهداً وطنياً.

أول علاقة للعقاد بعباس حلمي كانت نوعاً من المصادفة، جاء بها أن العقاد كان يسمى «عباساً» فكان الناس يظنون على الأغلب أنه سمي بهذا الاسم تيمناً باسم ولي العهد في ذلك الحين (١٨٨٩).

وكان العقاد يضيق صدراً بهذا الظن، لأنه يعلم أنه ظن غير حق، ولأنه هو وآله وذوي آصرته جميعاً من محبي أحمد عرابي والحركة العرابية على الإجمال بكل ما لهذه الحركة من عداوة ببيت توفيق صاحب العهد وولي عهده عباس حلمي. ولأنه ثالثاً يشوه «سياسة» أسرته في اختيار أسماء أبنائها.

وسياسة أسرته هذه شيء يستحق أن يقال. فقد كان محمود العقاد، أبو عباس العقاد، رجلاً متديناً شديد التدين، يؤمن بالتصوف على نحو مستنير يخالف ذلك النوع الذي عهد عند البعض وتميز بالقذارة وغرابة الأطوار، وإنما هو نهج من الحياة الفكرية والخلقية والدينية محترم غاية الاحترام، يعنى بالنظافة وطيب الملبس والمسكن والطعام ولكن في غير إسراف يخرج به من حدوده إلى حدود التهالك على الملذات. وقد رأيت ربيبه وتلميذه وابن أخته «محمود علي جاويش»، وما زلت أذكر طلعته البهية النيرة، وسمعت عنه أنه كان يلبس الثياب البيضاء على الدوام ولا ينام في فراش وثير وإنما ينام على سرير خشن يذكّره بنومة القبر على الدوام؛ وقد أخذ التصوف عن خاله الذي كفله بعد موت أبيه، فلم يكن من مقتضيات تصوفه هذا أن يمتنع عن الزواج مثلاً بل تزوج وكانت له ذرية صالحة من بنات وابن وحيد. كما أظن أن أبي «إبراهيم الشريف» قد أخذ شيئاً من تصوفه عنه سواء قبل أن يتزوج من أخته «أم عباس» أم بعده، فلا شك في أن إبراهيم الشريف كان أصغر سناً من زوج أخته بمقدار كبير من السنين، ولا يبعد أن يكون قد تتلمذ عليه لا سيما وأنه كان صديقاً حمياً لمحمود

جاويش ربيب محمود العقاد الآنف الذكر وكانا لا يفترقان في ليل ولا نهار.

وكان أميز ما يميز هذه النزعة التصوفة عنده حبه لآل البيت، وهي خصلة منتشرة فيما يبدو بين أفراد هذه الطائفة أو الأسرة أجمعين، تلاقى عليها محمود العقاد وصهره محمد آغا الشريف. ومن نتائج حبهم هذا أن كانوا لا يتيمنون بأسماء غير أسماء البيت النبوي الكريم. فأبناء محمد الشريف هم علي وعمر وإبراهيم وأم خان وفاطمة (فطومة) وزينب (زنوبة) والزهراء (زهرة) وعائشة وخديجة؛ وأبناء محمود العقاد هو محمد وابراهيم والمختار والطاهر وعباس ومصطفى وأحمد ويس وعبد اللطيف ونفيسة وزينب وفاطمة. وهي جميعاً من أسماء البيت النبوي بغير شذوذ إلا شذوذاً واحداً في أبناء محمد الشريف هو اختيار «عمر» على اسم ابن الخطاب رضي الله عنه، وإلا شذوذاً واحداً في أبناء العقاد هو «عبد اللطيف» الأخ غير الشقيق لعباس العقاد. وهما شذوذان يثبتان القاعدة ولا ينفيانها لا سيما وأن ما عبِّد من الأسماء هو السنة المنصوص عليها في الحديث، وأن عمر بن الخطاب، وإن لم يكن من البيت النبوي، إلا أنه يتمثل في الخاطر كأنه منه لسابقته وقوته وشدة آصرته ولأن ابنته حفصة هي إحدى أمهات المؤمنين.

كان اسم «عباس» إذن اسماً من أسماء البيت النبوي اختير تيمناً باسم العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم النبي ﷺ ولم يكن تيمناً باسم ولي العهد المكروه.

وكان الظن الذي يخالج البعض أنه تيمن بعباس حلمي يغيظ العقاد من جهات كثيرة لا جهة واحدة. فهو من أسرة تحب النبي وآل بيته وهذا ظن يحرمهم هذا الحب العزيز؛ وهو من أسرة تكره الأسرة العلوية والخديو توفيق خاصة وتحب أحمد عرابي والعرابيين، وهذا ظن يحرمهم هذا الإيثار العزيز؛ ثم بعد هذا وهذا ظن يضعهم موضع المتزلفين الذين يقفون المواقف على حسب المنفعة لا على حسب الشهامة والمروءة الواجبة، فما دام عرابي منتصراً فهم معه، حتى إذا دارت عليه الدائرة صاروا مع الخديو المنتصر، وهي خليقة كريهة تنفر

منها كل خلية في كيان هذه الأسرة في ذلك الجيل.

أضف إلى ذلك أن العقاد مجبول بفطرته على الاعتزاز بنفسه، فكان يغيظه أن يظن أنه تبع لولي العهد كما يغيظه أن يظن أنه تبع لأي إنسان كائناً من كان. وهذا هو نفسه السبب في تمسكه طوال عمره باسمه ثلاثياً لا يكتفي منه باسمين مع إسقاط اسم أبيه كما كان يصح أن يكون. وهذا هو السبب أيضاً في الحادث الذي حدث له في المدرسة على أول عهده بها.

روى عن هذا الحادث في «حياة قلم» فقال:

«ومما يحضرني من ذكرياتي فيها دون العاشرة أنني رفضت كل الرفض أن ألبس البنطلون القصير يوم دخلت المدرسة في نحو السابعة من عمري، وأنني رفضت أشد الرفض أن أجيب نداء المعلم حين دعاني باسم «عباس حلمي» جرياً على تقاليد ذلك العهد التي بقيت إلى الآن في أسماء المعاصرين... فلم يكن أحد من التلاميذ يدعى باسم أبيه ولكنهم كانوا يلقبون بألقاب حلمي وصبري ولطفي وحسني وشكري وما شاكلها على حسب المطابقة لأسماء المشهورين أو الموافقة لجرس اللقب ورنينه في الأسماع، فبقيت واحداً من قليلين يذكرون بأسماء آبائهم بين أبناء ذلك الجيل، ولولا إصراري على رفض اللقب المستعار لكان اسمي اليوم «عباس حلمي محمود» كما كتب في قائمة «التصنيف» أي توفيق الأسماء والألقاب»[1].

والحادث على هذا الوصف موجز جداً بالنسبة لما رواه العقاد لنا في مجالسه، وتمامه أنه حين أبى أن يجيب نداء المعلم أصر المعلم على النداء وأصر التلميذ على الصمم عنه حتى استدعى الأمر أن يدعى أبوه إلى المدرسة ليقوم سلوك ابنه المعوج من أول الطريق.

فلما جاء الأب إلى المدرسة وعلم المسألة بحذافيرها وافق ابنه على تمسكه باسمه وعاقبه على عدم الرد على أستاذه لأن التجاهل والتصامم نوع من قلة الأدب وقلة الحياء.

---

(١) حياة قلم (كتاب الهلال ديسمبر ١٩٦٤) ص: ٤٢.

فلما نوقش الأب في موافقته ابنه على رفض اسم التصنيف وهو اسم «الخديوي أفندينا حفظه الله» وكان خليقاً به أن يفرح لهذا الاتفاق الموفق السعيد، قال: «يا حضرة الناظر، لا تتوقع مني أن أغضب على ابني لأنه يحافظ على اسمي . . . بشيء غير الغضب ينبغي أن أجازيه على تمسكه بأبيه واسم أبيه».

ولم يذكر العقاد بقية القصة فيما كتبه تمشياً مع عادته في ألا يكتب ما يمسه بشيء من السخر أو الزراية وإن كان فيه ما يشرفه على كل حال.

ولم تنته القصة عند ذلك الحد، بل كانت لها بعض الذيول إذا ظل المعلم فيما بعد ذلك اليوم يشير إلى هذا العناد العقادي في مناسبة وغير مناسبة، كأن يناديه في الفصل مثلاً بقوله «يا سي عباس ياللي مش حلمي» أو «يا أفندي ياللي بتتكبر على لقب أفندينا». مما دعا الطفل أن يشكو الأمر لأبيه الذي توجه للمرة الثانية للمدرسة ليطلب من الناظر أن يكف هذا المعلم وغيره عن هذا السلوك إزاء ابنه أو يأخذ ابنه وينصرف إلى حيث يشاء لهما الله. عند ذلك فقط امتثلت المدرسة لرغبة الأب وابنه في المحافظة على الاسم الذي يؤثرانه وانتهت المسألة بسلام.

ثم أنني لا أعتقد أنها انتهت بسلام في نفس الطفل العنيد بل لقد كانت بذرة الكراهة الشخصية لصاحب ذلك اللقب المشنوء. أينعت وترعرعت وآتت أكلها بعد حين.

يقول شيكسبير «وماذا في اسم؟!»

ونقول معترضين عليه «بل كم في اسم!!» ونستشهد بفرويد الذي لم يكن ينسى اسم أحد من زملائه الأساتذة العلماء إلا سميه الذي يحمل اسماً كاسمه، فكأن النسيان هنا كان نوعاً من الدفاع عند الذات لكيلا يشاركها في كيانها كائن آخر.

وإذا كان النسيان والهروب سلاح فرويد، فما هو بسلاح العقاد، لأن

العقاد مصارع يؤثر المواجهة والقتال على المناورة والفرار.

* * *

هذه واحدة

وثانية، ذات صبغة عامة لا شخصية كالأولى، أحب أن أفيض القول فيها لأنها عامة، ولأنها مهمة، ولأنها عميقة الأثر متشعبته سواء في أيامها وبعد أيامها بأيام طوال، ونعني بها حادثة الحدود التي أشار إليها العقاد في الشاهد السابق الذي أوردناه آنفاً وسماها فيه «الوقعة الكبرى بين عباس حلمي وبين المحتلين» ثم عاد وشرحها بقوله:

«وقد أشرنا إلى الوقعة الكبرى التي كانت نقطة التحول في سياسة الخديو عباس الثاني مع المحتلين، فنذكر في هذا السياق أنها هي الحادثة التي اشتهرت بحادثة الحدود واصطدم فيها الخديو بسردار الجيش المصري ـ الجنرال كتشنر المشهور ـ لأنه صرح للسردار بانتقاده لحركات الفرق العسكرية ووجه انتقاده ـ على الأكثر ـ إلى الفرق التي يقودها الضباط الانجليز. فاستقال السردار وطلبت الوكالة البريطانية ترضيته واضطرت الخديو إلى استرداد كلماته وتوجيه ثنائه إلى الفرق التي أعلن انتقادها عند عرض الجيش على الحدود، ففعل راغماً وهو يعتقد أنه نجا من خطر العزل بقبول هذا الارغام»[1].

وقد أشرت إليها فيما سبق ووصفتها بأنها «٤ فبراير الأولى» أو أن «٤ فبراير ١٩٤٢» هي «حادثة الحدود الثانية» لا للتشابه بين الحادثتين في عمق التأثير وتشعبه وحسب، بل للتطابق التام بينهما حتى في التفاصيل.

وإيثاري لتفصيل القول فيها لأنها توشك أن تنسى، ولا يكاد يعلمها أحد من غير الدارسين المخصصين المتوفرين على تاريخ مصر الحديث.

أقطابها أربعة: عباس حلمي الثاني صاحب السلطة الشرعية، وأحد موظفيه وهو الجنرال كتشنر باشا سردار الجيش المصري الذي يعمل في خدمة

---

(١) محمد عبده ص: ٢٠١.

الخديوي بعد أن أقسم له اليمين؛ واللورد كرومر صاحب السلطة الفعلية، سلطة الاحتلال؛ والسير ريجينالد ونجيت، الساعد الأيمن للجنرال كتشنر وخليفته على حكومة السودان وسردارية الجيش المصري والشاهد الذي عاين الواقعة واهتم بأن يرويها في مذكراته التي نشرها ابنه رونالد ونجيت فيا بعد ضمن كتابه عن سيرة أبيه.

ويحسن بنا قبل أن نأخذ في الاستماع إلى رواية أبطال الرواية أن نستمع إلى الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك في وصفها، لأن وصفه تلخيص مناسب يضيء للقارىء ما يلي من الوثائق والشهادات، ولأنه ثانياً مؤرخ ملكي من أنصار بيت محمد علي عامة والخديو عباس حلمي خاصة، ولاء أسرياً وولاء شخصياً وولاء مذهبياً حزبياً، فهو من أسرة الرافعي التي تناصر عباس حلمي، وهو شخصياً من أنصار فاروق في كتبه ومناصبه وألقابه، وهو ينتمي إلى الحزب الوطني فرع مصطفى كامل المؤيد لعباس حلمي كل التأييد، سواء في أمور السياسة وفي أمور الحياة البعيدة عن السياسة.

قال في صفحة ٣٢١ من كتابه «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية»[١].

«لم تكد تنتهي أزمة إقالة الوزارة الفهمية حتى ظهرت أزمة أخرى أبلغ في الدلالة على الضغط الانجليزي ونعني بها أزمة الحدود، وبيانها أن الخديو كان منذ تولى العرش شديد العناية بأمر الجيش، وكان كثيراً ما يرتدي الشوار العسكري كأحد ضباط الفرق ويمر على وحدات الجيش وقت التعليم وفي المناورات، ويعني بحالة الجنود والضباط ونظامهم وتعليمهم ومعيشتهم ويوجه عنايته إلى تدريب الجند وتلاميذ المدرسة الحربية، فتعلقت به قلوبهم، فنقم الضباط الانجليز من الخديو هذه الخطة، وتألفت منهم لجنة برآسة السردار (اللورد كتشنر)، وعرضوا شكواهم على اللورد كرومر المعتمد البريطاني، فأضمروا انتهاز أقرب فرصة لإذلال الخديو والنيل من مهابته أمام الجيش، لكي

---

(١) الطبعة الثالثة ١٩٥٠.

تعود لهم السيطرة الكاملة عليه، وقد رأوا في حادثة الحدود الفرصة المرتقبة لتنفيذ وعيدهم. ذلك أن الخديو اعتزم السياحة بطريق النيل في الوجه القبلي في شتاء سنة ١٨٩٣ - ١٨٩٤، وبدأ الرحلة يوم ٩ يناير ١٨٩٤ فكان يقابل أينما توجه بحماسة الشعب وابتهاجه، ووصل في سياحته إلى «وادي حلفا» يوم ١٨ يناير سنة ١٨٩٤، وهناك عرض فرقة من الجيش المصري كان يتولى قيادتها ضابط بريطاني، ولاحظ نقصاً في نظام الجنود وتدريبهم فأبدى ملاحظته في هذا الصدد إلى وكيل وزارة الحربية وقتئذ (محمد ماهر باشا، وكان يرافقه في سياحته). ونـدد بالجيش ونظامه، وذاعت هذه الملاحظة، فثارت ثائرة اللورد كتشنر، وعدها إهانة لـه، وجعل منها أزمة تتعلق بالكرامة الانجليزية فبادر بتقديم استقالته من منصبه، وأبلغ الأمر إلى اللورد كرومر، فاستشاط هذا غضباً من مسلك الخديو، وأرسل إلى حكومته يستطلع رأيها فيما يجب عمله، فكان جوابها أن يطلب من الخديو اصدار أمره بشكر السردار وامتداح الضباط الانجليز وإبعاد ماهر باشا من منصبه. ومعنى ذلك اعتذار الخديو عن ملاحظاته، وقد اتخذت الصحف البريطانية لهجة التهديد والوعيد حيال هذه الحادثة واعتبرتها أزمة خطيرة لا يحللها إلا الاعتذار، وكان رياض باشا رئيساً للوزارة فبادر إلى نصح الخديو بالاعتذار والأذعان لمطالب الاحتلال وانتهت الحادثة بالتسليم وأصدر الخديو من مدينة الفيوم أمراً بمثابة خطاب إلى السردار كتب باللغة الفرنسية ثم عرب ونشر في الجريدة الرسمية هذا نصه:

«مدينة الفيوم في ٢٦ يناير ١٨٩٤.

قبل أن أترك الوجه القبلي للعودة إلى مصر أريد أن أكرر ما أظهرته من العناية وحسن الالتفات للجيش عند زيارتي الحدود وأؤيد حسن رضائي الذي أبديته لكم من جهة حسن حالة الجيش ونظامه وإني لمسرور من أن أهنيء الضباط الذين يرأسونه، مصريون كانوا أو انجليز[1] وإني لمرتاح أيضاً بأن أقدر

(١) هكذا ـ وصحتها: «مصريين كانوا أو انجليزاً».

الخدمات التي أدتها الضباط الإنجليز لجيشنا حق قدرها وأملنا أيها السردار أن تعلنوا أمرنا هذا للضباط والعساكر».

عباس حلمي

وبعد مدة وجيزة أبعد ماهر باشا عن وكالة الحربية وعين محافظاً للقنال فتم بذلك إذعان الخديو لمطالب الانجليز في هذه الأزمة وأصيب نفوذه بضربة شديدة من جراء تسليمه وفقد هيبته في نفوس الجيش...».

ولسنا بسبيل التعليق على الرافعي فيما رواه، فليبحث في ذلك من يعنيه ذلك، وحسبنا أن نقول إنه كان ملكياً أكثر من الملك إذ يتغافل عن ذكر الحقائق وهي كبيرة كاستبقاء الخديو في الفيوم ومنعه من دخول العاصمة حتى يعتذر، إيحاء بأنه إذا لم يعتذر فسوف يعزل ولن يسمح له بدخول القاهرة، ويذهب إليه رئيس وزرائه إلى الفيوم ما دامت القاهرة حراماً عليه، يغفل عن هذا ويعتني بأن يذكر أن فخامته كان يلبس الشوار العسكري ويجوس بين الضباط والجنود. بل يغفل عن ذكر أن استقالة كتشنر كانت فورية في التو واللحظة وعلى قارعة الميدان ويصفها بأنها كانت نتيجة رواج الانتقادات بين الرتب والجنود، وينسى أنه قال فيما قبل إنها كانت فرصة منتهزة ومؤامرة مدبرة بليل.

حسبنا هذا فما نقد الرافعي هو هدفنا، ونكتفي بالإشارة إلى خلاصته الأخيرة التي ذكرها عن هيبة الخديو وأثر الحادثة فيه وفي السياسة من بعده، لننتقل إلى الحادث كما وصفه مرتكبوه ومعاينوه.

(١) رواية عباس حلمي الثاني:

روى الخديوي عباس الحادثة في مذكراته التي نشرتها جريدة «المصري» في سنة ١٩٥١ فقال في العدد ٤٨٢٤، ٤٨٢٥ بتاريخ ٣، ٤ مايو:

«وقد اتجه اهتمامي لهذا السبب إلى تنظيم الجيش، فلقد رأيت أني لا أستطيع شيئاً دون أن تكون في يدي الأداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية، وكان قد شجعني على السير في ذلك الطريق عند وصولي إلى مصر ولاء السردار نفسه السير فرنسيس جرانفيل، وكان ينتمي إلى عائلة بريطانية عريقة

ولكنه كان ذا إحساس دقيق بمركزه تجاه وطني وأمام الأمير الذي يخدمه.

ولكني لم أنعم طويلاً بهذا المعاون الوفي... ذلك (أنه) قد دعي بعد شهر من وصولي إلى تولي قيادة القوات البريطانية في مالطة، وقد كان أسفي لذلك عميقاً.

وكان منصبه الخالي يجتذب بالطبع الجنرالات الانجليز الذين يعملون في خدمة الجيش المصري، ولكني كنت متمسكاً بأن لا يكون الذي يقع عليه الاختيار حديث العهد بمصر حتى يسعه أن يكرس نفسه لتعليم القوات دون أن يفكر أولاً في تعليم نفسه؛ كما كنت أريد أيضاً أن يكون ذلك الضابط شاباً متمتعاً بقواه الذهنية والبدنية، فإن العمل الذي ينتظره كان ضخماً وكان لا بد لتحقيقه من الارادة والقوة.

وكنت قد لحظت بين الجنرالات الانجليز في مصر الجنرال كتشنر بصفة خاصة. كان وافر الحيوية والقوة، وشاباً نشيطاً، وعسكرياً بروحه ذا عزم وارادة، وكان في رأيي الرجل الجدير بالموقف وكان اللورد كرومر يعرف قدره ولكنه عندما شهد العطف الذي أوليه إياه انقلب فجأة كارهاً له... فخاطبت -مباشرة- الملكة فكتوريا أسألها ان تزكي ترشيح الجنرال الذي اخترته... وكان ذلك أول طلب أوجهه إلى ملكة بريطانيا العظمى. ولم يتأخر الرد. فلقد أجبت إلى طلبي...

ولم تكن الرقابة الشديدة على كل ما هو عسكري بالطبع موضع رضاء السردار ولا اللورد كرومر بوجه خاص، وكان ماهر باشا قد غدا وكيلاً لوزارة الحربية، وصارت تحرياتي لهذا السبب أكثر دقة.

(الشرك الذي نصب لي):

وقد نصب لي شرك: فبينما أنا أزور مديرية الحدود، إذ سمحت لنفسي، بعد عرض عسكري في وادي حلفا، بابداء بعض الانتقادات على العمليات التي شهدتها ومظهر القوات المصرية التي كان معهوداً بها منذ أكثر من عشرة أعوام إلى

مدرسة الضباط الانجليز، وكنت أرى أن مركزي كرئيس أعلى للجيش يمنحني الحق في ذلك، وكان ذلك تلبية لاقتراح طائفة من الضباط المصريين الذين قدموا إليّ شكواهم من الموقف الذي يتخذه إزاءهم ضابط برتبة اللفتنانت كولونيل، ومن ضعف كفاءته.

كان جنودنا يتلقون العلم على يدي ماسونيين من الانجليز، وكان ضباطنا بعد التخرج من المدرسة يدعون إلى الالتحاق بالماسونية الانجليزية، وكان رئيس المخابرات البريطانية رئيساً للمحفل العسكري الانجليزي في وقت واحد ولم يكن الضباط غير المنتمين إلى ذلك المحفل يقبلون على الإطلاق في قيادة القوات.

كان من المنطقي إذن أن يكون أولئك الذين يظلون بعيداً عن المحفل كتلة معارضة للانجليز، وكان عدم رضائهم راجعاً إلى لائحة كانت تقضي بأن يكون عدد الضباط المتخرجين من المدرسة معادلاً لعدد الضباط الخارجين من تحت السلاح.

لقد تعرف أولئك الضباط في شخصي - أنا المصري - إلى رئيسهم الطبيعي قبل أن يكون ملكهم، وفي الوقت نفسه إلى حامي كرامتهم العسكرية. وقد تقدموا إليّ بالرجاء أن أخلق أزمة في وادي حلفا، حيث كانت توجد أربع كتائب، وفيها ثلاثة ضبّاط خارجين من تحت السلاح وواحد فقط من المدرسة.

(إذلال للبلاد):

ولكن اللورد كتشنر الذي عين في مصر - بناء على طلبي الشخصي من الملكة فكتوريا - سرداراً للجيش المصري، إعتبر نفسه في مبدأ الأمر مقصوداً بمؤاخذاتي، واعتقد أن نقداتي كانت موجهة بوضوح إلى شخصه، وقدم في الحال استقالته واستقالة ضباطه، ثم تفاهمنا في مقابلة اختتمت بالمصافحة، وأن كنت اعتقد ان نتائج ذلك الحادث، بعد أعوام الاستعباد من كرومر والفاصل الودي القصير من السير إلدون غورست، قد خلقت توتراً دائماً بيني وبين اللورد كتشنر.

وكم كانت دهشتي، على كل حال، عندما وصلت إلى الفيوم في طريقي إلى العودة، إذ أرى رئيس مجلس وزرائي رياض باشا يهرع لاستقبالي ليخبرني بامتعاض اللورد كرومر الشديد لوقوع ذلك الحادث مع كتشنر، وليقدم لي - للتوقيع - أمراً يومياً صيغ في عبارات مذلة للبلاد ولشخصي.

وعبثاً حاولت اقناع رياض باشا بأني لا أستطيع أن أتصرف بما يجافي الحقيقة، وأني سأكون في القاهرة بعد ظهر اليوم نفسه وأرى من الضروري أن أقابل اللورد كرومر قبل أن أضع توقيعي... وعبثا جعلت ألفت نظر رئيس وزرائي إلى ما في ذلك التصريح من خدش لشخصي ولمصر... فلقد أبى أن يستمع إلى قولي ولم يحاول أن يفهمني... لم تكن عنده غير فكرة ثابتة: أن يطيع... لا أوامري، بالرغم من أني أنا مولاه بل أوامر كرومر، الذي كان يجب أن يكون بالنسبة له أجنبياً...

وهذه هي الأوامر القاطعة الشاذة التي كان اللورد - دون أن يقف على وجهة نظري على الأقل - قد أعدها: الشكر العام لقوات وادي حلفا، ولقيادتها، ولضباطها، وعزل ماهر باشا وكيل وزارة الحربية في الحال.

وكان الظهر آخر مهلة منحها ممثل صاحبة الجلالة البريطانية لرياض... وكانت الساعة قد بدأت تدق الظهر عندما قبلت، والموت في روحي، أن أوقع الأمر اليومي التالي:

«مدينة الفيوم في ٢٦ يناير ١٨٩٤

رسالة من سمو خديو مصر، إلى صاحب السعادة السردار بوادي حلفا.

أود قبل أن أبرح مصر العليا عائداً إلى القاهرة أن أكرر التعبير عن عميق رعايتي وعواطفي الطيبة نحو الجيش الذي زرته على الحدود. وأني لحريص كذلك على أن أؤكد لكم رضائي التام عن مظهره ونظامه، ذلك الرضاء الذي أبديته لكم من قبل. ويسرني أن أهنيء الضباط، المصريين منهم والانجليز الذين يتولون قيادته، ويسعدني أن أسجل الخدمات التي يؤديها الضباط الانجليز لجيشي.

وأرجوك يا سردار أن تبلغ هذا الأمر اليومي إلى جميع الضباط والجنود».

عباس حلمي

إن هذا الشكر الذي اغتصب مني قد صار معروفاً شائعاً، أما استقالة ماهر باشا فقد أجلت حتى أبلغ القاهرة. وكنت قد رجوت رياض أن يطلع المسيو دي رفرسو، وكيل فرنسا في القاهرة على ما وقع. وقد قال إن هذا الأخير قد أجابه بأنه يلزم جانب التحفظ الشديد. ولكن هذا غير صحيح، فإن رياض، كما علمت من المسيو دي رفرسو نفسه، لم يقابله... لقد صدر حكمي على رياض، وأيده التاريخ... لقد كذب على مولاه وأذل مصر.

ولقد تحدد رأيي - ابتداء من ذلك اليوم - في القيمة الخلقية للرجل الذي كنت قد دعوته للعمل إلى جواري واتخذت بشأنه قراراً باستبدال غيره به في أول فرصة. وكنت أعلم علم اليقين ما لقصر الدوبارة من أثر على القرارات الوزارية، ولكني لم تكن قد داخلتني الريبة بعد، عن ذلك الرجل الذي دعوته مرغماً إلى أكبر المناصب في كل هذا الضعف وعدم الاكتراث وضيعة الولاء.

والحق أنه ما من مصري ذي صفة في مستهلّ حكمي قد سعى إليّ ليشدّ أزري ويدلني على الطريق الطيبة! وما كان هناك، بسبب الاحتلال وثورة عرابي اللذين كانا قد أبعدا عن أبي كل عنصر مقتدر ونشيط، من يجرؤ على تعريض نفسه للمتاعب إذ يقف علانية في صفي، ولكن ما كان أكثر الموظفين الذين كانوا - لفرط ما يتمنون تغيير النظام السائد تغييراً حاسماً، يطلعونني من كل جانب على الحالة الحقيقية في المصالح، والظروف الحقيقية للبلاد».

* * *

وهي رواية تدل على تفاهة عجيبة وصبيانية في هذا الرجل الذي قدر له أن يتبوأ أعلى مكان في فلك السياسة المصرية في إبان حاجة مصر. إلى أعظم عظمائها لهذا المكان، وليعمل لمصر في مقابل داهية من دواهي الاستعمار هو اللورد كرومر الذي تسنده من ورائه الجيوش والأساطيل والأموال والمتزلفون.

فمن ناحية يقول إن الحادثة «شرك نصب له» فوقع فيه وهو أعمى لا يرى تحت قدميه.

ومن ناحية أخرى يصورها في صورة البطولة الوطنية انتصاراً للضباط المصريين المظلومين الذين يحرضونه على «اختلاق أزمة في وادي حلفا». ولن تدري مَنْ مِنَ الفريقين هو ناصب الشرك ومن الواقع فيه.

ومن ناحية ثالثة هي مقاومة للماسونية ضد قائد المخابرات، وهو نائب السردار، وبالتالي فهي ضد الانجليز عموماً وماسونيتهم.

ثم هي من ناحية رابعة ليست موجهة إلى كتشنر في ذاته ومن ناحية خامسة هي من نكوص المصريين عن إرشاده في طرق الحياة بسبب الثورة العرابية وأبيه.

ومن الصبيانية أن يعتقد أن الحادثة اختتمت بالمصافحة في وادي حلفا.

ومن عمى البصيرة أن يعتقد أن رياض باشا كان يملك أن يغير خطة كرومر بالاستماع إليه، فما هو إلا التوقيع على الأمر أو العزل.

ومن سوء الفهم أن يظن أن رياض هو الذي جر كل هذا الذل على مصر، لا أبوه توفيق الذي أتى بالانجليز غزاة فاتحين، ولا جده اسماعيل الذي أتى بهم دائنين متحكمين.

إلا أن صورة الحادثة لا تكتمل بغير رواية كرومر لها.

(٢) رواية اللورد كرومر:

ولقد رواها كرومر في كتابه عباس الثاني الذي ألحقه بكتابه «مصر الحديثة» بعد عزل الخديو عباس في ١٩١٤. وقد نقله إلى العربية رجل يسمي نفسه «فؤاد» ولم يزد على هذا الاسم شيئاً، وقد نشرته مطبعة محمد محمد مطر. بمصر دون أن تذكر السنة التي نشرته فيها.

ويلاحظ أن الترجمة ركيكة الأسلوب، وربما كانت ركيكة النقل أيضاً كما

يبدو من ترجمة برقية كتشنر إلى كرومر، فقد حفلت بالأغلاط (راجع ترجمتها فيما يلي من الصفحات)[1].

**تقول القصة:**

«وكان ظاهراً كل الظهور أن هذه الحالة لا يجب أن تدوم. إلا أني لم أكن أشاء أن أبدأ في إيجاد الأزمة. فكنت أسمع شكاوى الموظفين البريطانيين، مختاراً ألا أقاتل إلا في الميدان الذي يوافقني، فإنه كان من الواجب أن يقع النزاع إلا لأمر هام يدركه الشعب البريطاني، ولا يكون فيه من الوجهة الأخرى باب لتداخل أية دولة أجنبية. ولما كنت أعرف طبائع القوم كنت على ثقة تامة بأني إذا استطعت الصبر فجهالة أولئك الخصوم ستمكنني من الفرصة المناسبة لضرب الضربة القاضية. وقد كان ما قدرت:

أسندت أثناء غيابي في انكلترا وكالة نظارة الحربية إلى ماهر باشا فحالما سمعت بالخبر شعرت بأن هذا التعيين مقدمة للمتاعب. وذلك أن الخديوي كان قد أظهر خطأ كبيراً وقلة تبصر بالتصرف بالشؤون العسكرية، فلما تولى ماهر باشا منصبه وكان حائزاً لرضاء الخديوي وثقته بدأ يعمل لتقويض سلطة الجنرال كتشنر القائد العام للجيش المصري (سردار). وفي أوائل يناير ١٨٩٤ سافر الخديوي ومعه ماهر باشا صاعداً في النيل، وكان مختار باشا قبل ذلك بوقت قصير قد تعهد الجنود المصرية المعسكرة في أصوان وكورسكو ووادي حلفا وامتدح كفاءتها مدحاً كثيراً، فالخديوي الشاب الذي كان بالطبع يجهل الأمور العسكرية جهلاً تاماً رأى غير ما رآه القائد المجرب الذي قاد جنود سلطانه البواسل في ميادين القتال، فأمطر انتقاداته الصبيانية على كل شيء رآه، وأهان الضباط البريطانيين وبذل غاية جهده بأن يبذر بذور الشقاق بين كل طبقات الجيش وكانت النهاية أن المسألة بلغت أشدها في وادي حلفا فجاءني في يوم ١٩ يناير التلغراف الآتي من الجنرال كتشنر:

---

(١) أتاح لي الأستاذ العالم الأديب محمد حمدان فيما بعد الإطلاع على كتاب «عباس الثاني» باللغة الانجليزية فوجدت الترجمة صحيحة تامة من حيث النص ولكنها ركيكة في الأسلوب على كل حال.

«لقد أبدى سمو الخديوي في الاستعراض بعد ظهر اليوم ملاحظات عديدة شائنة للقواد البريطانيين ومحقرة لهم وبعد ذلك قال لي إن من رأيه أنه من العار أن يكون الجيش المصري في هذه الدرجة من عدم الكفاءة. فأسرعت عند سماعي هذا القول برفع استقالتي مستعملاً لهجة الاحترام. على أني أقول إنه قد ظهر جلياً لي ولسواي أن الخديوي من حين وصوله إلى الحدود قد أكثر من التعبير عن كرهه لجميع الضباط الانكليز وقد كانت اللغة التي استعملها اليوم خاتمة سلسلة من الانتقادات التي لا محل لها ولا مبرر لها. لذلك شعرت بأني لا أستطيع أن أدع ملاحظات سموه الشائنة للجيش المصري تمر بدون أن أقدم احتجاجاً رسمياً محافظة على شرفهم وحقوقهم. فلما فعلت ذلك أصبح سموه كثير التودد ورغب إليّ مكرراً أن أستعيد استقالتي فأخبرت سموه أنه إذا كان الضباط البريطانيون يوبخون ويصنفون بهذه الصفة العلانية فإن مركزهم في البلاذ يمسي وليس بالإمكان تأييده، وأنه إذا دام هذا الحال يصعب عليّ جداً الحصول على ضباط أكفاء يقبلون الخدمة في الجيش المصري. فأكد لي سموه أن له الثقة التامة بي. أما أنا فجعلته يفهم أني ربما لا أصر على استقالتي، ولو أني لم استردها نهائياً».

قرأت هذا التلغراف، وكان أول ما جال بخاطري حرج الموقف وخطورة الحادثة التي حوى وصفها، فإنه إذا كان هناك شيء يطبعه في الذهن قبل سواه التدريب السياسي الذي تلقيته فهو شدة الخطر من العبث بنظام جيش مسلح ومن الإخلال بالضبط والربط بين أفراده. وهذا الخطأ وهذا الخطر اللذان هما عظيمان في حد ذاتهما في كل الظروف يزدادان عشرة أضعاف عندما يكون ذلك الجيش مؤلفاً من ضباط أو ربيين مسيحيين بينها باقي أفراده من الافريقيين والأسيويين المسلمين. وقد صرف الضباط البريطانيون عشر سنوات يبذلون كل قواهم في إفهام الجندي المصري أن أقدس واجباته الطاعة والاخلاص للخديوي. ولا شيء بين الغرابة في عملهم هذا لأن وجودهم في مصر هو نتيجة انتقاض الجيش المصري على الخديوي السابق. أما الآن فقد انعكس الأمر وقام الخديوي الشاب يحرض الجنود على عدم الطاعة والولاء لضباطهم، وبذلك

ضرب بفأسه على جذور النظام العسكري، ويا ليته وقف عند هذا الحد، إن الجيش المصري جيش غير متجانس وهو مؤلف من السودانيين ومن الفلاحين، وهناك شيء من العداء لم يبرح موجوداً بين الجنسين. فالخديوي - وربما كان لا يعلم تماماً ما هو فاعل - نفخ في ذلك العداء وأضرم ناره. إنه يصعب جداً إيجاد لغة تكفي للتعبير عن مضار سلوك كهذا السلوك، ولا أتذكر في كل عهد اختباراتي أني رأيت سلوكاً سيئاً من أي رجل في منصب كبير يضارع في ضرره، وأذاه سلوك الخديوي عباس في هذه الحادثة.

أما الخاطر الثاني الذي خطر لي فهو أن الفرصة التي كنت أرقبها قد جاءت. وإنه والحق يقال لمن الصعب اختيار ميدان للواقعة أنسب من هذا الميدان. فإن الآراء كانت متفقة حتى آراء الناقدين المعادين لنا على أن العمل الذي عمله الضباط البريطانيون في مصر في إيجاد جيش منظم من العدم هو عمل يستحق كل مديح وإطراء. ولا حاجة إلى القول إن رأي الخديوي الشخصي في أمر كهذا لا قيمة له مطلقا - ثم أن تذكارات حوادث سنة ١٨٨٢ كانت لا تزال جديدة في أذهان الشعب؛ وكل انسان خصه الله بشيء من الذكاء يرى لمجرد النظر أنه من الخطر أن يسمح للخديوي بالاستمرار على هذه الخطة، خطة العناد والطيش بدون رادع. ولو ظل يلعب بجنوده ويقتصر تداخله على الأمور الطفيفة دون أن يمس جوهر النظام العسكري لظل الصبر الذي يستعمله كبار السن مع الشبان بكل رضاء مستعملاً معه ولئن سبب سلوكه كثيراً من المتاعب التي لا لزوم لها. غير أن أقصى حدود الكرم والنبل والجود لا تجيز سلوك شاب يحرض - لمجرد اندفاعه في روح المجازفة والبطر - جيشه الخاص على العصيان مهدداً بذلك أن يجر على سواه نتائج جهالته وطيشه - فالانكليز يعترضون بلا ريب على سلوكه نحو الضباط البريطانيين الذين يحق لهم أن يفاخروا بأعمالهم؛ والفرنسيون لا يوافقون على هذا السلوك لأن تحسين نظام الجيش المصري وكفاءته أمر يهمهم كثيراً وذلك لأنه إذا كانت الهيئة العسكرية في مصر تختل وتضمحل فإن ذلك يقضي على أحد الأوجه الرئيسية التي يعتمدون عليها في

القول بوجوب جلاء الجنود البريطانيين عن القطر المصري[1]. ومركز سلطان تركيا يشبه مركز فرنسا من هذا القبيل. ـ أما الدول الأخرى الموافقة على احتلال البريطاني في مصر فإنها ترى في سلوك الخديوي سبباً جديداً لدوام هذا الاحتلال. ـ وإذا انتقلنا إلى النظار المصريين نرى أنهم لا يستطيعون الدفاع عن الخديوي في أمر كهذا وعلى الأخص لأن رياض باشا اختبر بنفسه النتائج الوخيمة التي ينتجها عصيان الجيش وانتقاضه فمهما كان ميله شديداً لتعضيد الخديوي في سياسة العداء للانكليز، يتقاعس عن الاشتراك في سلوك كالسلوك المار ذكره.

لهذه الأسباب شعرت بأن الخديوي قد استحق العقاب وأنه من مصلحة اوربا ومصلحة مصر نفسها أن يعاقب عقاباً صارماً.

على أني لم اشعر بذلك فقط، بل شعرت أنه بعمله هذا قد وضع نفسه في موقف لا يصعب معه كثيراً توقيع العقاب عليه. .»[2].

تلك هي قصة اللورد كرومر، وما يليها لا يزيد على مجرد رواية الأحداث وإيراد نصوص البرقيات المتبادلة بينه وبين وزارة الخارجية البريطانية التي انتهت بالإذعان التام الذي رواه الخديوي نفسه ورواه معه الرافعي. وليس فيه شيء يستحق أن ينص عليه ها هنا إلا فقرتين، واحدة هي قوله:

«وقد كانت مصر في هذه الأثناء في حالة غليان واضطراب والناس يتساءلون ماذا ترى تفعل فرنسا وروسيا وبأية خطة تظهران».

والفقرة الثانية هي قوله:

«فالخديوي دفع ثمناً غالياً بما فقده من السمعة والهيبة والنفوذ حتى اكتسب

(١) بمراجعتي لهذا النص على الأصل الانجليزي وجدت أنه يجب أن يجري على النحو الآتي: «وتضمحل، فإن واحدة من أهم الحجج الرئيسية التي يقيمونها للتدليل على عدم ضرورة وجود حامية بريطانية في مصر تكون قد انهارت».

(٢) عباس الثاني للورد كرومر ترجمة فؤاد ص: ٦٠ ـ ٦٥.

الاختبار الذي اكتسبه في الثلاث سنوات (هكذا وصحتها السنوات) التي تلت جلوسه. ومع ذلك فقد كان الاختبار جليل الفائدة له فتعلم أن لا فائدة من مقاومة السياسة البريطانية في مصر جهاراً».

إذن فقد كانت مصر كلها تغلي، وإذن فقد كانت النتيجة الأخيرة هي انطفاء هذا الغليان في دلو من الماء قوامه فقدان السمعة والهيبة والنفوذ الواجبة للأمير.

نعم إن القصة تفيض بالمغالطات والتحريفات، وتمتلىء بالتفاهات التي يصفها كرومر بالتفاهة مرة ثم يعود فيبني عليها الجلائل الكبرى حسب هواه الاستعماري الذي بيَّنه بنفسه في صورة التآمر المدبر بليل؛ كأن تعيين وكيل وزارة شيء خطير حين لم يكن تعيين الوزير نفسه ولا تعيين رئيس وزرائه في مثل هذا الخطر العظيم؛ ولكن المسألة كلها أن الخديوي الجديد قد ظن في شبابه وغرة عقله أن الانجليز قد جاءوا خدماً يحرسون له عرشه وعرش أبيه ضد الجند المتمردين، وحسبهم جنداً مرتزقة يحترفون الحرب في مقابل الأجر وينصاعون لأوامر من يعطيهم هذا الأجر وهو الخديوي الأمير، فأراد كرومر أن يضعه في موضعه وأن يلزمه الطاعة والنظام والوقوف في الطابور وقد نجح كرومر فيما أراد كما ينجح الاستعماريون؛ نجح نجاح القوة الغالبة التي تحكم وضع غطاء المرجل فلا يتصاعد منه البخار عند الغليان، حتى إذا ما انفجر في وجوههم بعد تزايد الضغط الشعبي الوطني اندهشوا وراحوا يبحثون عن المتآمرين وراء الانفجار العجيب.

وهذا هو الذي يهمنا في القصة بالنسبة للعقاد، فإنه واحد ممن احتقن الغيظ في نفوسهم حقداً على الانكليز وازدراء واحتقاراً على الخديوي الضعيف.

٣ ـ رواية مترجم كتشنر:

ولكن، ترى ما هي هذه الانتقادات التي أقامت الدنيا ولم تقعدها إلا على أنقاض الخديوي الغرير؟!

أليس من حقنا أن نعرفها لنرى فيها رأينا؟!

هـذا هو وحـده السبب الذي يـدعـوني إلى روايـة قصـة كتشـنر عن هـذه الحادثة، كـما أوردها متـرجم حياتـه السير فيليب ماجناس بعد أن تعقبها وتعقب تفصيـلاتها جميعـاً ولا سيما مـا احتفظ به السـير ريجنالـد ونجيت في مذكـراتـه ولم ينشـره ولا نشره ابنـه في سيرة حيـاته إلا جـزئياً؛ فكـان وصفه للحـادثة اكمـل وصف.

من كتشنر هذا؟!

هو الذي يقول عنه العقاد إنه كله دعاية ويقول عنه:

«ومن عجيب أمر السياسة الاستعمارية التي كانت من خطط القوم في إبان عهد الاستعمار أنها خلقت من كتشنر هذا كله دعاية طنانة كأنها الطبـل الأجوف يسمع من بعيد ولا شيء فيه من قريب.

ولا تعجب لأمر هذه الـدعايـة لأنها عجيبة من خـطط الاستعمار، ولكننـا نعجب لها لأن القوم يصدقونها ويجددون بها قصة أشعب في ساحة الجد والخطر، وهي كثيرة على اللعب والمزاح».

ثم يقـول عنه إن نجـاحه في حـرب الدراويش وفتـح السودان هـو الفتـح المبين الذي طير اسمه في الآفاق كأن القائد الذي يقاتل الأعداء بالمدافع الحديثـة من بواخر النيل ومعاقل الشاطيء يأتي بمعجزة حـربية خـارقة حـين ينتصر على من يحاربون بالحراب والسهام وبنادق البزق.

فلما انتدبوه لحرب البوير وشك أن ينهزم لولا التفاوت الهائل بين القوتين.

وصـدق الانجليز اكـذوبتهم عن عبقريتـه فولـوه وزارة الحربيـة في مـطلع الحـرب الكبرى سنـة ١٩١٤ فكانت الـطامة الكبـرى لولا أنـه أزيح من مكـانه بمؤامـرة من مؤامرات أشـرار السياسـة الإنجليزيـة الذين أغـروا به الجـاسـوسيـة الألمانية لتترصد له غواصة ألمانية تغرقه عند جزيرة شتـلاند فيستـريحون منـه ومن غبـائه، ويقـال أن المهندسـين اللذين توليـا كبر هـذه المؤامرة همـا لـويـد جـورج ونستون تشرشل الوزيران في وزارة اللورد آسكويث وكلاهما صار فيها بعد رئيساً

للوزراء. ولكن هذا لا يزيد على أنه قول يقال بغير دليل قاطع، ويضاف إلى قضايا التاريخ التي لا برهان عليها.

كتشنر هو هذا المغرور الغبي الجلف.

وهو الرجل المتهالك على الملذات لا يكف عن استحضارها من بين يديه ومن خلفه يتلذذ بها هو وأصحابه المختارون، وقد اشترط عند تولي منصب وزير الحربية أن يبقوا له منصبه في القاهرة شاغراً ينتظره ليعود إليه بعد فراغه من أمر الألمان فقد كان في تقديره العبي أن أمر الحرب مع الألمان لن يستغرق إلا شهوراً قليلة أو سنة على أكثر تقدير، وكان حريصاً على القاهرة وأصدقائه المخلصين الذين يسترونه في ملذاته كلما لزم الستار.

وهو الرجل المتهالك على المال يتوسل إليه بكل طريق وبأي طريق، وقد دخل في أشنع عملية اختلاس عن طريق صديقه حسين محرم باشا وعرفت باسم قضية وقف سيف الدين.

يقول العقاد عنها:

«أما نزاهة كتشنر في قضية سيف الدين فقد كانت كلها دعاية وتغطية من المبدأ إلى الختام.

كانت له علاقة وثيقة بحسين محرم باشا تمتد إلى الرحلات والسهرات والزيارات الشخصية، وكان حريصاً على تغطية حسين محرم باشا منذ عرضت أوراق الدوائر على وزير الحقانية ـ سعد زغلول باشا ـ إلى أن استقال سعد من الوزارة احتجاجاً على التدخل في اعمال المجالس الحسبية. وكان سعد قد أبدى رأيه عند مراجعة أوراق الدوائر بإحالة الوصي إلى القضاء فوقف له كتشنر مباشرة لأن مستشار الحقانية كان يظهر الحيرة فيما يتصل بالمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية».

فهو باختصار إذن مخلوق الظروف والمصادفات. أتت به مصادفة إعجاب الخديوي به حتى طلبه بالأسم من ملكته، ثم انتصر على الدراويش ذلك

الانتصار الهزيل، وصادف انتصاره هذا دروشة أخرى عند صاحبة الجلالة الملكة فكتوريا في آخر أيامها وخرف عقليتها حين كانت تعتقد القداسة في غردون والوحشية في قتلته من دراويش المهدي بالسودان، فكان كتشنر في نظرها أكثر من مجرد قائد انتصر في معركة، بل كان مخلصاً انتقم لغردون الشهيد، وشفى صدرها المغيظ المحنق فكافأته بما لم يكافأ بمثله سواه.

لم يكتب كتشنر مذكراته، فقد كان فدماً غليظاً حيواني الجبلة في كل شيء، ولعله أعجب الخديوي بهذه الجلافة والحيوانية دون سواها. بل الذي كتب سيرته «السير فيليب ماجناس» واستعان بأكوام الأوراق التي وجدها في مسكنه وبمن كانت لهم به علاقة حميمة من قريب.

قال السير فيليب بعد أن ألقى ضوءا خاصاً على الحادثة خلاصته أن صراعاً بين الاستعماريين في مصر كان دائراً بين رئيس ادارة الأشغال العمومية السير وليم جورستن وبين كتشنر، كانا يتنازعان المال العام، هذا لبناء خزان أسوان وهذا لفتح السودان، وأن خصوم كتشنر أرادوا استغلال حادثة الحدود ليظهروه «غير لائق بطبعه للقيادة العامة، غير أن جميع تفصيلات تلك الحادثة التي تلقي ضوءاً على شخصية كتشنر قد طويت طي الكتمان» ولكن المؤلف قد حصل على هذه التفصيلات كاملة من رونالد ونجيت ابن ريجنالد ونجيت، الوحيد الذي يمتلكها، وأوردها كاملة لا ملخصة وهي كما يلي:[1]

«أعلن الخديو عباس حلمي الثاني ذو العشرين ربيعاً في ديسمبر سنة ١٨٩٣ أنه ينوي التفتيش على وحدات الجيش المصري على النيل فيما بين أسوان ووادي حلفا. وهو شيء لا بد أن يتمخض عن محنة قاسية على كتشنر الذي كان يكره المواكب والولائم والخطب لأنها كانت تشعره بالقلق وعدم المقدرة، إلا أنه مع ذلك نظم سلسلة من الاستعراضات الفخمة والاحتفالات والصواريخ النارية والأضواء الرائعة تكريماً للعاهل.

---

(١) من ترجمة كاتب هذه السطور.

«وقد كان كتشـبر مستيئساً في تشبثـه بأن يحـظى جيشه بـالثناء حـين يفتشه الخديوي لأول مرة إذ كانت بسالة ذلك الجيش لم تختبر اختبـاراً كامـلاً في الحرب وكانت مسألة الروح المعنوية تتقدم على كل ما عداها من الاعتبـارات. ولقد زاد من عصبية كتشنر ورود تقرير سري إليه من مصدر كان دائـماً موضـع ثقة كـاملة عنده أن المناسبـة سيستغلها عبـاس حلمي لتكون اختبـاراً للقوى. أمـا العاهـل الصغير، الذي وصفه كرومر للورد روزبري بأنه «ذلـك الغلام المـأفون إلى غـاية حدود الأفن» فقد تلقى تعليمه في أوروبا وأحـاط نفسه بـالمنافقـين، وكان يـظهر الكثير المتزايد من علامات عدم الـرضا عن النصـائح والضـوابط البريـطانية ولا سيـما في أمور الجيش. وقـد اصطحب الخـديوي معـه ماهـر بـاشـا وكيـل وزارة الحربية، الذي كانت كراهته الشديدة لبريطانية غير متجلية إلا بعد تعيينه. فكان ماهر يشجع سيده على أن يرهق القائد العام بمضايقاته، وهناك مذكرات يومية لم تنشر بعد كان يسجلها ريجنالد ونجيت يومياً تصف الجو الذي كان سائداً عنـدئذ يوماً بيوم.

«بـدأت الرحلة في تمـام الخامسـة بعـد ظهـر السبت ١٣ ينـايـر ١٨٩٤ في أسوان. قام الخديوي بتفتيش الكتيبة العاشرة من السودانيين، وهي كتيبة كـانت «مدربة ومهندمة بصفة خاصة» إلا أنه استخطأ الطريقة التي كان الأفـراد يحملون بها بنادقهم، وعدم التناسق في أطوال العساكر، وأخبر كتشنر أنه يعترض على أن يـطلب منه إسبـاغ رتب للزنوج، وأنـه لا يعتزم أن يتبـرع بالثنـاء «حيث لا حق لأحد في ثناء». وفي ذلك المساء وبدون التشاور مع كتشنر أنعم الخديوي بكسـوة تشريفة على شيخ كان قد اصطحبه معه على يخته من الأقصر، وهو شيخ كان قد حكم عليه بالإعدام منذ ست سنوات خلت بتهمة التجسس والتمرد، ثم خفف الحكم عليه على شريطة أن لا يدخل بعدئذ أي مديرية من مديريات الحدود.

وفي صباح اليوم التـالي، وجه الخـديوي النقـد إلى كتشنر لعـدم استيعابـه للنقط اللطيفة في تدريبات الجيوش؛ وفي بقية النهار عاد فأخبر كتشنر أن الضابط الصحي الأول البـريطاني، المسؤول عن المستشفى العسكـري «لم يكن عـلى أي

نصيب من الكفاءة اللازمة لمركزه، كما كان عميق الجهل» فرد عليه كتشنر «أن الخديوي لا يمكن أن يكون قد أتيح له إمكان تكوين حكم عليه في هذه البرهة الضيقة، وأنه على العكس من ذلك كان الرائد طبيب جريهام على قدر خاص من الكفاءة والمقدرة، فلم يعلق عليه الخديوي بشيء.

وفي ذلك المساء دعي كتشنر إلى اليخت الخديوي للعشاء، وبعده عرضت رقصة وطنية على المسرح أداها جنود سودانيون وزوجاتهم، وفي أثناء الرقص أتهم الخديوي ضابطاً أسود ـ كان صاحياً تمام الصحو ـ بأنه ثمل، فأدى الزنجي التحية بغاية الاحترام وانصاع لأمر الخديوي بالانصراف، ثم أعلن الخديوي بعد ذلك أنه متعب وأنه يعتزم أن يخلد إلى الفراش وأمر الراقصين أن ينزاحوا بعيداً عن المرأى والمسمع. وقد علق ونجيت بقوله: «يبدو أن سموه قد أخذ على عاتقه أن يقوم بدور الساخط على كل شيء يكون تحت إدارة الانجليز مباشرة، وأنه لا يألو جهداً في إبداء مشاعره هذه لكل من الضباط الانجليز والمصريين» وقد اعتبر كتشنر ونجيت كلاهما أن موقف الخديوي كان تخريبياً مدمراً للنظام والروح المعنوية.

وفي الأيام التالية زادت جرأة الخديوي فداوم على انتقاد الضباط البريطانيين وراح يقارن بينهم وبين زملائهم الضباط المصريين واضعاً إياهم دائماً في الكفة المرجوحة. وبلغ الأمر ذروته في وادي حلفا يوم ١٩ يناير بعد استعراض عسكري شمل الحامية كلها، إذ كان الخديوي مرير النقد، وفي عودته بعد العرض مع كتشنر صاح قائلاً: «أقول لك الحق يا كتشنر باشا، إني لأراه عاراً على مصر أن يكون في خدمتها جيش كهذا الجيش».

لم يكن كتشنر حتى ذلك الحين قد اكتسب التؤدة والتوازن اللذين كانا خليقين أن يمكناه من السيطرة على موقف غير سار كهذا؛ فرد على الخديوي من فوره ـ وإن كان بلهجة غاية في الاحترام كما يشهد ونجيت الذي لم يكن على مسمع من الأحداث ـ بقوله: «أرجو من سموكم أن تقبلوا استقالتي». فظهر على الخديوي الذهول، فأعاد كتشنر قوله «أرجو أن أعفى من خدمة سموكم» وتلا

هذا لحظات من الصمت، غير بعدها الخديوي لهجته تغييراً كلياً وابتسم وهو يقول: «ما الذي يدعوك أن تأخذ الأمر على هذا النحو يا كتشنر باشا؟»

ـ يا صاحب السمو، إني لست غاضباً أدنى غضب، ولكني باستعفائي أعتقد أني أؤدي واجبي وحسب.

وظل كتشنر مهزوزاً إلى حد كبير حتى إنه راح «يردد القول عدة مرات أن واجبه يحتم عليه أن يستقيل» وأنه ليس له مندوحة عن ذلك.

ولقد أكد الخديوي لكتشنر أن انتقاداته لم تكن موجهة ضد الجيش المصري كله، وأنه في الحقيقة قد أعجب جداً بسلاح الفرسان، وأنه لا يتحامل أبداً على الضباط الانجليز، ولما لم تكن قد سبقت أية إشارة صريحة للضباط الانجليز بوصفهم كلاً مترابطاً، فقد استنتج كتشنر أن الخديوي قد انزلق بلسانه إلى الاعتراف بأن هذا الموضوع هو الذي كان طاغياً على ذهنه، وأجابه بقوله «إن مركز الضباط الانجليز في الجيش المصري صعب وشاذ في وقت معا. . . وأن عظمته قد انتقد كل شيء تحت الادارة البريطانية بحدة، وأن موقف الضباط البريطانيين سيكون مستحيلاً تقريباً إذا هم عوملوا علناً على هذا الأسلوب». فقال الخديوي: «إني أعطيك كلمة الشرف بوصفي «جنتلمان»، أني ما تعمدت أي شيء ضد الضباط الانجليز بوصفهم هذا» ثم أضاف أنه كان مسروراً غاية السرور من كتشنر. إلا أن كتشنر أصر على أنه بعد الذي حدث لا يستطيع أن يحصل على ضباط جيدين من الانجليز للخدمة في الجيش المصري. فقال الخديو بكل ما لديه من مظاهر الود القلبي: «إنني راض تمام الرضا عن الضباط الانجليز القائمين بالعمل حالياً».

ـ ربما كان هذا حقاً، ولكني أؤكد لسموكم أنني لن أتمكن من الحصول على ضباط على هذا القدر من الكفاءة مرة أخرى للخدمة بعد تغير الظروف هذا التغيير».

هنالك، رجا الخديوي من كتشنر أن يعتبر الحادثة قد انتهت، وقال له إنه

يشعر بكامل الثقة فيه، وذكره بأنه قد أيد مطالبه في وجه مطالب اللواء وود هوس بالنسبة لمنصب «السردار» في سنة ١٨٩٢، وقال إنه يشعر بالأسى إذ يجد ملاحظاته تؤخذ هذا المأخذ في هذا الضوء الخطير» ولما ترجل ليدخل إلى يخته، أمسك بيد كتشنر بطريقة صبيانية وأبى أن يرسلها، راجياً إياه المرة تلو المرة أن ينسى ما حدث وان يسحب إستقالته، وظل كتشنر متصلباً ومتصلفاً، ولكنه لم يتمكن من تخليص يده إلا بعد أن أشار إلى أن استقالته ربما سحبت.

في ذلك المساء تغيب الخديوي عن حفل عشاء دعاه إليه كتشنر بحجة التوعك. وقد لاحظ ونجيت أنه في أثناء العشاء ران على الضباط الانجليز ميل عام إلى الصمت وتجنب كل ما من شأنه أن يسيء، فأظهر هذا الصمت بطريقة لها دلالتها كيف كان شعورهم نحو الانتقادات التي لا لزوم لها والتي وجهها صاحب السمو في عرض ذلك الأصيل».

ولقد اعتبر كتشنر الموقف خطيراً إلى أقصى الحدود، «وعبر عن رغبته لدى الضباط الانجليز أن يبذلوا كل ما في وسعهم ليمنعوا الجدل حول موقف صاحب السمو، جدلاً ربما جر إلى تحقير سموه أو ربما أبدى أي جنوح إلى عدم الولاء» وقبل أن يأوي إلى فراشه أبرق إلى رندل في القاهرة بالبرقية التالية:

«سلم الآتي للورد كرومر وال G.O.C.: بداية الرسالة: في استعراض هذا الأصيل أعرب صاحب السمو عن عديد من الملاحظات التي تحط من قدر القواد الانجليز، ثم أخبرني بعد ذلك أن من العار على مصر أن يكون في خدمتها جيش سيء كهذا الجيش. هنالك قدمت استقالتي بكل احترام. ولقد تراءى لي منذ مجيء سموه إلى الحدود، كما تراءى لغيري أنه كان يتعمد الحط من قدر كل ضابط انجليزي تقريباً، وعلى ذلك فملاحظاته هذا الأصيل كانت ـ على معنى ما ـ الحلقة الأخيرة في سلسلة من الانتقادات التي لا داعي لها جعلتني هذه المرة أشعر بأنه ليس من الممكن أن أعبر بها بدون نوع من الاحتجاج المحدد من أجل شرف الجيش المصري والثقة به. وقد عاد صاحب السمو بعدها مباشرة ودوداً، ورجاني عدة مرات أن أسحب استقالتي... وقد أكد لي سموه أنه لم

يكن لديه أي رغبة خاصة في الاساءة إلى الضباط الانجليز وأنه إنما عاملهم كما عامل الضباط الوطنيين. كما أن سموه أكد لي في سياق الحديث ثقته الكاملة وعلى الرغم من أنني لم أسحب استقالتي تماماً إلا أنني سمحت له بأن يفهم أنني لن ألح عليها. . . وأرجو أن يكون مسلكي هذا محل موافقة اللورد كرومر».

وفي اليوم التالي (٢٠ يناير ١٨٩٤) لم ينتقد الخديوي شيئاً، بل أكد لكتشنر أنه «في أثناء عرض الأمس شعرت باندفاع الدم إلى رأسي، وأنه حينما يحدث لي هذا لا أكاد أدري ما أقول أو أفعل». إلا أن كتشنر لم يكن خفيفاً بين الرجال، بل كان يزعجه جداً أن يظن أن تقديم استقالته وهو في حالة من السخط والغضب ثم سحبها مع أول بارقة من الهدوء يكون مرجعه إلى عدم تقديره للمسؤولية؛ ولهذا ضيع فرصة رائعة، وارتكب غلطة خطيرة برفضه غصن الزيتون. فقد انحنى في برود ومظهر رسمي للخديوي واستدار مبتعداً، مما جعل الخديوي في أَمَرِّ حالات النقمة المريرة، لأنه أحس أنه حقر نفسه أمام الأجنبي بدون جدوى.

وقد سجل ونجيت وجهة نظر كتشنر ـ وهي وجهة نظره هو أيضاً ـ بقوله: «إن موقف الخديوي المستاء من كل ما رأى لم يكن بأي معنى من المعاني موجهاً ضد الضباط الوطنيين بل كان مقصوداً بكل روية وتعمد لدفع الضباط الانجليز إلى الاستقالة» إلا أن هذا الرأي كان مبالغاً فيه إلى حد بالغ الكبر، فما كان هدف الخديوي إلا تأكيد ذاته في حضرة الانجليز الذين كانوا يشعرونه بأنه أقل منهم، ولا شك أن دعوته كتشنر أن لا يحمل ملاحظاته محمل الجد الخطير قد كانت دعوة أصيلة لا مراء فيها، وأن مصلحة الجيش المصري قد كانت تخدم خدمة أجود ولا شك لو عالج كتشنر الموقف بقدر من روح الفكاهة أكبر، وبلمسة من الخفة واللطف؛ ولكنه بدلاً من ذلك قد عرض الوقائع على كرومر في ضوء خطير أخطر مما هو عليه حقاً، واتخذ كرومر رأياً فيها أخطر مما كان ينبغي له لأنه كان يترقب فرصة سانحة ليلقي على الخديوي الشاب درساً. فأبرق إلى كتشنر (٢٠ يناير) قائلاً:

«كل الموافقة على مسلككم. وان استحسنتم فلكم إخبار الخديوي أني آسف جداً لعلمي باللغة التي استعملها عن الجيش وكفاءته التي لا محل للشك فيها، وأنني كتبت إلى لندن بالظروف».

بعد يومين ودع كتشنر الخديوي عند الشلال في آخر أيام زيارته، وقد كان موقف الخديوي غاية في الثنائي. وقد لاحظ ونجيت أن اثنين من ياورانه كانا يتصرفان بطريقة توحي بأنهما كانا يوفران له الحماية البدنية ضد القائد العام. وقد طلب كتشنر مقابلة خاصة على انفراد قبل اقلاع اليخت. ولكن الكرامة الجريحة أجهضت الحوار.

قال كتشنر «إن جميع الضباط في حلفا آسفون غاية الأسف لاستياء سموكم؛ وهذه حالة لا تقتصر على الضباط الانجليز وحدهم بل تشمل الضباط الوطنيين أيضاً؛ وإني لآمل من سموكم، من أجل مصلحة الجيش، أن تقدم لي بعض العون لتحوير هذا الانطباع الذي أعتبره أمراً خطيراً جداً، والذي جعل مركزي مركزاً صعباً للغاية»

ـ لست أستطيع يا كتشنر باشا أن أفعل أي شيء لتحوير ما قد قلته في حلفا، وإني أعتقد أنني كنت أتصرف في حدود حقي، وان رياض باشا وإياي كلينا ننظر إلى الجيش نظرة الأهمية الأولى.

ـ أخشى يا صاحب السمو أنني تحت هذه الظروف لن أتمكن من المحافظة على الأوضاع في حلفا كما كانت قائمة من قبل».

ـ ليس لديَّ ما أساعدك به».

ـ إذن فإني أظن أن الاحتمال كبير جداً أن يستقيل الضباط الانجليز، وأنهم إن فعلوا ذلك فسيكون مستحيلاً عليَّ أن أعوضهم بغيرهم».

ـ إن لهم أن يفعلوا ما يحلو لهم. ومن المؤكد أن استقالتهم، إن هم استقالوا، سوف تؤدي إلى مسألة سياسية لا جرم أسمع الكثير عنها في القاهرة ولا شك».

ـ سأعود إذن إلى حلفا لأبذل كل ما في وسعي لامنع حدوث أزمة في الجيش المصري».

ـ شكراً ومع السلامة».

وفي هذا اللقاء الأخير أيضاً عاد كتشنر للمبالغة في خطورة الموقف وفي صعوبة موقفه الشخصي، فلم تكن هناك مغامرة خطيرة بأزمة تحدث للجيش المصري، ولا باستقالة جماعية للضباط الانجليز.

وبعد إقلاع اليخت الخديوي تسلم كتشنر برقيتين من اللورد كرومر، تسأله أولاهما عن الجيش المصري هل يتمرد إذا هو وضع «تحت القيادة المباشرة للسلطات العسكرية الانجليزية»، وتعلنه الثانية بأن «وزير الخارجية اللورد روزبري يعتبر الأمر في «أقصى حدود الخطورة» إلى درجة أن إنذاراً قد أعد وعلى وشك إبلاغ الخديوي به، يطالب عباس حلمي فوراً بكتابة خطاب إلى كتشنر، ينشر في الجريدة الرسمية، يعبر فيه عن رضائه التام بضباط جيشه المصريين والانجليز، ولا سيما الانجليز بصفة خاصة؛ ويطلب منه في الوقت نفسه طرد ماهر باشا وتعيين من يرشحه كتشنر لوكالة وزارة الحربية؛ وأنه إذا لم يمتثل فسيوضع الجيش المصري تحت إمرة السلطات البريطانية مباشرة. كما تخبره (أي البرقية الثانية) أن كل التفصيلات «بكل وقائع الإهانة التي حدثت مؤخراً سوف تنشر لكي تتحقق الأمة الانجليزية من الموقف» وكان من المضمون المتفاهم عليه أن انفجار الرأي العام البريطاني سيكون عظيماً إلى درجة قد ترغم الخديوي على الاعتزال».

وقد نصح كتشنر لكرومر أن التغيير المقترح في إمرة الجيش المصري لن ينجم عنه أي تمرد إذا هو نفذ «بعناية وسرية». إلا أن الأمر لم يقتض شيئاً من هذا لأن الخديوي قد استسلم للمطالب، فأعلن خطابه إلى كتشنر الذي اتخذ صيغة الأمر اليومي في ٢٦ يناير. وفي ٦ فبراير استقال ماهر باشا. وكان كتشنر قد أبرق إلى اللورد كرومر (في ٢٣ يناير) «إني شاكر جداً لكم تأييدكم. . . وليس ثمة شك أن الشعور العام هو أن الخديوي قد أتى على قصد متعمد ليرغم

الضباط الانجليز على ترك الجيش المصري، وقد كان رفضه بالأمس أن يفعل أي شيء ليخفف من توتر الموقف يبدو لي أنه دليل واضح على أن هذا هو غرضه وأنه ما يزال يأمل في الحصول عليه».

ولقد أخطأ كتشنر في تقدير بواعث الخديوي، كما كان تناوله للموقف في غاية الجلافة والخرق إذ كان الخديوي الشاب أرغب في تأكيد ذاته ضد كرومر منه ضد كتشنر فقد كان عباس حلمي ينظر إلى كرومر نظرته إلى المربي والمعلم، وكانت صراحة الكهل القاطعة مما لا يستسيغها عقل شرقي بنوع خاص».

تلك هي حادثة الحدود وما لها من أثر سيء بعيد، غاية في السوء والبعد والعمق على مصر المحتلة، ولعل أبرز آثارها السيئة وقوع الخوف المتلف في نفس الخديوي من كل ما قد يؤدي إلى الصدام مع الانجليز تارة أخرى، فانتحى ناحية لا يتدخل الانجليز فيها وهي الأزهر والأوقاف والقضاء الشرعي، فأدى هذا إلى اتصاله أول الأمر بالمصلحين من أبناء هذه الأمة وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده، حتى إذا تغلبت عليه وراثته السيئة التي تداهم أبناء هذه الأسرة في نحو الثلاثين من العمر، انقلب حرباً عواناً على المصلحين فكان شراً عليهم من الاستعمار وأعوان الاستعمار، واتجه نحو المال يكتنزه بخلا، ويستولي عليه بكل وسيلة غير شرعية وغير انسانية، ونحو الدسائس والمؤامرات التي كان يجيدها جداً.

قال عنه كرومر: «وبعكس ما كان يجري في أيام أبيه الذي لم يكن يظهر لذكره أقل احترام بنوي فإن كل الاختلافات التي وقعت بيننا كانت تقريباً على الدوام ناتجة عن مسائل شخصية. فإن غاية الخديوي في هذه الحياة كانت على ما يظهر بذل الجهد لجمع المال والاثراء بأية طريقة استطاعها وقد جمع بالفعل ثروة عظيمة لم يلبث أن بددها وأوقع نفسه في ارتباك مالي شديد. وكان دائماً كثير الطمع في بعض الحدائق والأراضي المجاورة لأملاكه ولما كان شديد المحافظة على المعاملات القانونية «الصورية» متبعاً في ذلك السوابق التي رسمها جده اسماعيل الذي كان يجل ذكره كثيراً، لذلك لم يكن من السهل في كثير من

الأحوال منع ارتكاب المظالم باسم القانون».

ولقد أطلنا القول فيها والبحث والتقصي، لا لأن العقاد ـ ابن الخامسة من العمر ـ قد سمع بالحادثة على هذا النحو المفصل في حينه، ولا لأنه حين علم بكل التفصيلات قد اتخذ موقفاً من الخديو مخالفاً لموقفه منه على الدوام، ولا لأننا نعتزم الإفاضة في البحث وراء كل حادثة يرد لها ذكر هاهنا بمثل هذا التفصيل، بل لأن الافاضة في هذه الحادثة التاريخية مهم للتاريخ في ذاته، ومهم بصفة خاصة لأبناء هذا الجيل الذي قل ما يعلمونه من أحداث بلادهم في الجيلين الماضيين، والذي يعتريه ـ مع قلته ـ الكثير من التشويه والتحريف.

لقد كان يكفينا في غرضنا أن نقول عن الحادثة ما قاله العقاد نفسه عنها إذا قال إنها «الحادثة التي اصطدم فيها الخديوي بسردار الجيش المصري ـ الجنرال كتشنر المشهور ـ لأنه صرح للسردار بانتقاده لحركات الفرق العسكرية ووجه انتقاده ـ على الأكثر ـ إلى الفرق التي يقودها الضباط الانجليز. فاستقال السردار وطلبت الوكالة البريطانية ترضيته واضطرت الخديو إلى استرداد كلماته وتوجيه ثنائه إلى الفرق التي أعلن انتقادها عند عرض الجيش على الحدود ففعل راغماً وهو يعتقد أنه نجا من خطر العزل بقبول هذا الارغام»

كان هذا ملخصاً كافياً وافياً بمقصودي في هذا المقام لو أردته إلا أنني أحببت أن أتتبع الحادثة كاملة ليظهر منها للناس أن عباس حلمي لم يكن مخطئاً، وحسبه دليلاً على ذلك أن الاعتذار الذي قبله كتشنر آخر الأمر كان هو هو الاعتذار الذي رفضه يوم قدمه له الخديوي طواعية وابتداء، ولكن المسألة كلها مؤامرة بين كرومر الذي يتربص بهذا الفتى الصغير الدوائر، وبين كتشنر الذي يأتمر بأمر كرومر، وبين قوة الاحتلال من لندن إلى القاهرة إلى وادي حلفا.

إلا أن عباس حلمي إذا لم يكن مخطئاً في الحادثة نفسها، فإنه وارث خطأ أبيه الذي استدعى الاحتلال الانجليزي وأعطاه الحجة الشرعية للاستيلاء على البلاد وكلف مصر وأبناءها جهاد سبعين سنة للخلاص منه، وما هذا بالخطأ اليسير.

وإذا لم يكن عباس مخطئاً في مقدمات الحادث، أي في نقده جنده الواقفين على الحدود، فقد كان ولا شك مخطئاً زري الخطأ في خضوعه وامتثاله، بل في خنوعه وانصياعه لمطالب الانجليز.

وكان ولا شك مخطئاً زري الخطأ يوم استمر في الانصياع لمطالب الانجليز كأنه استمرأه واستطابه، فكان لا يقف في وجه أي مطلب لهم، بل لعله كان يسارع إلى الاستجابة لرغباتهم قبل أن يرغبوها كالذي حدث منه عند إعادته مصطفى فهمي باشا وزيراً في وزارة نوبار باشا ثم رئيساً للوزارة بعد نوبار، على الرغم من أنه اصطنع أولى أزماته مع الانجليز لمجرد، إقالة مصطفى فهمي باشا من الوزارة. ولعل القاريء يذكر أن كرومر كان يرى أن الخديوي استحق العقاب، وأن هذا هو السبب في تربصه به إلى أن وقعت حادثة الحدود؛ فالآن فليعلم القاريء أن سبب استحقاقه للعقاب هو إقالته لمصطفى فهمي من رئاسة الوزارة وتعيينه أحد أنصاره المعروفين بحدة الخصومة مع الانجليز بدلاً منه، كل ذلك بدون الرجوع إلى صاحب السلطة الفعلية سلطة الاحتلال.

وكان ولا شك مخطئاً زري الخطأ حين تعمد التنكيل بالمصلحين وطلاب الإصلاح وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده، لا لشيء إلا أنه يريد الحكم استبدادياً في يده، ويريد أموال الأوقاف لنفسه، ويريد أن يأمر فيطاع ولو كان في أمره الفساد والطغيان.

وكانت هذه الحادثة واحدة استهدفت الروح الوطنية، لأنها رفعت الروح الوطنية إلى أرفع آفاقها في أول الأمر، ثم انتهت بخيبة الأمل المريرة وبالازدراء الكظيم للرجل الذي جر البلاد إلى هذه المعركة الخاسرة مع الانجليز.

**نأتي الآن بعد الأولى والثانية إلى الثالثة:**

والثالثة قد تسبب فيها جنوح الخديوي إلى المرافيء البعيدة عن النفوذ الانجليزي، وهي الأزهر والأوقاف والقضاء الشرعي.

وكان للأوقاف موقف خاص، ففيها المال الذي يتحلب عليه ريق

الخديوي، وفيها دخل العقاد في واحدة من وظائفه الأوليات وكان دخوله إلى قلم السكرتارية، وهو القلم المطلع على كل الخبايا والأسرار.

يقول العقاد:[1]

«ثم هأنذا اشتغل بديوان الأوقاف، وهو ميدان المعركة الحامية بين السلطة الشرعية (الخديوي) والسلطة الفعلية (الاحتلال) وطلاب الاصلاح... كانت يد الخديوي مطلقة في وظائفه وأمواله... وكان مع الأسف الشديد يحتكرها لاشباع نهمه إلى المال والدسيسة، ولا يأبى أن يسف إلى الاختلاس من أموال الصدقات واستباحة السمسرة على صفقات الاستبدال... وشاعت في تلك الأيام قصة أرض المطاعنة التي أخذ فيها الخديو لنفسه ستين ألف جنيه باسم «العمولة أو الوساطة» وعاد بعدها فتعقب كل من عارضوه ووقفوا له في طريقه من الموظفين النزهاء فعاقبهم على الأمانة واليقظة بالفصل والإهمال... وكان المحتلون يحاربون الخديو على تقليد النزاع بين السلطتين... وكان طلاب الاصلاح يهتمون بأمر واحد وهو القضاء على المفاسد... وبين هذا المضطرب عملت في الديوان. والقلم الذي عملت فيه هو حومة المعركة في ميدانها... والسنة التي عملت فيها بالديوان هي السنة التي انتهت بتحويله من ديوان إلى نظارة وصدور الأمر بعرض ميزانيته على مجلس النظار والجمعية التشريعية... وقد هالني ما علمت من فضائح الديوان بعد فترة وجيزة... وكنت أتكلم ولا أتحفظ وربما كتبت إلى الصحف بعض المقترحات لإصلاح الديوان بغير توقيع وربما تحدثت في المجالس...».

من هذه المقالات الغفل من التوقيع مقال لاحظ فيه أن قوائم توزيع الصدقات كانت دائماً ترد من إدارة الأوقاف الخديوية وهي تحمل الأسماء نفسها، وتحمل التوقيع عليها بأختام نحاسية؛ وأعرب عن عجبه لهؤلاء المتسولين الذين يحملون أختاماً، كما يعجب لهم مرة ثانية لأنهم لا يتخلف منهم أحد ولا يطرأ عليهم من خارجهم أحد وكأنهم موظفون وكأن القائمة كشف المرتبات.

---

(١) حياة قلم (طبعة الهلال) ص ١٢٨.

ومن الحوادث التي شاعت عن خسة الخديوي في مسائل المال ما عرف باسم حادثة مشتهر التي يصفها الرافعي بقوله:

«وخلاصتها أن أحد الماليين اليونانيين الذين لهم صلة بالخديو (وهو المسيو زر فو داكي) عرض على ديوان الأوقاف أخذ أطيان له بالجيزة مقابل تفتيش مشتهر التابع للأوقاف، والذي كان اتفق مع الخاصة الخديوية على شرائه. وعرضت صفقة البدل على مجلس الأوقاف الأعلى، وكان حسن باشا عاصم من أعضائه فرفض إقرار الصفقة برغم أنها كانت تهم الخديو، فكان موقفه وهو رئيس الديوان الخديوي دليلاً على استقلاله ونزاهته»[1].

كذلك عرفت وشاعت عنه قضية وقف سيف الدين وعشرات غيرها إلا أن الذي يعنيني هنا هو أن أستخلص صورة عباس حلمي من قلم عباس العقاد. ففي النص السابق يصور العقاد الخديوي صورة منفرة نراها من خلال الكلام، فقد جعله أحد أقطاب ثلاثة، وجعله أخسها جميعاً، لأن المحتل الانجليزي مهما يكن ظالماً غشوماً فهو يخدم بلاده، أما الخديوي الذي يقف بين المحتل النهاب وبين المصري الذي يريد خير بلاده لبلاده فما مبرراته للنهب والنهم؟ هي دوافع الخسة والحقارة من أجل أهداف أنانية لا تمت إلى ماض شريف، ولا تستمد من حاضر نزيه، ولا تمتد إلى مستقبل منير.

* * *

بهذه الأمثلة الثلاثة فقد عباس حلمي في نفس عباس العقاد مكان المحبة والاعجاب، ومكان الاحترام والتوقير، ومكان التأييد والمساندة.

وبقيت مكانة أمام عباس حلمي لا بد أن يحطمها ليبلغ الكمال الأكمل في الحقارة والازدراء. وتلك هي التي دكت آخر حجر في صرح الاحترام الواجب له في نفس العقاد وسائر ناشئة العصر وهي إجرامه في حق الحرية والأحرار واستهتاره بحياة الأحرار من أجل لبانة دنيوية سافلة لا تساوي قلامة

(١) مصطفى كامل لعبد الرحمن الرافعي. ص ٣٤١.

ظفر من رجل واحد من هؤلاء الأحرار.

يقول العقاد تحت عنوان «الخديو بين نارين»:

«نشأت الجمعية التشريعية بمصر فوجد طلاب الاصلاح منبراً «قومياً» ينادون من فوقه بوجوب الإشراف على ميزانية الدولة كلها ومنها ميزانية الأوقاف.

وتولى الحكم في الآستانة أناس يكرهون الخديوي لأنهم أصدقاء أسرة حليم المنافسة لأسرة اسماعيل، ولأنهم يذكرون للخديوي مصادرته لجماعة تركيا الفتاة تمهيداً للمطالبة بجزيرة طشيوز التي كانت في حوزة محمد علي الكبير ثم استولى عليها السلطان عبد الحميد الثاني مدعياً أنها كانت هبة شخصية لرأس الأسرة ولم تكن من أملاكه التي تنتقل بالميراث».

فما قصة طشيوز؟ وما قصة تركيا الفتاة؟ وما مؤامرة الخديو هذه المشار إليها؟

هي قصة كفيلة بأن تعصف بالبقية الباقية من الحب والتقدير إن بقيت في النفس منها باقية. وخلاصتها أن المطالبين بالحرية والدستور ضد السلطان عبد الحميد في تركيا كان لهم أتباع وأنصار في القاهرة، وكان هؤلاء الأتباع والأنصار يصدرون نشرة دورية، وكانوا يرسلونها سراً إلى الآستانة وسائر أنحاء تركيا لتصل إلى الثوار ضد عبد الحميد.

وكان للخديوي مطلب عند عبد الحميد هو جزيرة طشيوز، وهي جزيرة في مدخل القرن الذهبي تجاه الآستانة، تطل على البوسفور والدردنيل والبحر الأبيض المتوسط جميعاً، يقول عارفوها إنه لا يوجد لجمالها نظير في المصايف في كل أنحاء الدنيا، وكانت في ملك محمد علي باشا الكبير، وراح يتوارثها من يرثون عرشه من بعده حتى انتزعها عبد الحميد من عباس حلمي بالدعوى التي أشار إليها العقاد وهي أنها كانت هبة شخصية لا ملكاً يتوارث.

دون فقدان جزيرة غنية كهذه من بين يدي الخديوي الشحيح وتتفطر

السماء وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا.

فكر عباس حلمي ودبر، وقتل كيف فكر ودبر.

جعل بعض أعوانه يتقدم بدعوى قضائية ضد مطبعة هذه الجماعة مطالباً إياها بدين مالي كبير. وسرعان ما انطلق الزبانية ليضعوا الشمع الأحمر على المطبعة محافظة على أملاك الدائن من التبديد.

وضحت الخطة.

خبر يرسل للباب العالي، مؤداه أن عناوين الثائرين بك في داخل تركيا كلها تحت أيدينا، فإن تنازلت عن طشيوز فالأسماء والعناوين تحت أمرك العالي، وفي أعماق البوسفور متسع لجميع الأحرار والشهداء.

أحس الأحرار بالخطر، فهرعوا إلى كرومر مستغيثين مستجيرين، وأطلعوه على الخطة الجهنمية لقتل المئات من الأبرياء في تركيا كل جريرتهم المطالبة بالحرية والدستور لبلادهم ومواطنيهم. فلم يتوان كرومر عن نجدتهم، وأمر بعدم وضع الأختام إلا بعد أن ينقل هؤلاء الناس ملفاتهم ووثائقهم لأن الدائن يريد المطبعة وأثاثها لا سجلاتها التي لا تعنيه.

وقد أشار كرومر إلى هذه الحادثة حيث قال: (١)

«وقد كان هناك سبب آخر دعا إلى كثير من النزاع مع عباس الثاني ذلك أنه أصبح آلة في يد السلطان عبد الحميد فكثرت الدسائس مع الآستانة وكان ذلك على الأخص في أثناء الحادثة المعروفة بحادثة «شبه جزيرة سيناء» عندما حاول السلطان محاولة أكيدة أن يجعل الحدود التركية على خط يمتد مع العريش على شاطيء البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى السويس.

ان على حزب تركيا الفتاة دينا كبيراً من الشكر لانجلترا ـ وهو دين لم يحاولوا وفاءه مطلقاً ـ وذلك نظير الحماية التي قدمتها الحكومة البريطانية لكثيرين

(١) عباس الثاني: لكرومر ترجمة فؤاد ص ٨٢ ـ ٨٥.

من أعضائه الذين لجأوا إلى مصر. . . . .[1]

وهذا مثال آخر:

جاءني رئيس بوليس مصر القاهرة في أحد الأيام وأخبرني أنه يوجد في أحد المنازل خزانة داخلها أوراق كثيرة تشي بعدد كبير من رجال تركيا الفتاة وأنه قد أقيمت دعوى مدنية ـ يظن أن الخديوي حرض عليها ـ عند صاحب المنزل الذي وقع في أشد الارتباك والقصد من تلك الدعوى ضبط تلك الأوراق والرسائل وان رجال تركيا الفتاة أصبحوا في خوف وقلق لا مزيد عليهما وأن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنه قد يحصل اعتداء على حياة الخديوي لو سمح بوصول تلك الأوراق إلى يد السلطان وأنه إذا كان لا بد من عمل شيء فيجب أن يكون ذلك حالاً لأن أختام المحكمة على أهبة الوضع على قفل الخزانة التي بها تلك الأوراق ولا سبيل إلى ازالة الأختام التي تضعها محكمة قانونية. فلكي أتجنب الاضطرار إلى هذا الأمر صرحت له بالذهاب إلى المنزل وفتح الخزانة وإحضار كل ما فيها إلى دار الوكالة البريطانية. ولما فعل ذلك وأصبحت تلك الأوراق بيدي أمرت باحراقها».

لا شك أن كرومر كان يحمي رجال تركيا الفتاة لأسباب غير مجرد مساعدة ا.' ية «الأحرار»، إلا أن هذا لا يطعن في الحقيقة الواقعة وهي أن عباس حلمي كان يتآمر على حياة الأحرار، من أجل بعض المنافع الدنيوية التي تصغر، مهما كبرت، في مواجهة القتل وإهدار الدماء، فكيف بدماء الأحرار[2].

* * *

وهذا يمكن أن نلخص علاقة العقاد بعباس حلمي في نقاط: فقد اكتسب المقت عليه يوم حاولوا فرض اسمه عليه.

واكتسب الاحتقار له يوم استخذى بعد عتو أمام الانجليز واكتسب

---

(١) أورد هاهنا ذكر عدد من الأحداث كحادثة ليون فهمي.

(٢) حاولت التفرغ لمتابعة هذه القضايا في مصادرها فلم أفلح فاكتفيت بهذا القدر.

الاشمئزاز منه لما رآه يسف إلى التزوير للاستحواذ على الصدقات واكتسب العداء الإيجابي له يوم وقف ضد الحرية والأحرار.

ولم ينته عهد عباس إلا بعد أن استقر سميه على موقفه: ما كان ليقف مع الانجليز الذين ينعمون بالوظائف والمناصب.

ولا ترك له الخديوي سبيلاً للوقوف معه.

ولقد جذبه المصلحون المخلصون بكل جاذب. فوقف معهم بقية الحياة.

ولسائل أن يسأل ما باله لم يقف مع الحزب الوطني؟! فنقول لأنه كان يكره الحزب الوطني سياسة وزعيماً.

كان ينفر من مصطفى كامل لأنه واحد من رجال الخديوي.

وكان ينفر من حزبه لأنه لا يطالب بالاستقلال بل بالتبعية لتركيا ويضع خطته في الوصول إليها اعتماداً على فرنسا.

وقد لخص العقاد كل ذلك في قوله:[1]

«واختلاف الطبيعة هو الذي جعل لي سبيلاً في المسائل القومية غير السبيل التي كان يختارها مصطفى كامل في كثير من مواقفه العامة... فلم يعجبني موقف المصري المتوسل[2] أمام تمثال فرنسا يناجيها ويناديها:

يا فرنسا يا من رفعت البلايا ... عن شعوب تهزها ذكراك
أنقذي مصر إن مصر بسوء ... وارفعي النيل من مهاوي الهلاك

ولهذا أيضاً لم يعجبني تعليق الاستقلال المصري بالسيادة العثمانية، لأننا على عطفنا الدائم على الدولة العثمانية في مكافحتها للتعصب الأوروبي لم نكن نفهم أن هذا العطف ينتهي بجهادنا إلى الرضا باستقلال تشرف عليه سيادة دولة أخرى.

---

(١) رجال عرفتهم (طبعة الهلال) ص ٤٦ ـ ٤٨.

(٢) لعل الأصل هو «المتسول» وأن المطبعة هي التي صحفته.

ولقد أوشكت ثورة مصطفى كامل ان تنحصر في الثورة على الاحتلال ولا تنظر إلى تبديل شيء من النظم السياسية أو الاجتماعية، فلم تكن في نزعات نفسه ولو قبس ضعيف من الثورة على المساويء الخديوية.

جاء في الجزء الثالث من مذكرات أحمد شفيق باشا وهو أحد رؤساء الحاشية الخديوية: «إن الرتب أصبحت كالسلع السهلة، وكان لهذه التجارة وسطاء كثيرون منهم الشيخ علي يوسف وحسين بك زكي وأحمد بك العتريس وابراهيم بك المويلحي وهو مقيم بالأستانة يأتي كل شتاء لأخذ بضاعته من مصر وأحمد شوقي بك الشاعر ومصطفى كامل الذي كان ينفق ما يأخذه في الدعاية لقضية مصر».

ولم يكن من الطبيعي أن يفهم العقاد أن يعطي عباس حلمي لمصطفى كامل رتبا ونياشين يبيعها ليحصل على ثمنها وينفقه في الدعاية التي تنتهي بتقويض عرشه، بل في الدعاية لتأييد عرشه وإطلاق يده في حكم البلاد.

ولم تكن هذه اللهجة العلمية المتئدة هي لهجة العقاد دائماً في الكلام عن مصطفى كامل وسائر رجال الخديوي عباس، بل كانت حملاته قوارع من حمم ونار. ولست أظن إلا أن علاقة أحمد شوقي بك بعباس حلمي الثاني هي السبب الأكبر في عنف حملة العقاد عليه، فما موضوع التجديد في الشعر دافعاً إلى حملة كحملة «الديوان» و«ساعات بين الكتب»، ولكن علاقته بالخديوي البغيض دافع وأي دافع لكل الحملات العاتيات.

الفصل الثالث

# هدنة في ضجيج الحرب
# السلطان حسين كامل

١٩١٤ ـ ١٩١٧

انقضى عهــد عبـاس حلمي الثــاني والعقـاد واقف مــوقف الكــراهيــة والاشمئزاز منه.

فلما أهل عليهم عهد السلطان حسين كامـل قوبـل بمثل مـا قوبـل به كـل واحـد من أفـراد هـذه الأسـرة المنكـودة، قـوبـل بـالحب والتـأييـد وحسن النيـة والاستبشار بعهد جديد وسعيد.

ويبـدو أن هذه المقـابلة كانت تقليـدية بغـير تقليد، فكـان الملك من هـذه الأسرة يتولى بادياً عهده بذخيرة هائلة من حب الشعب وتأييده، ثم لا يلبث أن يتجـاوز في الحكم فترة معينـة، أو يتجاوز في السن مـرحلة معينة حتى ينقلب إلى شروره المالية والجنسية والاستبـدادية فيفقـد الذخيـرة الرائعـة التي قوبـل بها من حسن النية، وما يزال رصيده منها يغيض، ونصيبه من الكـراهة والاحتقـار ينمو ويفيض حتى يصير كابوساً يـزهق أنفاس المصـريين، فـما يكاد يمـوت حتى تنفجر أبخرة الكبت المكبوت في مراجل نفـوسهم نقمة عليـه واستشعاراً للراحـة بعده، فتتحول كل هذه الكراهة إلى استبشار بالجديد.

هكذا كان الأمر مع محمد علي الكبير، ومع ابراهيم وعباس الأول وسعيـد واسماعيل وحتى مع توفيق.

وهكذا كان بنوع خاص مـع عباس حلمي الثـاني ثم ها هو ذا يكون مـع السلطان حسين.

نعم إن السلطان حسين لم يعمر في الحكم إلى المدى الذي تظهر كراهيته واضحة لدى الشعب، فكان في هذا كجده ابراهيم، ولكنه كان خليقاً أن يصل إلى ما وصل إليه آل بيته، لا سيما إذا علمنا أنه تعرض للاعتداء على حياته في مدته المبتسرة التي لم يكن فيها شيء يذكر من جانبه، وكان الأمر كله في يد دولة الحماية، والقضايا كلها معطلة انتظاراً لنتيجة القتال في ميادين الحرب العالمية الطاحنة.

ولربما مكن للسلطان أن يظل بعيداً عن الكراهية ـ ولا أقول محبوباً، فحسبه أن يكون بعيداً عن الكراهية ـ أن فترته فترة شاذة متميزة بين فترات أهل بيته وجهت عواطف المصريين وركزتها على الصراع مع الانجليز من أجل الاستقلال.

عزل ابن أخيه عباس حلمي الثاني بغير سبب معقول وبغير إجراء قانوني أو دستوري مقبول، فقد عزل لمجرد أنه مناوىء للانجليز، كأن مناوأة المصري للانجليز مبرر كاف لعزله.

وتولى حسين كامل الأريكة كذلك بغير سبب معقول. فلم يكن هو الابن الأكبر لعباس حلمي كما يقضي بذلك نظام وراثة العرش الخديوي، ولم يكن أخاه إذا رأت السلطة الفعلية أن ابنه مثله غير لائق للولاية، بل كان عمه، وكل ما برر الانجليز به توليته هو أنه أرشد أبناء الأسرة العلوية سناً.

جاء في قرار إعلان خلع عباس حلمي وتولية حسين كامل ما يلي:

«يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمي باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية، وقد عرض هذا المنصب السامي مع لقب «سلطان مصر» على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي، فقبله».

وهكذا تغير ـ بمجرد إرادة بعض الضباط الانجليز في مصر ـ وضع مصر

كلها، وكيان ولي الأمر فيها، وشخص ولي الأمر نفسه، ونوع أحقيته في ارتقاء هذا العرش وتوريثه من بعده، ولقبه، ولم يبق إلا أن يغيروا رسم العلم الوطني شكلياً ليكونوا قد غيروا كل شيء... فيا لهم من ضباط.

وترك أمر وراثة العرش وسائر الشؤون الدستورية الأخرى بما فيها تحديد الحدود الدولية إلى ما بعد الحرب حين يكون لأمثال هذه التوافه (؟) مجال معقول في اهتمام كبار الوزراء البريطانيين.

وقبل السلطان الحماية التي فرضتها انجلترا على مصر وشكرها عليها، ولم يكلف نفسه عملاً واحداً من أجل مصر، مع أن ذلك كان ممكناً جداً بالنظر لتخبط الوزارة الانجليزية في أمر مصر في ذلك الحين، واستعدادها للتسليم بالكثير لو وجدت من يطلبه بشدة.

يقول جون مارلو في كتابه القيم «العلاقات الانجلو مصرية فيما بين ١٨٠٠ و١٩٥٣».

«كان القلق نفسه واضحاً من خلال القرار السياسي الذي اتخذ في صدد الوضع المستقبل لمصر. إذ لم يكن من عادة البريطانيين أن يهتموا كثيراً بالمنطق في حل المشاكل السياسية، ولكنهم لسوء الحظ في هذه المرة قد تخلوا عن التقاليد البريطانية، وسمحوا لعدم المنطقية المتمثلة في ترك مصر ولاية عثمانية مع ربطها في الوقت نفسه بالمجهود الحربي البريطاني أن يعمي على الحقيقة الواقعة وهي أن أي تغيير في الوضع السياسي لمصر سيجر وراءه مساوىء عملية خطيرة، وعلى فرض ما كان يفترض فعلاً آنئذ أن استبقاء الحالة الراهنة كان مستحيلاً من الوجهة العملية، فقد كان ثمة بديلان واضحان محدودان، أحدهما توثيق الرباط بين مصر وبريطانيا العظمى بضم مصر نهائياً إلى الامبراطورية البريطانية، والثاني بخلخلة الرباط وإعلان استقلال مصر. غير أن الاحتمال الأول كان يبدو غير متسق مع طبيعة الرسالة التي فرضتها بريطانيا العظمى على نفسها في مصر، وكان الاحتمال الثاني غير متسق مع ماجريات الحرب الفعلية»[1].

---

(١) ص: ٢١٥.

ومعنى هذا أن المستولين البريطانيين قد فكروا فعلاً في إعلان إستقلال مصر لتتخلص من علاقتها بتركيا وليكون لها الحق أن تساعد أي أطراف الحرب شاءت ولكنها لما لم تجد من يطلب ذلك منها، سكتت حتى صارت فيما بعد تطمع أن تأخذ مصر سلبية ضمن أسلاب الامبراطورية العثمانية الأخرى.

قبل السلطان الحماية، فتحول الحكم الفعلي والاسمي إلى قصر الدوبارة، وأصبح قصر عابدين صورة للزينة والذكرى. . . وللعبرة في بعض الأحايين.

ولم يكن قصر الدوبارة نفسه كالمعهود فيه، بل كان قصراً ينقصه قيصره، فقد ذهب كتشنر لوزارة الحربية، وتولى مهامه في مصر السير ملن شيتهام، ثم عين مندوباً سامياً السير هنري ماك ماهون (أو مكماهون) وهما من الموظفين الانجليز الذين لا يبلغون في الكفاءة ما يبلغه كرومر ولا نصفه ولا عشر معشاره، إنما همهم تسيير الأمور بدون تعطيل وهذا حسبهم.

وأخيراً، وليس آخراً، عطلت الجمعية التشريعية، فكان في تعطيلها تمام الشلل الكامل للحياة السياسية في مصر، شللاً أوقف الحياة في مثلث القوى: القصر والاحتلال والشعب جميعاً.

نامت القضية وهدأ الجو السياسي، وكان ممكناً للعهد أن يكون عهد أمن ورخاء لولا مطالب الانجليز المجحفة التي أرهقت مصر في خيراتها وسكانها، إلا أن هذه المثالب ـ أو «السلطة» كما كان الناس يسمونها حينئذ ـ قد وجهت السخط المصري إلى الانجليز وحدهم بعد أن كان جزء كبير من سخط المصريين منصرفاً إلى حكامهم وأمرائهم الذين يفرطون في حقوق البلاد.

لهذا السبب، ولأن السلطان حسين كان شيخاً رزيناً متئداً عند توليه الحكم، ولأنه لم يطل به المقام على العرش إلى أن تظهر منه سيئات أسرته للشعب، مضى غير مكروه من الشعب. . . ولا من العقاد.

وقد كان للعقاد إلى جانب الأسباب العامة سبب أو سببان شخصيان يدعوانه إلى هذا الموقف المهادن للسلطان.

كـان في أسـوان يـوم وقعت كـل هـذه الأحـداث، وتمكن الإداريـون من البريطانيين ومن المتبرطنين المصريين من التخلص ممن أرادوا التخلص منه، بنفي بعضهم، وحبس بعضهم الآخر وتوجيه العدد الهائل من المواطنين للخـدمة وراء خـطوط القتال في مهـانة واذلال، وتـوجيه المغضـوب عليهم من هؤلاء المساكـين حيث لا حق ولا عدل ولا صوت يرتفع أو يسمع له أنين.

من بـين من نفي إلى مالـطة المغفور لـه الأستاذ عـلي فهمي مؤسس جمعية المواساة الاسلامية بأسوان وفـاتح مـدرستها: مـدرسة المـواساة الابتـدائية. وأول نـاظر لهـا. وقد نفي لأنـه من إرهابيي الحـزب الوطني الـذين اشتركـوا في مقتل بطرس غالي في سنة ١٩١٠، وكان وقتها موظفاً في إدارة الري المصري، ولم يقم عليه الدليل الكافي بالاشتراك في الاعتداء على رئيس الـوزراء فراحـوا ينكلون به إداريـاً حتى استقال من الـري واستقر بـأسوان وكـون هذه الجمعيـة ومـدرستهـا وجاهد في هذا السبيل أنبل جهاد.

**خلت نظارة المدرسة بنفيه فعين لها عباس العقاد.**

والعقاد جم النشاط جم الانتقاد والاعتراض على الأوضاع التي لا تعجبه. ومن الأمور التي لم تكن تعجبه تلك الطغمة من الموظفين السمان الثقال أبـداناً، الخفاف عقولاً، الملاء جيوباً، الفارغين قلوباً وألباباً، الذين يجمعون بين غطرسة الكبرياء من ناحية وبين ذل الخنوع والاستخذاء من الناحية الأخرى.

**يصفهم فيقول وقد سمى ناديهم «نادي العجول»:**

«نادي العجول هذا كان نادياً للسـادة الحاكمـين وسراة القـوم في المدينـة، فتحـه الرؤسـاء بكـل معنى «الفتـح»، لأنـه كـان أشبـه شيء بـالعـزوة في طلب الأسلاب من طريق المساومات والألعاب.

وكانت له سمعة سيئة غير سمعة المقامرة، وكان الحضور فيه مفروضاً على بعض الناس في ساعـات معلومة كي يخلو الجـو لبعض الناس الآخـرين في تلك السـاعات... ولم يكن يسمى بـطبيعة الحـال بنـادي العجـول، ولكنني سميتـه كذلك لأن رؤساءه كلهم من أصحاب الوزن الثقيل، ولأنه «حظيرة» من حظائـر

«الدواب» الآدمية لا تخلو من القرون».

وكـان وصفه هـذا في المقامـة أو القصيدة النثرية التي كتبهـا تحت عنـوان «نادي العجول» ورئيسه، مدير الإقليم، «العجل أبيس»، يقرؤها من خلا ذهنه من «المـوضوع» فهي مقـامة فكـاهية وطـرفة أدبيـة لا يشتم منهـا نبـذ ولا شتم، ويقرؤها العالم بالمـوضوع فيعـرف لكل بـطل من أبطالهـا اسماً ومـركزاً وظيفيـاً أو اجتماعياً وآصرة وصفات وأخلاقاً ومعاملات.

شاعت المقامة في زمن وجيز، وراح النـاس ينابـذون هؤلاء الكبار بمـا ورد فيها، يسوقون النبذ على هيئة «تلقيـح الكلام» الـذي لا يمسك وان كـان أصرح عند القائل والسامع من النداء الصريح.

استشـاط المدير حنقاً، ولكنـه خشي تهمة اضـطهاد المـدرسـة الاسـلاميـة الـوحيدة في البلدة فيقـال إنه ينفي نـاظـراً لهـا بعـد نـاظـر، فـراح يؤلب مفتش الداخلية الانجليزي على العقاد بزعم أنه من الخطرين أتباع الحزب الـوطني ومن الإرهابيين، فوشى لديه أن العقاد يتهمه بالـرشوة، وكـان العقاد قـد اتهمه فعـلاً بهذه التهمة في مقال مكتوب. فاستدعاه المفتش الانجليزي وقال له فيما قال: «لا يوجد انجليـزي مرتش في الحـرب ولا في السلم» فعاجله العقـاد بالـرد الذي لا يتوقعه الـرجل القـادر على إرسـال العقاد وكـل من يتصل بـه بصلة إلى المنفى أو السجن وقتما يشاء، فقـال: «إن الانجليز جـديرون بـالتهنئة عـلى هذا، إذ يبـدو أنهم قد تغيروا كثيراً بعد حرب الترنسفال». لأن أشنع فضائح الـرشوة والنسـاء هي الفضيحـة التي افتتح بهـا القرن العشـرون في حرب التـرنسـفال، ولا يحفظ التاريخ الانجليزي شراً ولا أشنع منها، وقل في تواريخ الأمم كلها ما يساويها في النذالة والخيانة والاجرام.

فـما هـو إلا أن قيلت الجـملة حـتى بهت المـفتش الانـجليـزي وخـرج العقاد... خرج وقد أكسب المدير حليفاً قوياً إلى جـانبه، ولم يلبث أن علم من أحد قراء مقـامة «نـادي العجول» بـأمر التقـرير الـذي أعده المفتش الانجليـزي

ونقحه المدير وأعد لإرساله للقاهرة كي يأتي الأمر بالقبض على هذا الفتى الخطير.

**فوجب الرحيل من أسوان:**

ووجب أن يكون الرحيل سراً لا يعلمه المدير ولا المفتش فكيف يكون؟!

قبل الإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نرجع للوراء قليلاً لنعرف سبب الشحناء بين العقاد والمدير، ففي هذا السبب علاقة القصة بالسلطان حسين كامل.

أشرنا إلى طغيان المدير وموظفيه؛ الذي بلغ بالحاكم يوماً أن يحرم على الناس أن يقصدوا إلى الجزيرة الغربية التي يقصدونها في أيام الأعياد لأنه يريد أن يذهب إليها مع أسرته، ويهدد من يخالف الأمر بالسيف والنار وخراب الديار؛ كما حرم على الناس أن يردوا الماء في «الموردة» على شاطيء النيل لأن ورودهم يعطل موكبه ويؤذي عينيه.

في ذات يوم رأى هذا الرجل بائعة جميز على الطريق، فنزل من عربته، وقذف بسلة الجميز إلى آخر ما استطاعت قدماه وأمر شرطة «السواري» المصاحبة له باقتياد المرأة إلى مركز البوليس. والله وحده هو الذي يعلم أبلغته المرأة ميتة أم كان لا يزال بها رمق من حياة.

رأى العقاد هذا، فآلى على نفسه لينكدن حياة المدير الشرير ولكن كيف؟

**بمساعدة السلطان حسين:**

كان السلطان حسين قد نجا من حادث الاعتداء عليه، وأحب أن يشعر الناس بحب الرأي العام له، فشجع المواطنين على الاحتفال بنجاته، فاستغل العقاد هذا التشجيع.

أقام حفلاً في المدرسة، ألقى فيه قصيدة[1] وألقى فيه غيره من المدرسين

---

(١) لم أعثر للقصيدة على أثر، وكل ما إستطعت أن أصل إليه هو مطلعها، حصلت عليه من =

والتلاميذ قصائد وكلمات، ومثلوا فاصلاً من فواصل التمثيل المدرسي. وما إلى ذلك من نمر الحفلات.

المهم أنه دعا المدير ليشهد الاحتفال.

وها هنا العثرة كما يقول شكسبير. فلو حضر المدير لكان هذا حطاً من قدره ونزولاً بمقامه المتجبر الطاغي، وما كان «لسعادة البك العظيم» حامي حمى الاقليم، «القيم على الأحكام العرفية فيه و... و... إلى آخر ما هنالك من تفخيم وتعظيم، أن ينزل في درجته حتى يزور مدرسة ابتدائية حرة تعيش على الصدقات.

لم يحضر المدير.

وهذا هو المطلوب، إذ لم يصبح الصباح حتى كان التقرير العقادي مكتوباً معداً للارسال إلى القصر، يتهم المدير بالتعالي على جناب السلطان وبأنه يرسل عساكره ليذودوا الشعب عن حضور الحفل البهيج ببهجة نجاة السلطان المحبوب.

أيام قليلة ويدعى السيد المدير إلى قصر السلطنة.

ويعود السيد المدير مدعياً أنه حظي بمقابلة عظمة السلطان للتشريف والتكريم، ولكنه لا يلبث أن يكشف بحماقته عن سر المقابلة التي لقي فيها ما لا يرضاه، لقيه على الألسنة والأيدي... وقيل، والله أعلم، على بعض الأقدام.

كشف ذلك بحماقته يوم استدعى العقاد إلى مكتبه بعد عودته من القاهرة بيومين أو ثلاثة. وأرسل إليه اثنين من شرطة «السواري» (راكبي الخيل) ليجيئوا به صاغراً ذليلاً. ولكن العقاد قلب كيدهم في نحورهم.

سأل الضابط: «أمقبوض عليّ أم مدعو؟».

---

= ذاكرة أحد تلاميذ العقاد في المدرسة هو السيد مصري عبد القادر رحمه الله. والمطلع هو:

حفظ الإله جلالة السلطان ووقاه من شر ومن عدوان

وهو مطلع يدل على سائر القصيدة، وعلى أنها قصيدة دبلوماسية لا قصيدة وجدانية.

كما لم يكن مع الضابط أمر من النيابة بالقبض عليه فاضطر أن يقول «بل مدعو».

قال العقاد «إذن فإني لا أستطيع المشي لمرضي فاطلب لي عربة أذهب فيها».

وركب العقاد «الحنطور» وحوله رجال الشرطة على جيادهم المطهمة، وتعمد المشي في الطريق المزدحم بالناس حتى شاع أن العقاد قد أنعم عليه بالباكوية من أجل حفله السابق، وان المدير قد دعاه ليسلمه براءة الأنعام».

ذهب العقاد غير مذموم ولا مدحور كما أراد له المدير ودخل على المدير فجلس بغير استئذان. فأمره المدير بالوقوف حتى يؤذن له في الجلوس، فإذا العقاد يقول له «إن هذه الكراسي قد جعلت لجلوس من يدخلون الحجرة، وإنها من مال دافع الضرائب لا من مال المدير الخاص، وأنه أحق بالجلوس عليها من المدير نفسه، لأنه يملكها بوصفه مصرياً والمدير لا يملك كرسيه إلا بحق التعيين في الوظيفة التي يشغلها». فلم يلبث المدير طويلاً حتى بان الغضب الجائح في وجهه مصحوباً بالذهول المميت هنالك تركه العقاد وخرج. ولسنا نعلم ماذا فعل المدير بالقوم الموظفين خارج حجرته، ولكننا علمنا أنه لعن جميع آبائهم لعدم تمكنهم من إيقاف هذا الشاب «الأصفراوي المسلول» كما وصفه المدير الغاضب في ذلك اليوم المشهود.

لا نعلم ماذا فعل للموظفين ولكننا نعلم أنه نوى القضاء على العقاد من أقرب طريق.

ثم كانت مقامة نادي العجول واستعداء المفتش الانجليزي والتقرير المنوه عنه فيما سلف.

وكان وجوب الرحيل.
فكيف يكون الرحيل؟!

وصفه العقاد في «حياة قلم»، وهو الوصف الذي نورده هنا مضافاً إليه

التفسير الواجب ووضع النقط على الحروف: قال: «لقد كان الرقيب (الذي وضعوه على منزل العقاد ليمنع الحركة عليه) يلازمني إذا خرجت، ويسلمني في المساء لحارس الدرك فلا يفارق الحارس مكانه في الصباح حتى يتسلمه منه الرقيب الأول أو رقيب جديد . . .

لست من القراء المغرمين بروايات الهرب والمطاردة، ولكنني أصبحت بطلاً من أبطالها على الرغم مني بحكم الضرورة التي لا صلة فيها . . فوصلت إلى القاهرة قبل أن يعود منها جواب السلطة على تقرير المفتش والمدير».

**فكيف كان هذا الوصول؟!**

أرسل ثيابه في «قفة» عليها طبقة من القمح إلى بيت الشيخ أبو بكر محمد كحالة، صديقه الوفي من ناحية وصاحب البيت المجاور لطاحونة الغلال، كيلا يشك في الأمر أحد. وفي ذلك البيت وضعت الملابس في الحقيبة، وأعيد الدقيق إلى بيت العقاد بعد طحينه كما يتوقع الحراس. وأعطيت حقيبة الملابس إلى الشيخ عبد الله ابراهيم، ابن خالة العقاد، ومن سكان قرية أبو الريش في شمال أسوان، لكي يركب بها قطار القاهرة ومعه تذكرة السفر.

كل شيء في غاية الأحكام ولم يبق إلا خروج العقاد من المنزل بدون أن يراه الرقيب.

يشيع بعض الناس هنا أنه خرج في زي امرأة، وهو ظن غير ممكن وغير صحيح.

أولاً: لأن العقاد لا يهمه أن يلبس زي امرأة هرباً من الطغيان لأن الضمير في زي المرأة هو التشبه بالنساء والتخنث، وليس في هارب من الطغيان شيء من ذاك.

وثانياً: لأنه لو هرب بهذه الكيفية لما كان لكل الاحتياطات المذكورة مبرر.

وثالثاً: لأن طول العقاد يمنعه من ارتداء زي النساء، لعدم وجود زي يلابسه، ولسهولة انكشاف أمره بهذا الزي في هذا الطول العجيب.

أما الـذي حـدث فهـو قصـة من أعجب قصص المحـاورة بـين النـاس والبوليس.

دعي ابـراهيم طلعت القاضي، ابن خـالة العقـاد، وعبد اللطيف العقـاد أخوه غير الشقيق، لكي يفتعلا مشاجرة حامية في الحارة المجـاورة، حارة الشيـخ محمـود علي جـاويش، قبل الفجـر. وكان اختيـار هذين الـرجلين مـوفقـاً غـايـة التوفيق، فكلاهمـا يحسن الشجار، وكـلاهما صـاحب صوت جهـوري، ويختلف أحـدهما عن الآخـر اختلاف السـوداني الأسمر القـريب من القصر عن الكـردي الأشقر الفارع الطول، فلا يوحي الخلاف بأي قرابة بين الرجلين.

فما هو إلا أن اندلع الشجار قبيل الفجر بينهما حتى انطلق الرقيب المسكـين ليفضه آمناً على حبيسه في الدار أن ينطلق من بين يديه في هذه الساعة المبكرة.. وهذا هو المطلوب.

خرج العقاد ومعـه صاحبـه الشيخ أبـو بكر من الـطريق الآخر إلى ظـاهر البلدعند مقابر ذلك الحين، عنـد بقعه يخـاف الناس الاقتـراب منها لقـولهم إنها مسكونة بروح «أم شلاشل»، وهناك امتطيا راحلتين كانتا معدتين لهما وانطلقا بهما إلى أبو الريش حيث ركب العقاد القطار في محـل ابن خالتـه المذكـور. كل ذلـك خوفاً أن يراه أحد من المستولين.

ونزل من القطار في إسنـا ليركب القـطار التالي لـه، ثم نزل منـه أيضاً في سوهاج، وأخيراً وصل إلى القاهرة بسلام.

أخذ يتردد على صديقه جعفر والي باشا وكيـل وزارة الداخليـة آنئذ، بينـما التقارير ترد من أسوان بأنه يفعل الأفاعيل.

وتولى جعفر والي تعريفه بـالسكرتـير الانجليزي للوزارة الـذي يطلع عـلى التقارير المقلقة عن أفعاله بأسوان، فلما استوثق من كـذب التقاريـر أصدر الأمـر بعـزل المديـر ومن بعده المفتش الانجليـزي، وكان عـزل المديـر تنكيـلاً لا مجـرد

عزل، إذ وصلت برقية إلى دار المديرية تأمرهم فيها بإعداد المنزل للسيد مدير أسوان الجديد.

لم يحتمل الشاذلي، المدير السابق، كل هذا، فمات كمداً بعد ستة أشهر، استجابة، ربما، لدعوة بائعة الجميز المظلومة في ذلك الموقف العصيب.

* * *

تلك هي الحادثة الوحيدة التي كان للعقاد فيها صلة بالسلطان حسين، ومن أجلها رثاه يوم مات، ومن أجلها لم يكن رثاؤه رثاء اللوعة على محبوب كرثاء سعد زغلول أو النقراشي أو المازني بل رثاء شاعر مصري لسلطان غير مكروه يقول فيه:

| | |
|---|---|
| وادي الكنانة زال عنه همامه | وخبا سناه ونكست أعلامه |
| ومضى مضي الغابرين حسينه | سبحان من يفني الدهور دوامه |
| مرت ثلاث سنيه وهي كأنها | صبح، غداة الأمس حل ظلامه |
| مرت مخففة الصروف سريعة | وكذا الرخاء سريعة أيامه |

وتلك هي الخلاصة، ثلاث سنوات مخففة الصروف سريعة الأيام، لا كال نوات الثنتين والعشرين السابقة الموقرة بكل ثقيل من عهد ابن أخيه.

الفصل الرابع

# الصراع المتكامل
# للملك فؤاد الاول

## ١٩١٧ - ١٩٣٦

معركة الاستقلال ضد الانجليز الاستعماريين.
ومعركة الدستور ضد الدكتاتورية الملكية
ومعركة الاصلاح ضد الطبقات الاقطاعية

هذه هي المعارك الثلاث التي أرغم الوفد على خوضها في وقت واحد. ولم يكن له ـ وهو المدافع عن الشعب ـ أن يؤجل إحداهـا إلى أن ينتهي من غيرهـا، بل كان على الدوام يدفع دفعاً إلى سحب قواته من ميدان إحداها حين يكون من النصر قاب قوسين، ليحولها مرغماً إلى ميدان آخر منها؛ ومن قال من نقاد الـوفد إنـه كان مخـطئاً في هـذا التحول، فهـو شخص يصـدر في قـولـه عن عـدم علم بالأحداث وطبيعة المعركة.

كان فيلق الاحتلال محدد الشخصية وكان متمثلاً في قصر الدوبارة وقيصره منذ اللورد كرومر حتى مايلز لامبسون.

وكان فيلق الطغيـان والحكم المطلق محـدد الشخصية وكـان متمثلاً في قصر عابدين وصاحب عرشه منذ محمد توفيق باشا حتى الملك فؤاد الأول.

وكـان فيلق الأرستقراطيـة أو طبقـة العليـة التي تمتلك الأرض وكثيـراً من موارد الرزق في البلاد غير محدد الشخصية، ولكنه كان رباط مصلحة اقتصادية، وكان يتمثل في حزب الأمة أول الأمر ثم في حزب الأحـرار الدستـوريين. وهـذا هو الذي يفسر لنا انحياز الأحـرار الدستـوريين إلى القصر أحيـاناً وإلى الانجليـز

أحياناً أخرى، بـل وللوفـد في بعض المـراحـل، حسبـما تمليـه عليهم مصـالحهم الاقتصادية البعيدة المدى.

أما الفيلق الذي كتب عليه أن يجاهد هذه الفيالق الثلاثة القويـة كلها مرة واحدة، فهو فيلق الشعب.

كان الشعب منذ الاحتلال وحتى سنة ١٩١٨ شتـاتا مـوزعاً ليس لـه كيان محدود، وكان يدعي اسمه كل من شاء أو اعتنى بأن يدعيه، فقد ادعاه الخديوي عباس حلمي ورجاله كما ادعاه حزب الأمـة صاحب الأرض أو « ذوو المصـالح الحقيقية» كما كانوا يسمون أنفسهم.

ولأول مـرة يجتمـع الشعب، بـل تجتمـع الأمــة، في سنـة ١٩١٩ وكــان اجتماعها حـول شخص سعد زغلول وحـزب سعد زغلول الـذي نشأ عن هـذا الاجتماع العجيب.

وفي اعتقادي أن خطأً كبيراً قد حدث حين سمي الـوفد بـاسم «الحزب»، إذ الحزب جزء من الأمة متفقة مصالح أعضائه ومتفق رأيهم في بـرنامـج الحكم؛ ولا كذلك كان الوفد الذي جمع المسلمين والمسيحيين، الرجـال والنساء، المـلاك والمعدمين، العمال والفلاحين، الصعايدة والبحاروة، سكان المدن وسكان الريف وسكان السواحل، الشيوخ والصغـار، المثقفين والأميـين، دافعي الضرائب ومن لا يدفعون للخزانة العامة شيئاً. فهو أمة وليس حزباً.

ووجه الخطأ في هـذه التسمية أنها أتـاحت لمن شاء من أعـدائه أن يحـاسبه محاسبة الأحزاب متى شاء، وأن يحاسبه محـاسبة الأمـة إذا كان هـذا ينفعه. فكم رفض الانجليز التفاوض مع سعد زغلول لأنـه «حزب المعـارضة» لحكـومة مصر القائمة... ثم كم عادوا بعد ذلك فحاسبوه حساب الأمة كيوم قدموا إنذاراً إلى النحـاس رئيس الوفـد وإلى صدقي رئيس الـوزارة بمناسبـة المعارك الـدامية بـين الشعب والحكومة تحملها فيه المسؤولية عن أرواح الأجانب ومصالحهم. ولا وجه لتحميـل فئة من النـاس مسؤولية الأرواح والمصـالح بعـد تحميل الحكـومة هـذه

المسؤولية إلا على زعم أن الوفد هو «الأمة» وليس حزباً فيها.

هذا الكيل المتراوح بين «الحزب» و «الأمة» هو الذي استغله القصر أيضاً حين ينسى أن الوفد هو الأمة ويذكر أنه حزب من الأحزاب عند تأليف الوزارات وتعيين الموظفين والعمد والمشايخ ونحو ذلك، ثم يذكره ولا ينساه طرفة عين عند البحث عن مسؤول عن كارثة ككارثة الاغتيال والقتل لبعض الرجال الكبار أو الصغار.

وهو أيضاً الكيل الذي كان يجب أن يتمتع به حزب الأحرار الدستوريين حين يذكر أن الوفد «حزب الرعاع» من حيث هو «حزب أصحاب المصالح الحقيقية» وذلك في صدد تولي الحكومة أو هيئة المفاوضات أو نحو ذلك مما يتوقع منه منافع مادية وسلطة دنيوية ومفخرة وطنية يتوقع للأمة أن تجنيها من جهود الوفد ويريدون أن يذهبوا هم بها من دون أصحاب المجهود. فإذا ما تغير الموقف وأصبحنا نبحث عن مسؤول نسأله عن نكسة ما، فهناك الوفد الذي يجمع الأمة أو ـ على لسانهم الحصيف ـ «حزب الأغلبية».

**هذا وجه للخطأ:**

والوجه الآخر، أنه لم يمكّن للوفد أن يتطور ليصير حزباً حين وجب عليه أن يصير حزباً، وتمسك بكونه حركة الأمة مجتمعة فأدى هذا التمسك، مع اختلاف المصالح والبرامج والآراء إلى الانقسامات العنيفة وما يتلو الانقسامات من تراشق بالتهم وضنٍ بالثقة في أبناء البلاد، ولو قد ترك للوفد أن يتطور لينحل في أحزاب اشتراكية، أحدهما للعمال والآخر للفلاحين، فلربما تغير وجه التاريخ في مصر، ولاستحال على هذا الكيان الرائع أن يتسلل إليه الرأسماليون العتاة، والاقطاعيون الضخام كأحمد عبود وسيد البدراوي، في الوقت الذي كان يضم في عضويته جميع ألوان الطيف اليساري من الاشتراكيين المعتدلين إلى الشيوعيين التروتسكيين.

المهم في هذه الفترة أن «الأمة» قد تحددت شخصيتها وتمثلت في بيت الأمة وصاحبه سعد باشا زغلول.

وليس غـريباً أن يكـون هـذا الفيلق هـو أضعف الفيـالق من حيث القـوة المادية، فالانجليز دولة الاحتلال والجيش والأسطول؛ وللقصر قوة المال والمنصب واللقب والشرعية والاستمرار الذي يقرب من الدوام؛ والاقـطاعيون قـوة الثروة والجـاه والسطوة والنفـوذ؛ ثم هي جميعاً قـابلة للتحـالف معـاً، كلهـا مجتمعـة أو بعضها مع بعض في بعض مراحل الطريق.

أمـا الوفـد فلم يكن له إلا قـوة الحق المسلوب. ومـا أضعف الحق الـذي يقف أعزل في وجه أساطيل الانجليز ودسائس الملك وانتهازية الاقطاع.

لذلك ننظر بالنظرة الراجعة إلى الوراء فنـرى شيئاً مـذهلاً حقـاً، ونعجب كيف أمكن لهؤلاء العـزل عن كل سـلاح إلا سـلاح الايمـان بـالحق والفـداء في سبيله أن يحققوا المعجزات التي حققـوها؟! أجلوا الانجليـز عن البلاد؛ وقلمـوا أظـافر الملك وكتفـوه وقيدوا يـديه إلى أن عـزلوه؛ وطـرموا أنيـاب الرأسمـاليـين والاقطاعيين، وحققوا الاصلاح في الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم والصحة وسائر مستويات الحياة؛ وإن واحدة منها لمعجزة فكيف بها مجتمعة!!

ذلك شيء عظيم:

ولكن عظمته لا يدركها إلا من نظر بالنظرة الراجعة... الشاملة، أما من نظر إليها نظرة يوم بيوم فكالصاعد على الجبل، لا يـرى كم ارتفع عن الأرض، بل يرى التعب والجهد والكلال وانقطاع الانفاس... ويرى ما بقي من الجهـد ليصل إلى الذروة التي لا وصول إليها بعد كل عناء.

إلا أننا لا نستهين بسلاح الحق والأيمان به والفداء في سبيله وكـل ما نـريد أن نقوله إنه كان يكون أقوى وأفعل لو أنه لقي تأييد أسلحة أخرى كسلاح المال وكسلاح الحديد والنار.

ولقد كان سلاح الحق كغيره لـه أساتـذته الـذين يحسنون استعماله وليس مجرد إيمان كإيمان العجائز. وكان أبرع أساتذته على الاطلاق سعد زغلول.

كان يعرف كيف يشحذه حتى يجعله بتاراً قاطعاً.

وكان يعرف كيف يحافظ عليه السنين بعد السنين من حيث يعجز غيره عن المحافظة عليه أياماً معدودات.

وكان يعرف كيف يضرب به... ويعرف من الذي يضربه به... ويعرف متى يضرب به... وإلى أي مدى من القسوة يضرب به... وهي براعة لا يدرك كنهها إلا من تعمد أن يتوخاها ويتحراها. ولو كان موضوعنا عن سعد زغلول ومبارزاته لكان لنا أن نفيض القول في هذا المجال. ولكن موضوعنا عن «العقاد» فنكتفي من أستاذية سعد بما يعني العقاد.

من عناصر السلاح الوفدي الأولى وصول الأنباء والمعلومات فوراً لجميع الناس... وأهم من المعلومات والأنباء أن يصل إليهم الرأي وخطة العمل، وأن يصل إليهم الرأي مدعماً بالمنطق والحجة القاطعة التي تقنع الانسان في طوايا ضميره قبل أن يتصدى لإقناع غيره أو جداله، فيعمل حين يعمل وهو ممتلىء النفس بالإيمان.

لذلك ننظر إلى قواد كتائب الوفد فنجدهم جميعاً من ذوي الحجة الناهضة والبلاغة النافذة، والتنظيم المحكم الذي يصل إلى الناس في عقور ديارهم بسهولة ويسر لا يحس معها مجهود.

أبلغ البلغاء أسلوباً وحجة هو الخطيب سعد زغلول.

وأبلغ البلغاء مقالاً وكتابة وخطابة وحجة وتنظيماً هم من تولوا أمر هذا الجانب كعبد القادر حمزة ومكرم عبيد وأحمد ماهر وعبد الرحمن فهمي ومحمود فهمي النقراشي وغيرهم.

وأروع كاتب فيهم جميعاً وألمع مقالي (essayist) أو صحفي فيهم هو عباس العقاد.

رجل يستطيع أن يكتب كل يوم مقالاً يملأ صفحة من صفحات البلاغ، من حيث يتعب غيره إذا كتب مثلها أو نصفها مرة كل أسبوع.

رجل يستطيع أن يكتب في كل ما تفرضه الظروف والأحداث المتقلبة، فلا

تجده عاجزاً أمام واحدة منها، بل هو دائماً على أتم استعداد لمعالجة أي موضوع مفروض.

رجل لا يهاب ذا سلطان على نفسه ولا على عياله فليس له عيال يخاف عليهم، وله نفس تنفر من الخوف أشد مما تنفر من العقاب ولو كان السجن أو الاعدام.

رجل ليس له مطامع شخصية، فأقل القليل يكفيه، ولا يهتم بمنفعة قريب ولا بعيد، ولا حتى بمصلحته الشخصية. وللقاريء أن يقدر هذا من الذي حدث له مع الوفد ومن سعد نفسه في انتخابات ١٩٢٤ التي فاز فيها الوفد بنحو ١٩٦ مقعداً من ٢١٤ مقعداً هي جملة مقاعد المجلس.

كان يكفي أن يعلن الوفد أن فلاناً هو مرشحه لينجح هذا المرشح. وكان المرشحون في دائرة أسوان أربعة، منهم إثنان من رجال الوفد هما حنفي بك مصطفى منصور، والعقاد. فكان ينبغي لسعد زغلول أن ينحي أحدهما عن ترشيح نفسه، فإذا امتثل فذاك ونعمت أعين، وإلا فليعلن أن الآخر هو مرشحه الوحيد في الدائرة، وتلك وحدها كافية لإنجاحه.

وكان من حق العقاد على جهاز الوفد كله أن يجامله هذه المجاملة، إن لم يكن ذلك حقه في نظر العدل والانصاف، فهو حقه على الأمل في نظر نفسه وطماحتها إلى هذا المكان والمكانة.

ولكن الوفد ترك الأمر على علاته، ينجح في الدائرة من قدر له فيها النجاح بغير تدخل منه، واكتفى بأن يقول للعقاد إن الناس كلهم يعرفون أنه كاتب الوفد الأول، وان دعاة الوفد كلهم يدعون له، حتى لقد أيده حافظ إبراهيم - شاعر النيل - بقصيدة طويلة نشرت على الناخبين في منشور انتخابي، لا يقصد منها فن الشعر وأدب القريض بقدر ما يقصد منها أن أجهزة الوفد كلها تقف في صف العقاد، وهي التي يقول فيها:

يا آل أسوان قد فزتم بمكرمة ... لله دركم يا آل أسوان

رشحتم اليوم عباساً، ولا عجب ... فقد وقعتم على حي بن يقظان
على أديب أريب لا يعادله ... في الرأي من عمد الأرياف أنفان
رشحتموه لرأي ثاقب أبداً ... يعلو الغداة على قس وسحبان
عباس إن ينتخب للبرلمان غدا ... فهو الأحق به من كل إنسان
دار النيابة ليست دار مهزلة ... تؤم للهو أو تفريج أحزان
ولا كراسيها صفت ليشغلها ... أمثالها من ذوي مال وأطيان
.................... (١)

ولقد كان العقاد خليقاً أن يوفق لو أن الانتخابات تجري على مثل هذه الدعايات. أما وهي تجري حسب إجراءاتها، فقد لعبت الإجراءات، والأيدي التي تملك هذه الإجراءات حتى أسقطت العقاد وأسقطت صاحبه الوفدي الآخر وخسر الوفد مقعداً كان مضموناً له في مجلس النواب.

كان معقولاً أن يغضب العقاد على الوفد لهذه المعاملة لو أنه ممن يهتمون للباناتهم الشخصية، وكان ولا شك واجداً من يرحب به في حزبه، وإن من أحزاب ذلك الزمان لمن يرحبون بمن هو دون العقاد ببون بعيد.

**ولكنه لم يفعل:**

نعم، إن الوفد قد عاد بعد بضعة أشهر ورشحه في إحدى دوائر وسط العاصمة، ودخل مجلس النواب نائباً عنها، ولكن هذا لا يغير من دليلنا شيئاً، إذ لو كان سينقم على الوفد لغرض شخصي لما انتظر الشهور التي انتظرها، ولخرج منذ بداية الفصل الذي عمل فيه ذلك هو كاتب الوفد الأول، الذي كان يكتب المقال فتتلقفه القلوب والألباب قبل الأيدي والعيون.

ذلك هو الرجل الذي كان سبباً في أن تباع «البلاغ» و «كوكب الشرق»

---

(١) هذا هو ما وصلت إليه من القصيدة حتى اليوم، وما زلت أبحث عن بقيتها، ولست يائساً أن أجدها كاملة يوماً ما إن شاء الله ـ على أن بعض كبار السن في أسوان يقولون إنها للأستاذ طاهر مصطفى وليست لحافظ إبراهيم.

و «روز اليوسف» وسائر الصحف اليومية التي يكتب فيها في سوق خاصة بها، فقد كانت تباع النسخة منها بعشرة قروش حين كان ثمن النسخة الرسمي خمسة مليمات.

ذلك هو الرجل الذي حدثت له النادرة العجيبة التالية.

روى لنا أنه كان مسافراً في قطار الصعيد، فدخل عليه وهو في محطة أسيوط غلام يبيع الصحف، فعرض عليه «البلاغ» التي وصلت لتوها في القطار. وكان غنياً عنها لأنه قرأها من أول الطريق فرفضها. فدارت المحاورة الطريفة التالية بينه وبين الغلام:

- دي البلاغ يا بيه!!
- ما نيش عايزه.
- دي فيها مقال العقاد
- وايه يعني العقاد؟! طظ.
- طظ في العقاد؟! طظ فيك أنت... وفي طربوشك كمان!!!

وانصرف الغلام لشأنه وهو يتعجب غاية العجب من مصري مثقف يلبس البدلة والطربوش ويقول (طظ في العقاد): «قال طظ قال... والله عال...». كل هذا والعقاد يضحك مسروراً.

ذلك هو الرجل الذي لم يجد محمد محمود باشا حين تولى وزارة الانقلاب في سنة ١٩٢٨ وسيلة للتغلب عليه إلا بإعادة قانون المطبوعات الذي أصدر في سنة ١٨٨١ وألغي وأعيد وألغي مرات ومرات، وراح يستعمل هذا القانون ليصادر الصحف التي يكتب فيها العقاد واحدة تلو الأخرى، فعطل البلاغ ووادي النيل وكوكب الشرق والوطن والأفكار وروز اليوسف كما ألغى رخص مائة صحيفة وأنذر عدداً من الصحف والمجلات، كل هذا إلى جانب المصادرة اليومية أو الموقوتة بوقت محدد؛ فما هو إلا أن يكتب العقاد في صحيفة حتى تصادر ابتداء من العدد التالي للذي كتب فيه. ومع كل هذا العسف لم يستطع أن يكتم أنفاس العقاد فراح العقاد يكتب ضده ما شاء في مقالات على شبه

منشورات منها مقالتان صدرتا في منشور واحد أذكر أنني أطلعت عليهما في نحو سنة ١٩٤٣، إحداهما عنوانها «اليد الحديدية في مصر» والأخرى «اليد الجريدية في مصر» وهي التي ختمها بقوله «نعم... إنها يد من حديد، ولكن في ذراع من جريد».

ذلك هو الرجل الذي شكا منه اللورد جورج لويد، المندوب السامي البريطاني لسعد زغلول، زاعماً أن سعداً هو الذي يوعز إليه بما يكتبه، فرد عليه سعد قائلاً: «تلك تهمة لا أدفعها، وشرف لا أدعيه».

لئن كان للوفد سياسة في المسائل التي تعرض له، لقد كان لسانها سعد زغلول، وقلمها عباس العقاد.

فما سياسة الوفد إزاء أحمد فؤاد؟

أي ما موقف العقاد من الملك فؤاد؟

**أزمة الدستور (١٩٢٣ - ١٩٣٥):**

لكي نجيب عن هذا السؤال الواحد بوجهيه، وجه سياسة الوفد ووجه علاقة العقاد مع الملك فؤاد الأول، لا بد من الإلمام السريع الوجيز بأزمة الدستور وتطورها منذ «تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢» الذي حول مصر إلى ملكية دستورية بإعلان من جانب واحد هو جانب الانجليز مع احتفاظ الاحتلال الانجليزي بتحفظاته الأربعة المشهورة، وهي السودان، وحماية المواصلات الامبراطورية أو قناة السويس، وحماية الأجانب أو الامتيازات، وحماية مصر من العدوان الأجنبي أو الحماية باختصار.

والنظرة العجلى ترينا بوضوح أن الملك كان يسعى إلى الحكم الأوتوقراطي المطلق بدون قيد من الأمة على سلطانه، وأن الأمة لا تقبل أقل من تقييد الملك تقييداً كلياً، لا يقل عن تقييد ملك بريطانيا، ولربما صح أن يزيد عليه بضعة قيود، لأن الحضارة والعلم والتجربة في بلاد الانجليز قد روضت الملوك في بعض المسائل فأغنت عن تقييدهم بالدستور، ويحسن ألا تترك هذه المسائل لملك مصر

في بلاد بلا خبرة ولا علم ولا طول تجارب.

والنظرة العجلى أيضاً ترينا أن أزمة الدستور مرت في خمس مراحل هي: (١) الاصدار. (٢) التطبيق الأول. (٣) أزمة مقتل السير لي ستاك. (٤) أزمة الإيقاف أو التعطيل. (٥) أزمة الاستبدال والتغيير.

وكان لكل مرحلة منها بطل: فبطل الاصدار هم ثروت باشا وتوفيق نسيم باشا ويحيى إبراهيم باشا. وبطل التطبيق الأول هو سعد زغلول باشا. وبطل أزمة مقتل السير لي ستاك هو زيوار باشا وصدقي باشا وحسن نشأت باشا وبطل الإيقاف هو محمد محمود باشا، وبطل الاستبدال هو صدقي باشا.

فلننظر في كل مرحلة منها نظرة الإيجاز السريع.

(١) الإصدار:

لما صدر تصريح ٢٨ فبراير، وأصبح الدستور ضرورة لا بد منها، عمد الملك فؤاد إلى ثروت باشا رئيس الوزارة يتفق معه على أن يكون الدستور مقيداً للأمة ومطلقاً للملك وسلطاته، وقد اتفقا على الخطة وعلى التفصيلات.

لم تقبل الوزارة باديء ذي بدء أن تدعو إلى انتخاب جمعية تأسيسية تكلف بوضع الدستور ليأتي الدستور على حسب رغبات الأمة كما كان ينبغي للوضع أن يكون، بل أعلن ثروت باشا أن الوزارة قد أخذت على عاتقها هذه المهمة، وأنها ألفت لجنة من ثلاثين رجلاً «من ذوي الكفايات الخاصة» - الكفايات التي يرضى عنها الملك طبعاً ويخشى من الأمة أن لا ترضى عنها - من الوزراء السابقين ورجال العلم والقانون والدين ومن الأعيان.

وأرادت الوزارة أن تقيد الأمة وتكم فمها حتى عن الاعتراض على هذا الاجراء فاختارت من بين أعضاء اللجنة عضوين أو ثلاثة من الوفديين. وظاهر من هذا الاختيار أنها تريد به معناه الذي تقصد إليه وهو أن الوفد لا يمثل أكثر من (١ / ١٠) عشر الأمة بالرغم من شعبيته الطاغية، وتريد به أيضاً أن تلوث يد الوفد بالمسؤولية دون أن يكون له القدرة على تنفيذ ما يريد.

إلا أن الوفد رفض هذه العضوية على أساس أنه لا يقبل مبدأ تشكيل لجنة حكومية لوضع الدستور، ولهذا سماها «لجنة الأشقياء»؛ وعلى أساس ديمقراطي هو أنه يريد جمعية تأسيسية «لكي لا يكون الدستور منحة من أحد، وبالتالي لا يكون عرضة للعبث والتعديل».

أهملت الوزارة هذه الاعتراضات، ومضت في خطتها. ولكنها ـ للأسف لها ولأنصارها ـ لم تستطع المضي فيها، ذلك أن الأحرار الدستوريين جميعاً لا يحبون أن يستجيروا بنار الملك فؤاد من رمضاء الأمة وسعد زغلول، فاختلفوا مع الملك فيما يريد وما يريدون. وملخص الخلاف كما رواه العقاد هو قوله:

«ولهذا كانت الوزارة وأنصارها يقررون المباديء التي تلائمهم في الدستور وهي مباديء التبعة الوزارية والاعتراف بالأمة وحدها مصدراً للسلطات بدلاً من حصر السلطة الدستورية في أيدي الملك، وهو الجانب الذي كانوا لا يأمنونه ولا يرجون منه المساعدة على نجاح الخطة المرسومة وجريانها في ذلك المجرى المعلوم. وكان يشايعهم المخلصون من أعضاء اللجنة الذين لا ينظرون إلى المآرب الحزبية ويؤثرون المباديء الديمقراطية في الدستور على مباديء الاستبداد. فاستفاد الدستور كثيراً من حيطة الوزارة وإخلاص المخلصين، وجاء على الجملة دستوراً لا بأس به في القواعد والنصوص.

ولكن الملك فؤاداً كان يريد الدستور على غير هذه القواعد فيما يرجع إلى التبعة الوزارية ومصدر السلطات، ومجمل ما يريده في هذا الباب أن تكون الوزارة مسئولة بين يديه وأن لا ينص في الدستور على أن الأمة مصدر السلطات جميعاً».

ففقدوا تأييد الملك بهذا الخلاف بعد أن فقدوا تأييد الأمة من قبل ولم يبق إلا أن يطردهم الملك من كراسي الوزارة بطريقة لا تثير الانجليز إلى التدخل.

وما أسهل المؤامرات والدسائس على فؤاد بن اسماعيل.

جاءت الدسيسة عن طريق حسن صبري (الذي صار باشا ورئيس وزارة

بعد نحو ٢٠ سنة) الذي روى حديثاً عن الخديوي عباس حلمي المعزول المنفي في أوروبا يعرب فيه عن ثقته بثروت باشا لأنه من رجاله، فواجه الملك رئيس وزرائه بهذه التهمة وأطلق إشاعة بعدها أنه سيصلي الجمعة في الأزهر ـ معقل الملكية حتى ذلك الحين ـ وسوف يقابل ثروت باشا فيه بمظاهرة كبرى تلقاه بما يكره من الإتهام والتشهير. . . فاستقال. . . فقبلت استقالته وأعلن قبولها في ظرف نصف ساعة من رفعها إلى الملك. وفي اليوم التالي تربعت في الكراسي وزارة ملكية هي وزارة محمد توفيق نسيم باشا، الذي استطاع أن يحظى بتأييد سعد زغلول وهو في منفاه وإن لم يحظ بتأييد العقاد وهو قائم بالفعل في «البلاغ» يكتب ويوجه الأمة.

أيده سعد زغلول ببرقية بعثها من جبل طارق يقول فيها «إنكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن». ولكن العقاد لم يؤيده على الرغم من التأييد السعدي الصريح، فكتب في البلاغ يقول:

«كان أهم ما ظهر من أنباء السياسة عندنا خلال الأسبوعين الماضيين إشاعة تعديل الدستور، وما قيل عن عزم الوزارة على زيادة عدد الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ إلى نصف عدد الأعضاء في المجلس، أو تقرير الزيادة فعلاً كما يؤكد الكثيرون ويعززه سكوت الوزارة حتى الآن عن التكذيب الرسمي القاطع. وإذا صحت هذه الإشاعة فقد تمت الكارثة التي بدأها ثروت باشا، وخرج الدستور خروج الأبد من يد الأمة وتقسم هذا العمل الممقوت شر تقسيم بين الوزارتين المتعاقبتين، فالوزارة الثروتية حرمت الأمة حق وضع دستورها بإرادتها، والوزارة النسيمية أتمت البقية فحرمتها حق تعديله وحصرت هذا الحق في يد الحكومة دون سواها».

نقف هنا لحظة لنبين هذا المعنى البعيد النظر، ذلك أن الدستور يحمل في مواده الكيفية الدستورية لتعديله، والحكمة تقتضي أن لا يكون التعديل سهلاً يجعل الدستور ريشة في مهب رياح الأطماع فاشترط في الموافقة على التعديل أن لا تتم إلا بموافقة «ثلثي الأعضاء» فإذا ما وضع الدستور على هوى الملك، فلا

حاجة به هو إلى تعديله وإنما الحاجة بالأمة إلى هذا التعديل، فإذا أقدمت الأمة على التعديل حال دون الموافقة عليه أن نصف المجلس من رجال الملك، وهكذا يبدو المعنى العميق الذي أورده العقاد وقسم فيه الجريمة بين ثروت ونسيم، هذا يمنع الأمة من وضع الدستور على هواها فيوضع على هوى الملك، وهذا يحرمها حق تعديله في المستقبل القريب والبعيد.

**يواصل العقاد حملته على نسيم باشا فيقول:**

«المفروض أن وزارة ثروت سقطت لأنها غير أمينة على حقوق الشعب وحريته، وكان المأمول على هذا الفرض أن تكون خليفتها أحرص منها على تلك الحقوق وأصون لتلك الحرية. وليس من الحرص على الحقوق ولا من الصيانة للحرية أن تسلبنا الوزارة الجديدة ما تكرم به علينا ثروت باشا وأذنابه، فبقي أن نعرف في مصلحة مَنْ مِنَ الناس سقطت وزارة ثروت وجاءت هذه الوزارة في مكانها؟ وبقي أن نعرف لماذا تهوي حكومة وتقوم أخرى ليخسر الشعب لا ليربح، وليتأخر الدستور لا ليتقدم ولنضع في أيدينا القيود لا لنفك منها قيودها التي كانت مكبلة بها.

إننا لنسأل من أجل أي شيء حدث هذا التغيير الذي أقام البلاد وأقعدها تسعة أشهر؟! أمن أجل الانجليز؟! كلا. لا تستطيع الوزارة أن تزعم ذلك ولا أن تعتذر بهذا العذر لأن الانجليز لم يتعرضوا لغير مسألتي السودان والمبعدين والمعتقلين كما هو الثابت المتواتر على جميع الألسنة».

ليست لمصلحة الانجليز، ولا لمصلحة الأمة...

إذن فهي لمصلحة القصر والعرش؛ وإذن فالحملة العنيفة موجهة صراحة ضد الملك فؤاد.

لم يستطع نسيم أن ينفذ للملك ما أراد، إذ اصطدمت سفينته بالصخرة الصماء، صخرة الاحتلال البريطاني، وكان إصطدامها في صدد لقب «ملك مصر والسودان» وفي تحديد حدود المملكة التي يسري فيها الدستور. وقد جاءت استقالته لما تخطاه الانجليز وتوجهوا بالانذار إلى الملك فؤاد شخصياً ومبدئياً

يطلبون في الإنذار «حذف السودان من لقب الملك وأن يكتفي في لقبه بملك مصر» فاضطر نسيم أن يقبل الإذعان للمطلب الانجليزي ثم يستقيل.

لم يجد الملك من يوليه الوزارة لينفذ له إرادته. فالوفد من البداية هو عدوه اللدود، والأحرار الدستوريون قد طردوا من الحكم من أجل مواد الدستور، فليس من المعقول أن يقبل حسين رشدي رئيس لجنة الأشقياء التي وضعت الدستور، ولا أحد من أعضائها كعبد العزيز فهمي باشا، ولا ثروت باشا رئيس الوزراء المطرود أن يؤلفوا له الوزارة الجديدة، ولم يبق إلا عدلي يكن باشا، ولكن حتى هذا رفض الوزارة بإصرار فاضطر الملك للرضوخ والاذعان، فعين يحيى ابراهيم باشا رئيساً للوزراء، وهو الذي أصدر الدستور بغير تعديل تقريباً إلا بعض تعديلات غير ذات بال، وكان صدوره في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣. وأهم ما يعنينا فيه هو اختيار خمسي مجلس الشيوخ بالتعيين من ذوي الكفايات الخاصة لاستدراك ما قد يفوت على الأمة من المصلحة في ميادين الانتخاب. كما يهمنا منه قانون الإنتخاب الذي صدر معه وجعل الإنتخاب من درجتين، ينتخب كل ثلاثين مواطناً ممن لهم حق الإنتخاب واحداً يمثلهم يسمى المندوب الثلاثيني، وللمندوبين الثلاثينيين الحق في اختيار النائب عن الدائرة، وهو قانون واضح الحيف بالوفد خاصة لأنه يعوق أغلبيته الشعبية عن أن تأخذ مداها الصحيح.

وهكذا نظم المسرح للمعركة التالية، معركة التطبيق.

(٢) التطبيق:

جرى الإنتخاب، وانتصر الوفد بأغلبية ساحقة بلغت ما يقرب من الإجماع إذ زادت على ٩٠٪، على الرغم من انتخاب الدرجتين وما يشوبه عادة من تدخل الإدارة، وعلى الرغم أيضاً من أن الوفد لا يلقى المساعدة من أحد ذي نفوذ بل يجد كل معاكسة وتعويق من كل ذي نفوذ.

انتصر الوفد وأصبح من الواجب أن يدعى رئيس الوفد لتشكيل الحكومة الجديدة.

وقد أوشك العرش أن يحول بين سعد وبين الوزارة، عاهداً بها إلى أحد

أنصاره الظاهريين أو المخلصين تفادياً لهذا الرجل القوي العنيد. ولكن سعداً لم يمكن الملك من ذلك، بل لم يمكنه حتى من تأجيل تكليفه لحين تعيين الشيوخ المعينين، فدعاه الملك للوزارة بعد أن ماطل ما استطاع المماطلة في قبول استقالة يحيى ابراهيم باشا، التي أخرها عشرة أيام، في مقابل نصف ساعة لقبول استقالة ثروت من قبل. فألف سعد أول وزارة شعبية منذ نحو أربعين سنة في يناير ١٩٢٤.

لم يكد يستقر سعد في الوزارة حتى نجمت أولى الأزمات، وكانت حول الدستور. ذلك أن الملك كان يريد منذ زمن وضع الدستور أن يجعل نصف مجلس الشيوخ بالتعيين، وأن يكون لمجلس الشيوخ الحق في الثقة وفي سحب الثقة من الوزارة. فلما أرغم على إصدار الدستور على نحو ما وضعته اللجنة، بتقرير خمسي الشيوخ للتعيين مع عدم إعطائه حق الثقة في الوزارة، رأى أن يكون له هو الحق في إختيار الخمسين (أي ال ٤٠ ٪).

يقول الأستاذ عبد العظيم محمد رمضان في «تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - إلى ١٩٣٦» في هذا الصدد:

«ثم لم تلبث هذه الاشتباكات الخفيفة أن دخلت في دور صدام حاد عندما بدت أول مشكلة حقيقية تمس بشكل جوهري أهم التعديلات التي أدخلها الملك على الدستور وهو حق تعيين الشيوخ المعينين. فلقد مر بنا كيف زاد هذا التعديل عدد الأعضاء المعينين من ثلاثين عضواً إلى عدد نسبي هو الخمسين من مجموع أعضاء المجلس[1].

وذكرنا أن الغرض من ذلك وضع المجلسين تحت رحمة الأعضاء المعينين من قبل الملك. وقد أثبت الموقف الصلب الذي اتخذه الملك فؤاد من هذه المسألة

---

(١) هكذا، وصحتها «الخمسان» ويبدو وأن التعديل الذي يذكره الاستاذ عبد العظيم هو الأصح لاطلاعه على ما نشر من الاسرار بعد أن كتب العقاد كتابه عن سعد زغلول بزمن طويل.

صحة هذا الغرض فقد تمسك بأن التعيين من حقه، أرتكاناً على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التي تنص على أن يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب. ولكن سعد زغلول كان قد أعد للأمر، عدته ليجرد هذه المادة مما صيغت لأجله، فقد تمسك بأن حق الملك في التعيين ليس حقاً خاصاً يستعمله بدون أن يشرك فيه وزراءه ولكنه معلق على نص المادة ٢٨ من الدستور التي تقضي بأن يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه، وعلى أن الوزارة هي المهيمنة على مصالح الدولة كما تنص المادة ٥٧ من الدستور، وعلى أن توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون كما تقضي المادة ٦٠ من الدستور وعلى أن أوامر الملك، شفهية أو كتابية، لا تخلي[1] الوزراء من المسئولية بحال كما تنص المادة ٦٢ من الدستور».

لم يستطع الملك أن يقاوم كثيراً، فاستسلم وقبل التحكيم فحكم البارون قان دن بوش العالم البلجيكي والنائب العمومي في المحاكم المختلطة وقتئذ بأن الحق مع سعد وانتهت المسألة عند هذا الحد برضوخ الملك.

واصل سعد زغلول مسيرة الشعب في الاستيلاء التام على حقهم في السلطة، فأصدر قانون الانتخاب الذي جعل الانتخاب مباشراً (صوت لكل رجل one man — one vote).

ولم يكن يبدو أنه سيقف عند حد، إذ أفرج عن جميع السجناء السياسيين، ورد المظالم على المظلومين المضطهدين من موظفي الحكومة الذين فاتتهم الترقية أو الذين فصلوا أو نقلوا من وظائفهم إلى وظائف أخرى أدنى مرتبة أو أبعد مكاناً أو غير ذلك، وكل ذلك إنما وقع بهم تنكيلاً وعقاباً لهم على مواقفهم الوطنية الصريحة.

عاد بعد ذلك فألغى نفقات جيش الاحتلال التي كانت تدرج في ميزانية

(١) تطور الحركة الوطنية في مصر ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

الدولة، وهو أمر عجيب ولا شك فما الذي يدعو مصر التي تنزف دماً للتخلص من الاحتلال أن تنفق على بقائه من مالها لولا أن عهد الخديويين ووزاراتهم كان عهداً لا يهتم بمصر وحقوق المصريين.

هذا الإلغاء هو النوع الذي يغيظ الوزارة البريطانية ويغيظها أيضاً أن سعد زغلول قد وضع الموظفين الانجليز في وضعهم الصحيح: موظفين يخدمون الحكومة المصرية في مقابل مرتباتهم واختصاصهم إستشاري محض، ويخضعون لقانون البلاد حتى لقد فتش المفتشون في أعمالهم وحول منهم المخالفون إلى مجلس التأديب.

لم يكتف سعد بكل هذا بل لقد اصطدم بالمستر كارتر الذي اكتشف مقبرة «توت عنخ آمون» وأرغمه إرغاماً قاسياً على التزام حجمه وعدم تجاوزه.

ولم تشغله الأزمات عن إجراء الإصلاحات المرجوة، منها ما تم ومنها ما شرع فيه سواء في المواصلات والتعليم والصحة وسائر الوزارات، إلى جانب الأمن والحرية الشخصية وحرية المعارضة وغير ذلك.

أما الأزمات والمناوآت السياسية التي كانت تبلغ من الانجليز مكامن الغيظ فمنها إحتجاجه على دعوة السودان لمعرض منتجات المستعمرات، وسؤاله للحاكم العام للسودان وإيقافه موقفاً محرجاً غاية في الحرج لأنه إما أن يقول إن الوزارة المصرية لا سلطان لها عليه، وهو ما يستطيعه، أو أن يقول إنه مخطيء، فيقضي على نفسه سياسياً، ولم يخرج من حرجه إلا بمساعدة الوزارة الانجليزية في لندن وبقوله إنه فعل ما كان يفعله دائماً وما جرى به العرف من قبل وأردف ذلك بالاعتذار عن هذا الخطأ وبأنه لن يعود إلى مثله أبداً.

بيد أن كل هذا هين بالقياس إلى أزمة المفاوضات مع المستر ماكدونالد رئيس الوزارة العمالية، وحسبك أن تقرأ كلام المستر ماكدونالد الرسمي المنشور في الكتاب الأبيض الذي صدر في ٧ من اكتوبر من ذلك العام إذ يقول: ما ترجمته:

«في أثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لي زغلول باشا التعديلات التي لا يرى بدأ من إدخالها على الحالة الحاضرة في مصر؛ وإذا كنت قد فهمته حق الفهم فالتعديلات كما يلي:

١ ـ سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية.
٢ ـ سحب المستشارين المالي والقضائي.
٣ ـ إزالة كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ولا سيما في العلاقات الخارجية. . .
٤ ـ العدول عن دعوى بريطانيا حماية الأجانب والأقليات في مصر.
٥ ـ العدول عن دعوى الاشتراك بأي طريقة كانت في حماية قناة السويس أما في أمر السودان فقد لفت النظر إلى بعض بيانات ألقاها زغلول باشا أمام البرلمان المصري في ١٧ من مايو وفيها يقول على ما علمت:

«إن وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة».

فإبداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المسؤول لم يقتصر على وضع السردار السير لي ستاك باشا في مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضاً في مثل هذا المركز الصعب.

ولم أنس أن أخبره أنه قد نقل إليَّ أن زغلول باشا ادعى لمصر في يونيو الماضي حقوق ملكية السودان عامة، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة. فلما كلمته في ذلك قال إن الأقوال السابقة التي قالها لم يكن فيها مردداً صدى رأي البرلمان المصري وحده بل رأي الأمة المصرية جميعاً. . ».

حسبك أن تقرأ هذا لترى أن سعد زغلول كان يريد أن يلغي الوجود البريطاني بجميع شعبه ونتوءاته، فلا جيش ولا صناعة ولا تجارة ولا اقتصاد ولا وظائف ولا تحكم في المصائر ولا مؤامرات. . . ولا إنجليز باختصار.

لهذا ولغير هذا مما هو معلوم معلن، وما هو معلوم غير معلن وما هو

مجهول على الإطلاق أصبح واجباً إقصاء سعد زغلول.

أصبح هذا واجباً في نظر الوزارة البريطانية التي لم تنتصر في الحرب العالمية الأولى لكي تصفي ممتلكاتها ومسؤولياتها في العالم.

وأصبح واجباً في نظر الملك والأوتوقراطية المحلية لأنه واجب في كل حين ولم يصبح واجباً اليوم بعد أن لم يكن واجباً بالأمس.

ولكنه أصبح أوجب واجب في نظر الاستعماريين المحليين الذين يأتمرون ـ نعم ـ بأوامر حكومتهم في لندن، ولكن لا مانع من الدسيسة والمؤامرة المحلية لإرغام لندن على ما لا ترضاه.

والواقع أن إقصاء سعد كان مستحيلاً بغير مؤامرة، بل كان مستحيلاً بغير مؤامرة جبارة بعيدة المدى ومن المقام الأول في المؤامرات.

وقد كان

كانت المؤامرة أن يغتال السردار السير لي ستاك في القاهرة بعد أن فشلت مؤامرة الانجليز المحليين في إغتياله هو نفسه.

يقول العقاد في كتابه «سعد زغلول ـ سيرة وتحية»[1].

«ولقد أصيبت وزارة سعد بالإجرام كما أصيبت بالإحراج فوقعت في عهدها جنايتان وبيلتان، إحداهما موجهة إلى حياته والأخرى موجهة إلى وزارته، وكلتاهما لها مساس بالمفاوضات وكلتاهما في اعتقاد سعد من تدبير واحد» . . .

«أما الجناية الثانية، وهي التي اعتبرها سعد موجهة ضده كما قال عند سماع خبرها، فهي حادثة الاعتداء على السردار السير لي ستاك باشا بعد عودته من المفاوضة بنحو شهر واحد.

فقد عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين في محاربته بالشغب تارة وبالدسيسة تارة أخرى، وسعى هؤلاء الخصوم بالوقيعة عند الأزهريين . . . ثم تعاقبت أمثال هذه الدسائس والسعايات . . . فبرم سعد بما يلقاه من كل ذلك

(١) سعد زغلول ـ سيرة وتحية للعقاد الطبعة الأولى ص ٤٥٢ وما بعدها.

وقدم إستقالته إلى جلالـة الملك في منتصف شهر نـوفمبر مبيناً لجلالتـه الأسباب الصريحة التي تدعوه إلى الاستقالة، وفيها أن أناسـاً من كبار المـوظفين المنسـوبين إلى القصر يستخدمون إسم جلالته لمحاربة الوزارة في الخفاء فقال له جلالته إنـه يثق به ويعتمد عليه ورغب في عدوله عن عزمه، فاعتذر بأنه قد فرغ من التفكير في هذا الموضوع. . . . وقبل أخيراً (بعد تـدخل لفيف من الشيـوخ والنواب) أن يستعفي من الإستعفاء».

وكان سعد في هذا مساوماً حصيفاً فلم يسحب استقالته بدون مقابـل، بل كـان المقابـل هو تحـويل شؤون الأزهـر من القصر الملكي إلى الوزارة، وتحـويـل مناصب السلك السياسي إليهـا أيضاً وإثبـات حق الوزارة ورعـاية هـذا الحق في منـاصب القصر الملكي نفسه وفي الإنعـام بالـرتب والنياشين بعد حـادث حسن نشأت باشا فأجيب سعد لكل ذلك عقب سحب استقالته.

«كـان هذا في اليـوم السادس عشر من نـوفمبر، وفي اليـوم السـابـع عشر أعلن سعـد في مجلس النواب والشيـوخ أنه «تشـرف أمس بمقـابلة جـلالـة الملك فـأعرب لـه أنه متفق تمـام الإتفاق مـع الأمة ومجلس الشيـوخ والنـواب في الثقـة بالوزارة، وأنه أمام هذا الإجماع لا يسعه قبول استعفاء الوزارة، وبنـاء على هـذا وعـلى التصريحـات التي لطفت من عبء العمـل عليه ومن عنـائه لم يـر بـداً من سحب الإستقالة والعودة إلى العمل في حدود صحته. سبق إلى بعض الظنون أن الوزارة سوف تستريح برهة بعد عودتها إلى العمل لتتفـرغ لشؤون الإصلاح التي شغلتها عنها الأزمات السياسية. ولكن لم يمض يوم واحد حتى وقع الاعتداء على حياة السردار السير لي ستاك بـاشا وهـو خارج من وزارة الحـربية، ولسـوء الحظ كان الرجل على نية السفر إلى السودان قبل ذلـك بيوم، ثم أرجـأ سفره لحضـور مأدبة أقيمت له في القاهرة، فصادفته المنية على أيدي أولئك الجناة».

هكذا يرى العقاد المسألة، يراها مسألة سوء حظ أخر موعد سفر السـير لي يـوماً لمـادبة لم تكن في الحسبـان وإنما خـطر خاطـرها في يـوم السفـر نفسـه، لأن المتآمرين الذين يمكنهم أن يدعوا الضحية إلى مأدبة تكريم لم يعلموا بموعد سفـره

من قبل وبوغتـوا به وليس في إمكـانهم تقديم مـوعد التنفيـذ، فكان الحـل دعوة الرجل إلى مأدبة في اليـوم التالي ليغتـال قبل حضورها.

والإستقـالة لا تقبـل من الـوزارة، ومطالب الـوزارة كلها يسلم بهـا الملك وكأنـه من أبناء سعـد وأنصاره وليس عدوه الأوحد والأول، لمجـرد أن تبقى الوزارة يـوماً أو يـومين، يتم الأمـر المبيت المدسوس فيهما. . .

لئن كان هذا من سـوء الحظ، وكان بقـاء الوزارة من حسن الحظ، لكـان الحظ والتدبير المبيت سواء.

يقـول اللورد جورج لـويـد في الجـزء الثـاني من كتـابـه «مصر منـذ عهـد كرومر»(١):

«تخلت وزارة رامزي مكدونالد عن الحكم في نهايـة أكتوبـر وخلفتها وزارة محافظة تولى فيها مستر أوستن تشمبرلين وزارة الخارجيـة. وكان مسـتر مكدونـالد يفكر - بمعاونة المندوب البريطاني - في توجيه تبليغ إلى الحكومة المصريـة يسرد لهـا فيه المخالفات المكررة التي خالفت بها النـظام المتبع أو الحـالة الـواقعة. فـواصل مستر تشمبرلين بحثه مع القاهرة في الصيغة التي يفـرغ فيها هـذا التبليغ وكـانت هذه المخالفات تزداد أثناء ذلك وآخرها رفض زغلول في الثامن عشر من نوفمبـر بقاء وظيفة المستشار القضائي وامتناعه من تجـديد العقـد للسير م. إيمـوس الذي كـان يشغلها إذ ذاك ثم حـدث إغتيال السـير لي ستـاك سـردار الجيش المصـري خارجاً من وزارة الحربية، فيـا لها من مصـادفة!!! مصـادفة سعيـدة وايم الحق، كان من نتيجتها أن قدم اللورد اللنبي الانذار البريطاني العجيب الذي كان معداً من قبل أن يجيء السير لي ستاك إلى القاهرة، وقد أوشكت المؤامرة أن تفشل حين عزم السير لي على السفر من القاهرة صباح ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، فإذا بالمخابـرات البريطانية تستبقيه في القاهرة لأعمال هامة تهم التاج البريطاني، ولهـذا خرج من

(١) الاستشهاد وترجمته كلاهمـا للأستـاذ العقاد في كتـابه «سعـد زغلول» ص ٤٥٧ وما بعـدها ط ١.

داره وهـو يودع زوجتـه وداع الأبد بقـولـه: «وداعـا Farewell، لا «إلى اللقـاء» goodbye كما هو المألوف، ثم أردف وداعه بقوله «كلنا فداء التاج»، ولهـذا أيضاً صاحت زوجته بعد مقتله في وجه اللورد أللنبي قائلة «أنتم الذين قتلتموه».

حدثت المؤامرة واستقال سعد.

وانتهت باستقالته مرحلة لتبدأ بعدها معركة ضارية ضد الدستور.

**(٣) أزمة الدستور الأولى (وزارة زيوار باشا):**

يحار المرء الذي ينظر إلى التـاريخ بعـين المنطق وحـده كيف يعلل أو كيف يجد الرباط بين مقتل السردار وبين الاعتداء على الدستور.

قتل القائد العام للجيش المصـري والحاكم العـام للسودان، وهـو موظف مصري ذو جنسية بريطانيـة مفروض عـلى مصر بحكم الاحتلال، فكـان معقولاً أن يغضب لـه الانجليـز، ولكن لم يكن معقـولاً أن يغضبـوا عـلى سعـد زغلول فليس هو الذي قتله ولا الذي حرض عـلى قتله؛ ولم يكن معقولاً أن يكـون من الترضية عن قتله أن يحرم الفلاح المصري من ماء النيل ليترك للفـلاح السوداني، ولم يكن معقولاً أن تتقدم انجلترا بسبعة مـطالب ليس منها إلا مـطلبان معقـولان أحـدهما أيضـاً مبالـغ فيه وهمـا طلب تتبع الجنـاة، وطلب التعويض عن الفقيـد بنصف مليون جنيه، والله يعلم أن لو قتل جميـع الاستعماريـين الانجليز الـذين كانوا يومئذ في مصر، وكان قتلهم في لندن لا القاهرة، لما استحقوا عنـد الخزانـة البريطانية نصف مليون جنيه مجتمعين.

إلا أن انجلترا دولة محتلة، تضع نصب عينها الهـدف البعيد الـذي ترومـه وهـو فصل السـودان عن مصر، ثم فصل جنـوب السـودان عن شمـالـه، فمن المعقول عندها أن تطلب من مصر.

١ ـ إعتذاراً كافياً عن الجناية.

٢ ـ تتبع الجناة بهمة وإخلاص.

٣ ـ منع المظاهرات.

٤ ـ دفع نصف مليون جنيه تعويضاً.
٥ ـ أن تسترجع الجيش المصري من السودان في أربع وعشرين ساعة.
٦ ـ أن تقبل رفع مساحة المنزرع من أرض الجزيرة إلى غير حد محدود.
٧ ـ أن تمتنع عن معارضة رغبات الحكومة البريطانية في حماية الأجانب ومصالحهم بمصر.

ومن المعقول أيضاً أن تنذر مصر بأنها إما أن تقبل الاذعان في الحال وإلا فلتتوقع سوء المآل.

كل هذا معقول على لا معقوليته... فلا معقوليته ناشئة عن المنطق والمعطيات الانسانية، وإنما هو معقول بمنطق الاحتلال والاستبداد والطغيان.

ولكن أي معقولية ـ انسانية أو استبدادية ـ في اعتداء الملك فؤاد، ملك مصر، على الدستور المصري، نتيجة مقتل السردار؟!
ذلك هو العجب العجيب.

إعتقد الملك أن فرصة استعادة السلطة المطلقة من الشعب الذي يمثله الوفد قد سنحت آخر الأمر، فها هو سعد قد استقال وخرج من الحكم جريحاً مهيض الجناح بسبب مقتل السردار.

وها هو الشعب واجم من الذهول لهول الاعتداء البريطاني على استقلاله بسبب مقتل السردار.

وها هو الحديد ساخن، فمن لا يطرقه في لحظته فهو الملوم.

يقول العقاد في تحليل الموقف يومئذ من كتاب «سعد زغلول سيرة وتحية»:
«فكر سعد في بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة، فأعلن في خطابه الذي ألقاه على النواب تبليغاً للمجلس باستقالة الوزارة: «أنه مستعد مع أصدقائه الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن يؤيدوا كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد» وأعلن مثل ذلك في ندائه إلى الأمة باعتباره رئيساً للوفد... ولكن الغرض الأكبر في تلك الأيام لم يكن هو الخلاص من حادث السردار بوسيلة من الوسائل

المرضية، بل هو استغلال ذلك الحادث لتحطيم سعد ومن يواليه، ولا سبيل إلى هذا التحطيم مع بقاء البرلمان وسريان أحكام الدستور»[1].

ويقول في موضع آخر موضحاً المواقف الاستراتيجية للأطراف المعنية ومبيناً الخطة التكتيكية للقصر في ذلك الحين:

«لبث الملك أحمد فؤاد يترقب ويتأهب في هذه السنوات، وطفق يجمع المعلومات ويستميل الأنصار في فترة سكونه الطويل... والآن وقد حانت الفرصة واستقال سعد وهو الرجل الوحيد الذي يحول بينه وبين الانفراد بسلطان الدستور، واتفقت رغبته ورغبة الدولة البريطانية ورغبة اللورد اللنبي في صد هذه القوة الكبيرة التي تشق طريقها بإرادتها ولا تنتظر الأقوياء حتى يشقوا لها الطريق لتمضي فيه مضي الاتباع، فقبض الملك بيديه على أعنة السياسة المصرية ووطن العزم على الاستئثار بسلطان الحكومة، وتحقيق الغاية التي تأهب لها منذ سنوات.

«ولكن ما العمل في الدستور؟ إن الشعب يقدسه، ولم ير له سيئات تسول له الزهد فيه، وان الانجليز يأبون إلغاءه ولا يسمحون للملك بالسلطان المطلق في الحكومة. فما العمل إذن في هذا الدستور؟ وما العمل، مع بقائه، في البرلمان والوزارة المسؤولة أمام الشيوخ والنواب؟

يبقى الدستور حتى لا يتذمر الشعب ولا يتنمر الانجليز ويكون النواب والشيوخ من أتباع الحاشية المختارين، ومن أجل ذلك ينشأ في البلاء حزب اسمه حزب الاتحاد، يدخل فيه كل من يريد الحظوة والجاه ويخشى الغضب والإعراض»[2].

وهكذا نشأ حزب الاتحاد، أو حزب الاضطهاد على حسب وسائله وتصرفاته، أو «حزب الشيطان» كما سماه الوفد والعقاد.

هكذا نشأ حزب حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكي وظهرت له

(١) سعد زغلول سيرة وتحية ص: ٤٧٤.

(٢) المرجع نفسه ص: ٤٦٧ ـ ٤٦٩.

صحيفتان إحداهما عربية والأخرى فرنسية تنطقان باسمه وتـذيعان عـلى الملأ مـا يروم الملك أن يذاع، وأصبح كما يقول العقاد فيه :

«معيار الترقية عند عمال الإدارة عدد الأعضاء الذين ينضمون على أيديهم إلى حزب الاتحاد وينفضون عن الهيئة الوفدية، وأبيح لهم في ذلك كل مـا يباح، وتمادى بعضهم في حرب الدعاية لهذا الحزب ولغيره تمادياً يزري بشرف الانسـان فضلاً عن شرف الموظف الأمين، ومن أمثلة ما استباحـوه في اضطهـاد الوفـديين فظائع الدقهلية التي عرفت بفظائع أخطاب وضجت منهـا أرجاء البـلاد، وألهبت في صدور المصريين كافة ذهولاً لا ينطفيء لها إوار ولا يرجى معها فلاح لحكومـة من الحكومات، وصدر فيها حكم القضـاء على مـلاحظ البوليس بـالسجن خمس سنوات جزاء له على ما ثبت من جناياته وهو أيسر ما اتهم بـه ونسب إليه، ومنـه إجهـاض الحوامـل وقص شوارب الفـلاحين بمقصـات الحمير، وإكـراههم عـلى التسمي بـأسماء النسـاء وإهراق المـاء عـلى الأرض وتمـريـغ أنفسهم بـأنفسهم في الوحل الذي صنعوه»[1].

وبقي بعد نشأة الحزب أن يزيف البرلمان ليلقي بالسلطة بين يـدي الملك، فتكون في ظاهرها برلمانية دستورية وفي حقيقتها أوتوقراطية ملكية مطلقة.

أجـل البرلمـان القائم شهـراً على الـرغم من أن زعيمه سعـد زغلول أعلن تأييده لأي وزارة تتبوأ الحكم وتعمل للخروج من أزمة مقتل السردار لي ستـاك. فلما حان موعد انعقاد البـرلمان بعـد التأجيـل، أصدر الملك قـراراً بحل المجلس وإعادة الانتخاب. وتحايل هو والوزارة على تعطيل الحياة النيابية أطول مدة ممكنة بتغيـير قانـون الانتخاب، وجعله مـرة أخرى من درجتـين، مع عـدم الاعتـراف للمندوبين الثلاثينين السابقين بموضعهم وهم الذين ينسـري انتخابهم لمـدة خمس سنوات، وحددت موعداً لانتخـاب مندوبـين آخرين بـدلاً منهم، وراحت تعبث بكشـوف الناخبـين لدرجـة حقيرة لا معنى لهـا، وحسبك من حقـارتها أن سعـد

---

(١) سعد زغلول سيرة وتحية ص ٤٧٦.

زغلول نفسه قد فشل في الحصول على خمسة عشر صوتاً في قائمته ليصير مندوباً ثلاثينياً، وكأن قصارى ماله عند الأمة أو حتى عند خصومه أن يكون مندوباً ثلاثينياً، وعبثت بالدوائر وتقسيمها كما عبثت بكشوف الناخبين، وكلفت رجال الادارة والبوليس بما لا يصح أن يقال فضلاً عن أن يعمل في حق المواطنين.

ونزل الملك الانتخابات ضد سعد زغلول بهذه الكيفية، وبحزب يعلن أن مبدأه هو «الولاء للعرش» ويتهم الوفد بالعداء للعرش.

وقد حذر العقاد وجريدة البلاغ هؤلاء اللاعبين بالنار فقال لهم: «ليفكر أولئك الذين يقولون إنهم خدام العرش المخلصون، ثم ليفكروا في مرمى أعمالهم، فقد آن لهم أن يروا جسامة السوء الذي قد تصيب به سياستهم العمياء سمعة ملك مصر في الخارج، فإذا استمرت هذه الحملة الشائنة، فإن فوز الوفد في الانتخابات قد يؤول بأنه هزيمة للعرش والأسرة المالكة». وقالت لهم «البلاغ»:

«إن الذين يروجون لهذه التهمة لا يجهلون أن الوفد هو الأمة الممثلة في أشخاص وكلائها ونوابها، فكل تهمة توجه إليهم إنما هي تهمة موجهة إلى الأمة التي وثقت بهم».

بيد أن الملك كان على ثقة بخبث صدقي باشا وزير الداخلية وبانعدام الضمير والانسانية عنده، فكان واثقاً أن إجراءاته ستضمن لحزبه النصر المؤكد في الانتخابات. ولم يدر أن مكر صدقي قد قوبل بمكر أشد وأدهى من جانب الوفد الذي استغل لهفة الاتحاديين على استقالات الوفديين وانضمامهم إليهم، فأوعز إلى نفر كبير من رجاله أن يستقبلوا منه وأن ينضموا لخصومه لكي يفوزوا في الانتخابات المزورة، حتى إذا انعقد المجلس خلعوا أقنعة حسن نشأت وظهروا بوجوههم السافرة: وفديين سعديين.

وهكذا كان.

انعقد برلمان الملك في صباح ٢٣ مارس ١٩٢٥ والملك يحسب أن الأغلبية معه.

ثم جرى انتخاب رئيس المجلس بين عبد الخالق ثروت باشا وسعد زغلول باشا، ففاز سعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرين صوتاً غير صوته هو لانصرافه، ولم يحصل ثروت إلا على خمسة وثمانين صوتاً. . . فكانت هزيمة نكراء.

هزيمة منكرة لم يعرف الملك كيف يتخلص من ورطتها إلا بحل المجلس بعد تسع ساعات من انعقاده، وللسبب الذي حل لأجله سابقه، وهوما يمنعه الدستور؛ ولذلك عد قرار الحل باطلاً والمجلس قائماً والحكومة غير شرعية، وعصيانها هو الشرعي والمعقول. وظل الوفد يدعو الأمة إلى هذا العصيان، حتى توج العصيان باجتماع المجلس بدون دعوة من الملك، إستناداً إلى أن المادة ٩٦ من الدستور تقضي بأن يجتمع المجلسان من تلقاء نفسهما في السبت الثالث من نوفمبر إذا لم يدعهما الملك للانعقاد قبل ذلك. وقد عملت الحكومة ما عملت لتمنع النواب من الانعقاد في اليوم المذكور، ولكن النواب اجتمعوا في فندق الكونتيننتال وأعلنوا صحة انعقادهم وبطلان قرار الحل وسحب الثقة من الوزارة.

يومئذ كتب العقاد يهاجم الملك فؤاد صراحة فقال:

«في مصر دستور أقسم له ولاة الأمور يمين الطاعة والولاء، وفي هذا الدستور أن البرلمان يجتمع بحكم القانون يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر إذا لم يدعه الملك إلى الاجتماع قبل ذلك اليوم».

ونلاحظ هنا أن «ولاة الأمور» الذين أقسموا يمين الطاعة والولاء للدستور لا تعني أحداً غير الملك شخصياً بغير مواربة ولا مراء. ثم يستطرد العقاد فيقول:

«. . . في هذا القرن العشرين لن تدين الأمم لسلطة الأفراد، ولن تحكم باسم القوة والاستبداد، وفي هذا القرن العشرين لن تورث الأمم كما تورث الماشية الذلول لمن يحمل العصا وراءها ويدعي السيادة عليها. . . بطل الإيمان بذلك الحكم المطلق الذي آمنت به الشعوب في قديم العصور. . . ولن يبقى

على الأرض حكم قد بطل الأيمان به وانفضت القلوب من حوله. فمن لم يفعل ذلك منهم طوعاً فسيفعله وأنفه راغم ويده مغلولة إلى عنقه وجبينه منكس في الخيبة والهوان».

ونلاحظ هنا أيضاً أن هذا الكلام أخطر وأقسى جداً من كلمته تحت قبة البرلمان عن سحق أكبر رأس تتعرض للدستور التي فاه بها بعد هذه الأحداث بخمس سنين، ولكنها لم تؤدبه إلى السجن في حينها، وإنما كانت مقدمة لما جاء بعدها واستمر من علاقة العقاد العدائية الصارمة ضد الملك طوال عهده إلى النفس الأخير.

لم يستطع الملك أن يقاوم الأمة أكثر من ذلك، لا سيما وأنه كان قد خسر تأييد الأحرار الدستوريين قبل هذا الاجتماع البرلماني، حين أحرج رئيسهم عبد العزيز فهمي باشا وزير الحقانية في وزارة القصر المؤتلفة حتى استقال، فتضامن معه رجال حزبه كلهم وكان إحراجهم بسبب كتاب «علي عبد الرازق «في «الاسلام وأصول الحكم» الذي سفه الرأي القائل باستحياء الخلافة الاسلامية فعده الملك فؤاد تحدياً شخصياً له ولأطماعه فراح ينكل بهذا الشيخ الساذج الذي نشر رأيه في أبعد الأوقات عن الملاءمة فتعصب له الأحرار الدستوريون، فأنفض الائتلاف بين الأحرار وبين الاتحاديين وخسر الملك المستوزرين من كبار الأعيان بعد أن خسر الشعب ووقف وحده هو وحسن نشأت باشا كالبومة تنفق على أطلال حزب الاتحاد.

لم يستطع الملك الاستمرار فعزل حسن نشأت باشا. وكان عزله بناء على تدخل المندوب السامي الجديد السير جورج لويد الذي حل محل اللنبي الذي عزل عزلاً قاسياً عقاباً له على تجاوزه حدوده في الانذار الذي وجهه إلى الحكومة الزغلولية في أعقاب مقتل السردار السير لي ستاك.

وقد كان تدخل السير جورج لويد متسقاً مع السياسة الانجليزية في مصر التي يوضحها العقاد أجمل توضيح حين يقول:

«إن السياسة المصرية ـ على التخصيص بين السياسات العالمية ـ لا تتغير بسبب واحد. ولكننا إذا أردنا أن نعرف لها قاعدة واحدة تتكرر في جميع التغييرات الهامة فالأغلب أن الانجليز يشرعون في التغيير كلما انحصر النفوذ في ناحية واحدة سواء أكانت ناحية القصر أم ناحية الأمة... فسرعان ما ظهر لهم أن تعطيل الدستور قد حصر النفوذ بأيدي القصر وهيأ له أن يستبقيه بين يديه في غياب الدستور وفي وجود الدستور، وانكشف لهم ما وراء إنشاء حزب الاتحاد من المقاصد والتدبيرات... إن الانتخاب الأول بعد استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون من جماعة الوزراء؛ أما الانتخاب الثاني فلن يتسع لحزب غير الاتحاديين لأنهم سيوحدون فيه جميع الأحزاب وبرزت هذه النية بعد تشكيل الوزارة الزيورية الثانية وانطلاق حسن نشأت باشا وكيل القصر الملكي في السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الأقاليم...

فلما وصل السير جورج ـ اللورد جورج لويد خلف اللورد اللنبي ـ إلى مصر، وصل وله وجهة مرسومة في السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب: نفوذ القصر يجب أن يقف عند حد محدود، والحياة النيابية يجب أن تعود....»[1].

عزل حسن نشأت باشا ليعين في منصب دبلوماسي بعيد فودعه العقاد شر وداع مع علمه بأنه هو يد الملك ولسانه، فكان كلامه فيه موجهاً للملك شخصياً بقدر ما كان حسن نشأت باشا ممثلاً للملك ولأغراضه في حقل السياسة المصرية. قال في مقال بعنوان «نهاية دساس»:

«على أن هذا الدساس لم يعزل من منصبه لأن الأمة كلها كانت تنكر دسائسه وتقبح من سوء عمله، ولم يعزل منه لأنه استطاع أن يفسد الدستور ويوبيء الأخلاق ويوقع الفوضى والارتباك في دواوين الحكومة، ولم يعزل منه لأنه جنى على قضية البلاد شر جناية وأساء إلى العرش أخبث إساءة، ولم يعزل منه

(١) سعد زغلول سيرة وتحية ص ٤٧٩ ـ ٤٨١.

لأنه اختلق حزباً من الوهم وجمع له المال من السحت الحرام، ولم يعزل منه لأنـه اتخـذ سفارات الـدولة وسيـطات في التجسس والمكيدة ومـا هو شر من التجسس والمكيدة، لا! إنه لم يعزل من منصبه الذي ظل فيـه بضعة عشر شهـراً لشيء من هذه الأشياء التي يكفي أقلهـا لعزل نـظام كامـل من الموظفـين لا لعزل مـوظف واحـد، بل في وسعنـا أن نقول إن هـذه المنكرات ربمـا كانت هي الشفـاعة التي أنقذته من الطرد الشنيع، والتي استحق بها أن يأخذ من خزانـة الأمـة مـالاً بغير عمل. ولم ذاك؟! لأنه استخف بالأمة وحارب دستورهـا وأفسد أخـلاقها وأحبط آمالها، ولأنه جنى على الأمة ينقدونه من مالها أجراً بغير وظيفة. . .».

لم يحدث من قبل، ولا من بعـد، أن أتهم ملك بمثل هـذا الاتهام، ومـاذا بعد إتهام الملك بأن الدس وإفساد الدستـور ووباء الأخـلاق وإيقاع الفـوضى في دواوين الحكومة والجناية على قضية البلاد. . . الخ.

هي الشفااعة التي شفعت لحسن نشـأت عند الملك، ولم تكن هي السبب في عزله؟! إن العقاد في ذلك الحين كان مشبعاً بقراءة ملتـون وحملته الهـائلة ضد الملك شارل في وصف كروموبل[1]،فكان عنفه ضد الملك فؤاد صدى لما في نفسه فطرة ولما كان يقرؤه من أدب الأدباء العظام.

انتهت الأزمـة بعد خسـارة الملك لعامـة الشعب ولكبار الأعيـان وإلقائهـما بعضهما في أحضان بعض فقام الائتلاف بينهما بعد أن كان الائتلاف بـين الأحرار والاتحاد، وبعد خضوعه للتدخل البـريطاني ورضـوخه لـدعوة الشعب لانتخـاب مجلس جديد، وإذعانـه لرأي الوفد بإلغاء قانون الانتخاب الذي صاغتـه وزارته والعودة إلى قانون وزارة الشعب في سنة ١٩٢٤ وهو «صوت لكل رجل». وأحرز الوفد الأغلبية وتولت الحكم وزارة إئتلافية برئاسة عدلي يكن مع ترك رئاسة مجلس النواب لسعد زغلول.

---

(١) جون ملتون (١٦٠٨ ـ ١٦٧٤) شاعر انجليزي يضعه النقـاد في صف شيكسبير ومن أهم مؤلفاته «الفردوس المفقود» وكان ضد الملك شـارل الأول لأنه كـان ضد الـدستور والحيـاة النيابية فأيد اوليفر كروموبل الذي قتل شارل الأول.

وبهذه الأزمة انتهت أزمات الدستور التي خاضها سعد زغلول، ذلك أن سعداً قضى نحبه وهو رئيس لهذا المجلس في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧.

وبموته تحول النضال من أجل الدستور إلى جهة جديدة سنراها فيما يلي:

**(٤) الأزمة الثانية تعطيل الدستور: محمد محمود باشا (١٩٢٨).**

لما مات سعد زغلول حدث تطاحن كبير بين الورثة، كل يريد أن يستحوذ على الميراث لنفسه.

ولست أعني بالورثة رجال الوفد، فإن هؤلاء سرعان ما اتفقوا على تولية النحاس في مكان سعد كله بشعبه الثلاث، رئاسة الوفد، ورئاسة الهيئة البرلمانية الوفدية، ورئاسة مجلس النواب، وقضوا بهذا الاتفاق السريع على تآمر أعداء الوفد الذين روجوا لتولية ثلاثة زعماء، واحد لكل شعبة من الشعب المذكورة.

إنما أعني بالورثة الطامعين في الأسلاب السياسية وحكم مصر، وهم الملك فؤاد والسير جورج لويد عن الاستعمار البريطاني وحزب الأحرار الدستوريين.

وكانت وزارة ثروت باشا[1] الائتلافية ماضية في مباحثاتها مع أوستن تشيمبرلين، فلما فشلت استقالت وتولى النحاس باشا رئاسة الحكومة الائتلافية في أعجب ائتلاف في النظم الديمقراطية، إذ يرغم زعيم الأغلبية التي تزيد على الثلثين على أن يدخل معه في وزارته رجالاً من حزب الأقلية المعارضة، لن يكون لهم دور في الحكم إلا العرقلة وإلا انتهاز الفرصة للقضاء على أصحاب الأغلبية.

ولم يلبث هذا الوضع العجيب المفروض على النحاس والوفد أن آتى أكله، باستقالة محمد محمود باشا مرة بعد مرة مناوأة للحكومة؛ فلما اضطر الانجليز في مرحلة من المراحل إلى إنذار النحاس باشا بسحب قانون الإجتماعات، ورفض النحاس مطالب الانذار البريطاني واكتفى بتقديم تفسير شفوي، واعتبر هذا نصراً عزيزاً للوفد، إذا بمحمد محمود يقدم استقالته مرة ثانية لأن الوفد ـ نعم

(١) التي خلفت وزارة عدلي يكن باشا الذي استقال إثر أزمة كتاب «الشعر الجاهلي».

الوفد حزب الرعاع المتطرفين ـ لم يكن متطرفاً بما فيه الكفاية في نظر محمد محمود زعيم حزب المعتدلين.

وكان لخلافة النحاس تأثير آخر، إذ قد أراد الانجليز أن يفرضوا في مفاوضاتهم مع ثروت شروطاً كشروط لجنة ملنر السابقة ليفوزوا بالغنيمة المترتبة على موت سعد زغلول، فلما رفضها الوفد المشترك في الحكومة وصاحب الأغلبية البرلمانية، وجهت الوزارة البريطانية تنبيهاً له متجاوزة بذلك الوزارة، جاعلة اتصالها بالوفد مباشرة، مصداقاً لما ذكرناه من قبل وهو معاملة الوفد معاملة المهيجين الخارجين على القانون عند اللزوم، ومعاملته معاملة وكيل الأمة عند ما يكون هذا ملائماً لهم.

وقد رفض الوفد هذا، فراح جورج لويد يتحين له الفرص ليعزله عن الحكم وليحل البرلمان ويوقف الحياة الدستورية، وذلك في الإنذار المشار إليه، والذي رأى محمد محمود أن موقف النحاس منه ليس متطرفاً بما فيه الكفاية. فلما تغلب الوفد على مشكلة هذا الانذار، أراد لويد أن ينفذ وعيده ولكن حكومته في لندن أبت عليه ذلك واكتفت بمذكرة النحاس.

هنالك شعر لويد أن الخسارة كانت على الطرف الانجليزي، وأن ميزان القوى لا بد أن يعود كما كان.

وهنا نحب أن يميز القاريء في الجانب الإنجليزي بين طائفتين طائفة الساسة المنتخبين المسؤولين عن سياسة بلادهم في جميع المشكلات وعلى مدار الكرة الأرضية، وطائفة الاستعماريين المحليين المقيمين في مصر والمنتفعين من سياسة بلادهم التي تبغي المحافظة على طريق الهند وقناة السويس.

هؤلاء المحليون لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً إلا بموافقة الوزارة، وقد تعلموا جيداً من درسين سابقين أن تجاوز وزارتهم كالانتحار السياسي سواء بسواء، فقد انتحر كرومر في دنشواي وانتحر أللنبي في مقتل السردار، وكلاهما كان سبب موته السياسي تجاوزه لأوامر حكومته.

إلا أنهم يستطيعون أن يتخابثوا. وما دام لويد لا يستطيع أن يعزل النحاس ويحل البرلمان بنفسه، فليكن إذن أن يعزله الملك.

يقول لويد في محاولة تبرئة نفسه من عزل النحاس حسبما رواه الاستاذ عبد العظيم رمضان:

«وفي الحقيقة أن السبب الذي يسوقه اللورد لويد لينفي به وقوع تدخل من جانبه في تنفيذ خطته التي أشرنا إليها: خطة طرد النحاس باشا من الحكم وحل البرلمان إنما ينم عن إشتراكه في قلب الحياة النيابية، حتى ولو بطريق إضاءة النور الأخضر للملك على الأقل. فبعد أن ذكر أن الحوادث التي جرت «كانت خارجة عن سيطرتنا» وأن الملك «الذي لم يكن يخفي كراهته للحكم النيابي وجد الفرصة سانحة للتدخل فتدخل». بيّن أن السبب في عدم تدخله لحماية النظام البرلماني هو أن الوفد كان قد تسبب في ضعف النفوذ البريطاني الذي كان يسند هذا الحكم».

ثم يورد الأستاذ عبد العظيم بعد ذلك ترجمة لنص كلام السير جورج لويد (الذي لم يكن قد أنعم عليه باللوردية بعد) فيقول:

«لقد أظهرت حوادث الشهرين السابقين أن سلطتنا قد تراخت، ولهذا لم يكن من المتوقع أن تبقى تلك العناصر التي أشرت إليها ساكنة: فعندما وجد الملك الذي لم يكن يخفي كراهته للحكم البرلماني أن الوفد قد استطاع أن يحبط محاولة حكومة جلالة الملك لعقد معاهدة مع مصر، كما استخف بالانذار البريطاني الذي وجه إليه عقب ذلك وظل مع ذلك ثابتاً فوق صهوة جواده، أحس بطبيعة الحال أن فرصته قد دنت، وأنه قدر أتيح له أخيراً عذر لتدخله لا يحتمل الإنكار، وبهذا أصبح الحكم الدستوري الذي كان هدف سياستنا والذي حافظنا عليه من غير كلل حيال الصعاب المستمرة، تحت رحمة الملك».

**وهكذا بدا الموقف بعد موت سعد:**

الانجليز يردون معاهدة تكتب استعمارهم لمصر إلى الأبد شرعاً والملك يريد

انتزاع السلطة من البرلمان والأمة والأحرار الدستوريون يريدون انتزاع زعامة الأمة من وكلائها وتنقلب كل الخطط والارادات، لا لشيء إلا لأن الوارث الأصلي قد اتضح أنه راشد، يعلم ميراثه ما هو، ويعرف كيف يستولي عليه وكيف يدافع عنه ضد الخطافين والنهابين.

إذن. . . فيجب استعمال القوة لانتزاع الميراث منه. وإن لا تكن القوة السافرة، فلتكن قوة الدسيسة ومكايد الخفاء.

إتفق الملك مع اسماعيل صدقي باشا على تأليف وزارة تعطل الدستور. واختار صدقي وزراءه بعد مشاورتهم طبعاً، وبقي أن يحرج النحاس لكي يستقيل. فخرجت صحف القصر والأحرار الدستوريين ذات صباح و «على صدرها وثيقة محرفة لاتفاق على الأتعاب، كان قد عقده النحاس باشا هو والأستاذ ويصا واصف وجعفر فخري بك في فبراير ١٩٢٧ بخصوص الدفاع عن الأمير سيف الدين، ورفع الحجر عنه، وكان تاريخ الاتفاق على الأتعاب في فبراير ١٩٢٧ أي قبل إثارته في الصحف بنحو خمسة عشر شهراً، وفي وقت لم يكن متوقعاً أن يتولى النحاس رياسة الوزارة فيها بعد. وكان الاتفاق يتضمن إتخاذ الإجراءات القضائية لرفع الحجر عن الأمير وإعادة جميع أملاكه إليه. إذ كانت هذه الأملاك موضع تصرفات مشكوك في نزاهتها وتقدر بعدة ملايين من الجنيهات»[1].

وهاجت المعارضة الملكية على زعم أن هذا الاتفاق منافٍ لشرف المهنة، وأنه استغلال صارخ للنفوذ الوزاري، ولم يأبهوا في ذلك الحين إلى الحقيقة الواقعة وهي أن النحاس تنازل عن توكيله في القضية حين تولى الوزارة، ولكن الغرض مرض كما يقولون: وكان مما قالوه في صحفهم عنه: (نقلاً عن تطور الحركة الوطنية في مصر):

«ألا إنه لشرف النعال، وإنها لكرامة الأوحال، وإنها لأمانة المحتال، وإنها

---

(١) تطور الحركة الوطنية في مصر نقلاً عن الرافعي ـ ص: ٦٨٢.

لصيانة دستور الدجال. . . ألا يخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ويسألك أين إستقالتك؟ فبماذا تجيب أيها النتن القذر؟».

(جريدة الأخبار ـ الحزب الوطني)

«مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخري ينتهزون فرصة ضعف الأمير سيف الدين والأميرة أمه، ويسعون كما يسعى أحط الأنذال لابتزاز أموال هذا الأمير إبتزازاً».

(جريدة السياسة ـ حزب الأحرار الدستوريين)

لم يكن معقولاً أن يستقيل النحاس لمثل هذه التهم الكاذبة ولم يكن معقولاً أن يصبر عليه الملك حتى يضيع عليه جهوده لذلك أقاله في ٢٥ يونيو ١٩٢٨. وتأهب صدقي باشا ليزحف على الوزارة حسب الاتفاق. . . لولا أن المسرحية السياسية التي تتركز خيوطها الأخيرة في قصر الدوبارة لم تكن ترضى عن هذا المنظر الصدقي، فذهب اللورد لويد، الذي كان أضعف من أن يحافظ على سياسة حكومته، إلى الملك القوي الذي يفعل ما يشاء ولا يقف في سبيله أحد والكل تحت رحمته، فأبلغه أنه ـ لويد ـ لا يستريح لصدقي باشا، وينصحه ـ مجرد نصيحة ـ بأن يكلف بالوزارة محمد محمود باشا. . . فقبل الملك نصيحة اللورد، لما فيها من صدق ومنفعة، لا لما وراءها من قوة الجيوش والأساطيل، لأن اللورد كان ضعيفاً باعترافه، وكان الملك قوياً، باعترافه أيضاً.

وتولت وزارة الدكتاتورية. . . وزارة اليد الحديدية. . . وزارة محمد محمود.

غني عن القول أن وزارة محمد محمود هذه قد جاءت بولاء مزدوج ولاء للقصر الذي أزال الوفد من الحكم، وولاء للاحتلال الذي أقر محمد محمود في الوزارة بدلاً من إسماعيل صدقي.

بهذا تحدد برنامج الوزارة من أول يوم، وهو يتلخص في نقطتين: تعطيل الحياة النيابية إكراماً لصاحب العرش وإمضاء معاهدة بالشروط الانجليزية إكراماً لصاحب الجيش.

ولقد قامت الوزارة فعلاً بالعملين، أو هي حاولت أن تقوم بهما وأن تنجح فيهما جهد ما استطاعت، ولكنها ـ لحسن حظ مصر ـ قد فشلت فيهما كليهما. وما كان سبب فشلها أن الملك يضن بـالاستقلال أن يضيـع في معاهـدة جائـرة، ولا كان سببه أن الانجليز يضنون بتأييدهم للنـظم الدكتـاتوريـة ويخذلانهم للحكم النيـابي الـدستـوري، فلقـد كـان الملك مستعـداً غـايـة الاستعـداد أن يسلم في الاستقلال وفي السودان معاً إذا ضمن الدكتاتورية وقتل الدستور. وكـان جورج لويد مستعـداً كل الإستعـداد أن يترك الـدستور يـذهب للشيطان إن هـو ضمن مركز انجلترا في مصر وفصل السودان عن مصر. ولكن سبب فشلها أن الشعب المصري، صاحب القضية الأصلي لم يقبل ضياع حقه ووقف دونه بكل قوة فمنع المكيدة المبيتة أن تتم في غفلة منه.

بدأ عهد محمد محمود بتعويض صدقي باشا عما خسره من رئـاسة الـوزارة بأن عينه رئيساً لديوان المحاسبة الذي أنشأوه عندئذ له فاستقبله العقاد بقوله:

«ما معنى تعيين اسماعيل صدقي باشـا لهذا المنصب الـذي جعله البرلمـان وسيلة لـلإشراف عـلى تنفيذ مقترحاتـه ورغباتـه ولم يجعله عبثاً لإرضـاء شهوات المناصب واتقاء عداوات الخصوم؟ ما معنى اختيار إسماعيل صدقي لهذا المنصب في عهـد وزارة يرأسهـا محمد محمـود؟ معناه الـذي يجب أن يكون هـو أن محمـد محمود يقول لإسمـاعيل صـدقي في العلانيـة: «يا اسمـاعيل بـاشا، أنت رجـل عفيف طاهر الذيل نقي السمعة معروف بـالرغبـة في الأعمال المـالية التي تجـرب فيهـا قدرتـك وتشبع فيهـا ميولـك وتكـون فيهـا مثـلاً. يقتـدى بـه في النـزاهـة والإخلاص وصدق النية والاستقامـة. فها نحن نعـطيك هـذه الفرصـة السعيدة لتجرب فيها نزاهتك وأمانتك وما هو مشهور ومعلوم ومعروف ومفهوم.

هذا معناه الـذي يقولـه محمد محمـود في العلانيـة... أما المعنى الـذي لا يقـوله فهـو «إنك يـا صاح خـطر علينا وأنت بعيـد عنا فتعـال معنا إلى الحـظيرة لتخربها على رأسك إذا خـطر لك أن تخـربها عـلى رؤوسنا في يـوم من الأيام...

ولماذا تخربها وتفكر في خرابها وأنت في هذا المنصب السري تفعل ما تشتهي وتبلغ ما تروم؟.

كـذلك يقـول محمد محمـود في الجهر والخفـاء، وإنه لقـول جديـر لـوزارة الأخلاق، وحري بالقوم الذين نقضوا دستـور أمة لأنهم قـوم مصلحون لا لأنهم طلاب منفعة متهومون بتوزيع المناصب وتقسيم أسلاب الوظائف».

وعطل الدستور وحل البرلمان وتوعد المصريين بأنه سيضرب بيد من حديد على يد كل من تسول له نفسه الوقوف في وجهه، وحاول أن يـوقع معـاهدة مـع الانجليز تقر لهم شرعية الاحتلال إلى الأبد وأوشك أن ينجح في أغراضه السيئـة كلها. . . لولا الأمة، ولولا العقاد.

في ذلك الحين، أوشك أن تتركز مقاومة محمد محمـود في مقالات العقـاد، وظهـر في ذلك الحـين وكأن العقـاد هو الـذي ورث سعد زغلول وسيـطرته عـلى الجماهير. ما تكاد الصحيفة التي تحمل مقاله تظهر حتى تتلقفها الأيدي، وترتفع أثمـانها عشرات الأضعـاف، فحـاول محمـد محمـود أن يكم فمـه فلم يستـطع، فأهاب بقانون المطبوعات فأعاد العمل بـه لكي يسمح لنفسـه بإغـلاق الصحف إداريـاً، وراح يعـطل الصحف التي يكتب فيهـا العقـاد حتى لقـد عـطل سبــع صحف في أسبوع واحد، رداً على حيلة العقاد التي احتالها وهي كتابة مقـال كل يوم في صحيفة مختلفة عن صحيفة الأمس.

وقد اكتسب العقاد هذه المكانة لأنه جمع بين صفتين نادرتين هما الصـراحة وقوة الحجة أو وضوح الرؤية كما يسمونها اليوم.

فمن صراحته أنه لم يكن يوارب بل كان يعامل محمد محمود كـما ينبغي أن يعامل، درعاً شفافاً يخفي وراءه الملك الحاكم بأمره الفعلي، فكان العقـاد في كثير من الأحيان يتجاوز محمـد محمود ليلقي بـالاتهام الصـريح عـلى «الرجعيـة»، ولا يخفي أن هذا اللفظ إنما يعني الملك.

ومن صراحته أيضاً أنه لم يكن يوارب ولا يوري في الكـلام عن الانجليز،

فهم أعداؤنا صراحة ونحن لهم أعداء صرحاء.

كتب معلقاً على تأليف وزارة محمد محمود فقال تحت عنوان «الدسيسة الخالدة أو الحيلة الفارغة» فقال (يقصد الانجليز):

«ينقضون الإئتلاف ويرضون عنه، يشترطون الدستور ويتنصلون منه، يحاربون الشعب ويتظاهرون بالعطف عليه، يتعرضون للقصر وموظفيه ولا يتعرضون له... وكل ذلك وسيلة يجربونها بعد وسيلة لخداع الجميع وإبرام المعاهدة وتخليد الاحتلال... ولو ضربنا صفحاً عن هذه البديهيات الناطقة بنفسها لفهمنا الحقيقة من تأليف الوزارة ومن أساليبها في تنفيذ الاعتداء على الدستور. إذ ما الذي يجمع بين محمد محمود وعلي ماهر لو لم تكن هناك مساومة ومحالفة بين الانجليز والرجعيين، ولو لم يكن المقصود بتأليفها أن تمثل أنصار كل فريق؟ وما الذي يدخل حافظ عفيفي في الوزارة وقد كان دخوله فيها موضعاً للمعارضة الشديدة قبل عام؟».

يعود العقاد في مقالات أخرى فيوضح لنا هؤلاء الأشخاص الثلاثة في مقالات ساخرة فقال عن محمد محمود:

«ولكنا نجمل تاريخ محمد محمود في كلمة واحدة هي مفتاح حياته كلها وتفسير مبادئه كلها وعنوان ماضيه وحاضره ومستقبله كله وهي «الوظيفة».

فمنذ اختار له أبوه مدارس الانجليز إلى أن تكفل به اللورد كرومر في وظائف الحكومة إلى أن غضب عليه المستر هينز فعرف الوطنية واتصل بالوفد إلى ان خذل الوفد ولحق بالطائفة العدلية يوم توقع تأليف الوزارة على يديها، إلى أن خيبوا أمله فاعتصم بالائتلاف إلى أن راح يوغر صدور النواب على ثروت باشا، إلى ما كان أخيراً من نقض الائتلاف وتعطيل الدستور وإيقاع البلد في شر محنة جناها عليها الوزراء في تاريخها الحديث، لا معنى لكل عمل من هذه الأعمال ولا غرض له ولا تفسير ولا عنوان إلا «الوظيفة» وحب المنافسة بالألقاب بين أصحاب البيوتات في الصعيد!».

**وقال عن علي ماهر:**

«علي ماهر، هل هو شخص واحد أو عدة أشخاص؟ الأرجح أنهم خمسة أو ستة يعرفون بهذا الاسم ولا يتشابهون بغير الأسماء: فهناك علي ماهر الوطني وعلي ماهر في وزارة الاتحاديين وعلي ماهر في المدارس وعلي ماهر في الشوارع، وكل واحد من هؤلاء يقول في البقية أشد مما يقول الناس في الجميع...

والأعجب من هذا أنك تسأل علي ماهر: لماذا لا تستحق الأمة المصرية الدستور؟ فيقول لك لأنها لم تنتخبه ولم تقدر مزاياه... وتسأل محمد محمود لماذا لا تستحق الأمة المصرية الدستور؟ فيقول لك لأنها لا تثق به ولا تنزل على حكمه؟

وتسألهما على انفراد فتعلم أن لكل منهما رأياً في صاحبه قد أبداه مراراً وأعاده مراراً، وهو أسوأ من رأي الأمة في الاثنين...

وعلي ماهر، بعد، دعامة من دعائم الأخلاق في وزارة الأخلاق».

**وقال عن حافظ عفيفي باشا:**

«أما حافظ عفيفي فمصيبته الكبرى كلها أنه يدخن «البيبة» ويزور نادي محمد علي ويترفق ويتخافت في الكلام... فهو إذن جنتلمان، وهو إذن أرستكرات!... وهو إذن من غير هذا الشعب الذي يطالب بحقوق الاستقلال وحقوق الدستور... يميناً، لو صدر قانون بتحريم تدخين البيبة والتأنث في الكلام والجلوس في النادي لرجع حافظ عفيفي في اليوم التالي إلى الشعب وآمن بحقه في الدستور، أو يرجع إلى الأيام التي كان يجوب فيها صحراء طرابلس من قلة العمل في القاهرة ولا جنتلمانية ولا أرستقراطية ولا تأنث!... ولكن هذا القانون لم يصدر، وتكاليف الجنتلمانية أخف من تكاليف الجهاد، فالشعب إذن حقير وحافظ عفيفي رجل ممتاز».

ومن قوته إلى جانب صراحته أنه كان يكتب مقالاً كل يوم، وأن الحكومة كانت تصادر الصحيفة التي يكتب فيها، فكان على الدوام أسبق من الحكومة،

حتى إذا أحاطت به إحاطة تامة وحاصرته محاصرة كاملة راح يكتب مقالاته في كتيبات كالنشرات الدعائية.

ولم يكتف بهذا بل نشر رسالة في «الحكم المطلق في القرن العشرين» وجعل إهداءها إلى مصطفى النحاس باشا ـ خليفة سعد وعنوان ثقة الأمة المصرية» وكرسه للهجوم على الدكتاتورية القديمة والحديثة، فلم يسلم منه نابليون ولا بسمارك ولا موسوليني، ويقول فيها:

«إن العدو الأجنبي ليستطيع أن يرى عيوب الأمة التي يبغضها ويستعبدها. ولكننا لا نحتاج منه إلى هذه النظرة، وليست حاجتنا إلا إلى نظرة الوطني المشفق الغيور الذي يستفز في أمته كل ما يستفزه الكائن الحي في بنيته من كامن قوة يغالب بها الداء».

ثم يقول فيها بعد صفحات محذراً المستبدين:

«إن أحمق المستبدين هو ذاك الذي يهدم الديمقراطية في هذا العصر ليبني على أساسها صرح الاستبداد العتيق...

«فليحذر المستبدون من عزل الشعوب عن الحكم، أو من شكها في الحكومة الشعبية لأنها في هذه الحالة لن تؤمن إلا بالحكومة الطائفية، ولن يكون من وراء ذلك إلا انتصار محقق للشيوعيين. وليحذر الكتاب الذين يسرفون في نقد الديمقراطية لأنها إنما تقبل الإصلاح على مبادئها القويمة، ولا تقبله على مبادىء أخرى. أما إذا انقلبت أو بطل الإيمان بها، فلن يرجى من ذلك خير ولن يخلفها نظام أصلح منها يظن به أن يدوم أو يطول».

وظلت الحرب شعواء ضروساً بين الحكومة التي تقف موقف الساتر ومن ورائها الرجعية والاحتلال وبين العقاد الذي لا يخشى أن يصرح ويجاهر بالعداء كلا من الرجعية والاحتلال ظلت الحرب إلى أن فشلت الحكومة وسقطت وأخلت الجو لعودة الدستور.

وقد كان سقوط الوزارة للتناقض بين الولائين اللذين تعهدت بهما، فالملك

كان يريد وزارة تطلق يده كل الإطلاق فلم يجد من محمد محمود باشا كل ما يريد فنقم عليه؛ والانجليز كانوا يريدون معاهدة مستقرة، وقد تنازلوا كثيراً في مسألة الجلاء والحقوق السياسية لمصر وفي المحافظة على الأجانب وحمايتهم وما إلى ذلك، كل هذا في مقابل ما تطمع فيه من تراخ في أمر السودان؛ ولكنهم لم يكونوا مستعدين أدنى استعداد لإبرام معاهدة لا تفيد أحداً من المصريين فأصروا على موافقة البرلمان على المعاهدة.

هنالك أراد محمد محمود باشا أن يغفِّل الوفد ليقبله رئيساً في ائتلاف جديد، ولكن الوفد أبى عليه ذلك ورفض أن يعلن رأيه في المعاهدة إلا تحت قبة البرلمان. كما اشترط أن يكون البرلمان منتخباً إنتخاباً حراً سليماً.

عندئذ سقط محمد محمود ولم يكد يكتمل على دكتاتوريته أكثر من عام واحد، وهي التي كان مقدراً لها ثلاثة أعوام.

وهكذا عاد الدستور، ليعود الصراع عليه بين الملك ممثلاً في وزارته وبين الشعب ممثلاً في الوفد والعقاد.

### (٥) الأزمة الكبرى

### استبدال دستور دكتاتوري بدستور ١٩٢٣
### اسماعيل صدقي باشا
### وعبد الفتاح يحيى باشا
### ١٩٣٠ - ١٩٣٤

أعيد العمل بالدستور، وحصل الوفد على الأغلبية، وألف النحاس وزارته الثانية في أول يناير ١٩٣٠، ودخل فوراً في مفاوضات مع الحكومة البريطانية، حققت ولا شك تقدماً لا يمكن لمنصف أن يجحده، فقد أقرت النقط الآتية:

١ ـ انسحاب الجيش البريطاني من المدن إلى منطقة القناة.

٢ ـ إلغاء التحفظ الخاص بحماية الأجانب، والاعتراف للحكومة المصرية بأنها

هي المسؤولة عن أرواح الأجانب وأموالهم، وأن حماية الأقليات المشار إليها في تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ستكون من اختصاص الحكومة المصرية وحدها.

٣ ـ إستقلال الجيش المصري عن النفوذ البريطاني وإلغاء منصب المفتش العام البريطاني وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية، مع التعهد من جانب مصر باستشارة «بعثة عسكرية بريطانية».

٤ ـ في السودان: مع احتفاظ بريطانيا بموقفها المعروف فيه، لن تمانع من النظر بعين العطف إلى الاقتراح الذي يقضي بعودة الأورطة المصرية إلى السودان.

إلا أن وزارة الوفد فشلت في الحصول على الموافقة عليها، من ناحية لعنف المقاومة التي أبداها حزب المحافظين البريطاني المعارض لحكومة العمال ومن ناحية أخرى لمساعي العرقلة وسوء النية من جانب القصر الذي كان حريصاً كل الحرص أن لا ينفرد الوفد به في ميدان السياسة، وظل يستبقي نفوذ الانجليز ويعوق كل اتفاق فعلي على الجلاء، وهي السياسة التي ظل يلتزمها القصر إلى يوم أن أقال الملك فاروق رئيس وزرائه إبراهيم عبد الهادي في ساعة السحر من ليلة العيد، حتى قيل «لو أنه بعث إليه في تلك الساعة يكلفه بتشكيل الحكومة لكان قليل الذوق. . . فكيف وهو يقيله منها!» وكل ذلك للحيلولة بينه وبين توقيع المعاهدة التي سيتم بمقتضاها الجلاء.

فشل الوفد في الموافقة على المعاهدة، فراح النحاس يحاول مرة أخرى ليحسن شروط المعاهدة فيما يتعلق بالسودان. وكان خليقاً أن ينجح ولو بعض النجاح، لولا تربص المتربصين بالدستور وعلى رأس قيادتهم الملك أحمد فؤاد. فقد قدم الأحرار الدستوريون عريضة للملك يقترحون فيها العودة إلى الأحوال التي كانت قائمة قبل وزارة النحاس، لأن هذه الوزارة وبرلمانها إنما انتخب لمهمة خاصة هي المعاهدة، وما دامت قد فشلت فيجب إزاحتها عن الميدان.

لم يستطع الملك أولاً أن يقوم بهذا الانقلاب بلا مبررات، فعمد إلى

الشكاسة وإلى تعطيل الحكومة وعدم التعاون معها بعدم اعتماد القوانين والمشروعات، وتوج ذلك كله بحذف أسماء المعينين من الشيوخ في التجديد النصفي واحلال غيرهم كلهم من رجاله.

هنالك استقر رأي النحاس والوفد على أن يلقن الملك درساً بأن يستقيل ويؤلب الأمة للثورة على الملك ليرغم على إقراره فيعود قوي اليد.

وفعلاً قدم استقالته في ١٧ يونيو ١٩٣٠ وأعلنها في اليوم نفسه على مجلس النواب. بانياً لها على أساس أن الوزارة لم تتمكن من تنفيذ برنامجها ومن التقدم بمشروع محاكمة الوزراء الذي يقضي به الدستور، حماية للدستور.

وفعلاً هاج الرأي العام في داخل المجلس، واقترح أحمد ماهر باشا إصدار قرار «بالثقة التامة بالوزارة» لكي تسمع البلاد تأييدهم لصاحب الدولة الرئيس في موقفه المشرف الذي يعمل به للدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستوري».

وفي تلك الجلسة التاريخية وقف العقاد، شامخ الجسم، شامخ الأنف، شامخ النفس، شامخ العقل، ليقول وهو لا يكاد يملك نفسه من الحماسة والعنفوان:

«ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس في البلاد في سبيل صيانة الدستور وحمايته».

فقوبل هذا التهديد للملك بتصفيق حاد متواصل دام أكثر من عشر دقائق، ومن الناس من يبالغ حتى يجعلها نصف ساعة كاملة. ولم يقف إلى جانب الحذر والتعقل إلا أحمد ماهر باشا، الذي صاح في النواب المتحمسين يقول:

«ما هذا يا أستاذ عباس؟ أنا لا أسمح بمثل هذا الكلام».

وأمر بحذف العبارة من المضبطة. إلا أن هذا الحذف لم يجد الوفد نفعاً إلا

من الوجهة الرسمية، أما الوجهة الفعلية، فهو الذي عبرت عنه صحيفة السياسة حتى أوردت الكلمة المحذوفة وعلقت عليها بقولها:

«سترى الأمة غداً أن هذه العبارة تعبر بالفعل عن نفسية الوفد ونوابه. ولولا هذا لما صفق لها النواب»[1].

توالت الهيئات والنقابات وطلبة المدارس والجامعات في إعلان التأييد للنحاس والتهديد لأعداء الدستور، وانعقد عزم الناس على التظاهر يوم الجمعة ٢٠ يونيو ١٩٣٠ ضد أعداء الدستور، فسارع الملك إلى قبول استقالة النحاس المقدمة إليه وإلى تعيين صدقي باشا ووزارته على أساس أن «يمحو الماضي بماله وما عليه، وأن ينظم الحياة النيابية تنظيماً جديداً يتفق ورأيه في الدستور واستقرار الحكم».

وهكذا ضاع الدستور، وبدأ عهد الإرهاب المشهور واندلعت الحرب سافرة بين الوفد والأمة والعقاد من جانب وبين الملك والطغيان وصدقي من جانب آخر.

بدأت الحرب من أول يوم، وهو اليوم الذي سمي بيوم «تحطيم السلاسل» يوم ٢١ يونيو ١٩٣٠. فقد اجتمع المجلس للاستماع لأمر تأجيله، وأراد صدقي أن لا يسمح لأي من الأعضاء بالكلام، ولكن ويصا واصف رفض التدخل من جانب الوزارة في أعمال المجلس، فأغلق صدقي البرلمان بالسلاسل والأغلال ونظم حوله حراسة مسلحة لمنع النواب من دخوله.

إلا أن ويصا واصف اقتحم الحصار ومن ورائه النواب وأمر حرس البرلمان بتحطيم السلاسل والأقفال فحطموها واقتحموا المجلس، وهناك استمعوا لقرار التأجيل في هرج ومرج شنيعين.

حكى لنا العقاد ما شهده ذلك اليوم، فقال:

---

(١) اعتمدت اعتماداً رئيسياً في هذه الأحداث على «كتاب تطور الحركة الوطنية في مصر» لعبد العظيم رمضان.

«ذكـرني منظر ويصـا واصف وهـو يقتحم الحصـار وتنفـرج عنـه صفـوف العساكر لتنـطبق على من وراءه بمنـظر غانـدي في يوم العصيـان المشهور لقـانون «الملح». بيد أن النواب الذين تهيبوا الجند المسلحين لحـظة قد استعـادوا جأشهم حـين تقدم النقـراشي مباشـرة إلى رسل بـاشا حكمـدار العاصمـة، وحـذره من الاعتـداء عليه قـائلاً لـه بالانجليـزية Behave yourself أي «الـزم الأدب» فلما ضغط النواب على أبواب المجلس، أطلق عياران ناريان في الهواء أو نحوهما، ولما أخذ النواب والحرس البرلماني في تحطيم السلاسل بـالبلط، إهتز التـاج الموضـوع على رأس الباب، فصاح أحد النواب ينبههم قائلاً: «حاسب: التاج حيقع» فـما كان من العقاد إلا أن أردف إهانته الأولى للتاج بإهانة أشد وأنكى حين رد بأعلى صوته المسموع قائلاً: «دوسه!!!».

وانتهى هذا اليوم كما تنتهي كل الأيـام لمغيب شمسه، ودبـر في الليل أمـر السيـطرة على كـل شغب ممكن، واستعدت الـوزارة لقتل الآلاف من المـواطنـين بدون ضمير، وألغت الدستور وقانون الانتخاب القائمين، وأصدرت بـدلاً منهما دستور صدقي باشا وقانون انتخـابه، وأجـرت الانتخابـات على أسـاسهما وكـون صدقي حزب الشعب الـذي حصل عـلى الأغلبية، وصـار منظر الحكم في مصر ديمقراطياً: ملك يملك ويحكم عنه وزراؤه، ووزارة مسؤولة أمام البرلمان، وبرلمان منتخب حسب الدستور والقانون، يثق بوزارته التي تمثـل أغلبية النـواب. وليس في الميـدان كله شيء شاذ إلا شيئـاً واحداً هـو أن الشعب وجميع مؤسسـات الأمة ثائرة على النظام، لا الدم يخضعها ولا الحديد والنار.

وهكذا انتهى الدستور، دستور ١٩٢٣ ولم تقم له بعد ذلـك قائمـة. نعم قد أعيد العمل به في سنة ١٩٣٦، ولكنه ـ للأسف ـ حين عـاد لم يجد شيئـاً من مقـوماتـه، فلم يكن على عـرش القصر الملك فؤاد الأول، ولا كان عـلى عـرش الاحتـلال السير بيـرسي لورين، ولا عـلى عرش الـزعامـة الشعبية خليفـة سعـد زغلول. ولم تكن الولاءات هي الولاءات المعهودة، فلا القصر طـامع في تعـطيل الدستور، ولا الانجليز يسندون القصر ضد الشعب، ولا الشعب يحارب الاثنين

معاً، بل كان الشعب أو على الأصح حزبه وزعامته، قد آثرت التحالف مع الانجليز، وآثر الانجليز الانحياز إلى الوفد بدلاً من العرش، وآثر العرش أن يجد النصراء بين فلول الوفد المتصدع . . . ولكن هذه قصة أخرى لم يؤن بعد أوانها، فلنتركها لحينها ولنأخذ في تتبع المعركة بين الملك والعقاد، فهي غرضنا الأول على كل حال.

العقاد يدخل السجن:

كان العقاد متحمساً يوم هدد الملك بسحق رأسه إذا تعرض للدستور بالأذى، ولكنه لم يكن متهوراً. فلو كان متهوراً لما عاد بعد يومين أو ثلاثة فصاح بصوته المتميز في وسط جمهور النواب وأمام البوليس والقوات المسلحة المحاصرة للبرلمان يأمر المجتمعين بأن «يدوسوا» التاج بدلاً من أن يحفظوه من الوقوع. ولو كان متهوراً يومئذ لما استمر في حملته على الملك شخصياً تاركاً صدقي باشا إلى حين.

إنما كان متحمساً، وربما صح أن يقال إنه كان مندفعاً، ولكنه اندفاع في طريق مرسوم محسوبة تكاليفه ومخاطره في تؤدة وروية من قبل، حتى إذا جاء يوم التنفيذ كان الإسراع أو الابطاء، وكان الاندفاع أو التروي، ولكن في الطريق المعلوم.

لم يسكت العقاد بعد أحداث ذينك اليومين، فراح يكتب في «المؤيد الجديد» مؤيداً المعنى الذي قاله في المجلس، ومما قاله: إن الأمة تجاهد للحصول على الاستقلال لتحقق حريتها وسعادتها، لا لتحقق عبوديتها وتعذيبها على أيدي الرجعية». ومما قاله أيضاً «إن الرجعية، وليس الانجليز، هي العدو الأكبر لمصر في الأزمة الدستورية القائمة». وورد في مقال له قوله:

«أفيظن الرجعيون أن المصريين قد ثاروا ثورتهم ليستقل الرجعيون بالتحكم فيهم والأمر والنهي في رقابهم؟ أيظن الرجعيون أن المصريين يفرحون باستقلالهم لأن هذا الاستقلال إستقلال الرجعية بظلمهم وانفرادها بتعذيبهم واستبدادها بإعناتهم وإذلال نفوسهم؟

لـو كـان الـرجعيـون قـد بـذلـوا كـل مـا في وسعهم من البـذل في سبيـل الاستقلال لما جاز لهم ذلك، ولا قبل المصريـون منهم بعض هذا التحكم الـذي لا يقبل، وهيهات أن يقبل في زمان كهذا الزمان. فكيف بهم وهم قد بذلوا كـل ما وسعهم من البذل لقتل الحركة الوطنية وإزهاق الحيـاة المستقلة في صدور هـذه الأمة؟ كيف بهم وهم يتحدثون عن الاستقلال ولا يسيرون إلا على السياسة التي تمتـدحها وتسعى إليهـا أحزاب المستعمـرين التي تنطق بلسـانها المورننـج بـوست والديلي ميل والديلي اكسبريس والديلي تلغراف؟

«أيهـا المتحدثـون بالاستقـلال، لأنهم يريـدون أن يستقلوا بهدم الـدستور واستعباد المصريين فلا يقدرون.

أيها الرجعيون، الذين ما طلبوا الاستقلال لهذا البلد يوماً ولا يطلبونه الآن ولن يطلبوه، ولن يكون لهم شأن فيه لو استقل كل الاستقلال وخرجت منـه قوة المستعمرين...

«هـل من الاستقلال أن تلجـأوا إلى السير جـورج لويـد ليهدم الـدستـور ويلغي البـرلمان ويحكم في البـلاد الآلات المسخرة من وزراء محمـد محمود؟ وهـل من الاستقـلال أن تهدمـوا الاستقـلال بـاسم هـذا الاستقـلال الـذي أراده أهله لأنفسهم ولم يـريدوه لكم تسلطونـه عليهم سوط عـذاب ولعنة من لعنـات الذل والخراب؟...».

ولقد حذره المخلصون عاقبة عمله ومغبة صراحته وجـراءته، فكـان يقول لا يغني حذر عن قدر. وقد جاء في كتابه «عالم السدود والقيود» قوله:

«وسمعت النبأ اليقين في هذا الأمر من صديقنا المغفور له سينوت حنا بك، وقد لقيني مرة فاستوقفني وقال لي: «حذار يا أستاذ!» فقلت لـه باسـماً: «لا يغني الحـذر من القدر». قـال لي: «إني أروي لك مـا أعلم لا ما أظن: إن مقـالاتك تراجع في بعض الدوائر مراجعة خاصة، وإنهم ينتظرون يوماً معيناً ربما كتبت فيه ما يساعد على تـأييد التهمـة، ثم يقدمونك إلى المحاكمـة بما إستجمعـوا من أدلة قديمة وحديثة».

وكان خليقاً أن يحذر بغير تحذير لو أنه ممن يحذرون فقد توخى صدقي باشا في البيان الذي أرفقه بالدستور الجديد أن ينص على حماية الذات الملكية من التهجم عليها.

**يقول الأستاذ عبد العظيم رمضان:**

«ولم ينس البيان - بيان صدقي باشا بدستوره - أخيراً حماية الملك من مثل ما تعرض له على يد الأستاذ العقاد في البرلمان الأخير فأجاز محاكمة أعضاء البرلمان من أجل ما يقع منهم في المجلسين من العيب في الذات الملكية أو أعضاء الأسرة المالكة».

فلما لم يرعوِ ولم يرجع عن جرأته وصراحته قدم للمحاكمة في ١٢ من اكتوبر ١٩٣٠، وفي ظهر يوم ٣١ من ديسمبر ١٩٣٠ صدر عليه الحكم بالسجن تسعة أشهر قضاها في سجن مصر بالقلعة[١].

---

(١) اتهمته النيابة بالعيب العلني في الذات الملكية في المقالات الآتية:

(أ) الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة

المؤيد الجديد العدد ٢١ : ٩ سبتمبر

(ب) الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها

المؤيد الجديد العدد ٢٢ : ١٠ سبتمبر

(حـ) الرجعيون والانجليز المحليون

المؤيد الجديد العدد ٢٦ : ١٤ سبتمبر

(ء) سيعدل الدستور ولكن كيفا

المؤيد الجديد العدد ٣٣ : ٢١ سبتمبر.

(هـ) الرجعية هي العدو الأكبر في الأزمة الدستورية الحاضرة

المؤيد الجديد العدد ٣٦ : ٢٤ سبتمبر

وحوكم بمقتضى المواد الآتية: ١٤٨، ١٥٦، ١٦٧، ٤٠ فقرة ٢، ٣، ٤١ من قانون العقوبات.

وكانت الفقرات التي اكتفت بها المحكمة لاثبات الإدانة عليه هي:

(١) قوله في العدد ٢١ : «إنه لمناسبة المقال الذي نشره الكاتب الكبير «أبو قصادة» في مؤيد أمس، وهو المقال المشار إليه آنفاً، أعيد نشر فقرات حديث في هذا الموضوع جرى بيني وبين مراسل «الأحرار» السورية منذ أكثر من شهر، لأن هذه الفقرات تتضمن وجهة نظر =

وفي السجن ساوموه، ورغبوه ورهبوه، وكل قارىء لكتبه عن نفسه يعلم ما منوه به وهو في حالة الفقر الشديد فرفض راحة العيش مع تعب الضمير

= شائعة في تصور الحالة على ما هي عليه، وكل ما يتضمن وجهة نظر كهذه خليق أن يعرف تفصيله في هذه البلاد. فقلت لحضرة المراسل رداً على سؤاله: «اعتقادي أن هذه الأزمة هي أزمة الرجعية قبل كل شيء، والرجعيون أعداء الدستور كانوا يتهيأون من زمن بعيد لإلغاء الحياة النيابية، أو لإبقائها ناقصة مشلولة تمكنهم من الحكم كما كان الطغاة المستبدون يحكمون في العصور الوسطى».

(ب) قوله في المقال نفسه: «وكانوا يتوهمون أنهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم إلى البرلمان فتشطره شطرين فإن نالت الأكثرية بقيت على تأييدهم، أي تأييد الرجعيين وأصبح هؤلاء الرجعيون هم حكام البلاد المستبدين وراء ستار من الدستور، وإن نالت الأقلية تقدم مرشحون آخرون، وهذا هو القضاء المبرم على الدستور لأن كثرة الأحزاب في المجلس النيابي تنزع السلطة من المجلس وتضعها في أيدي الرجعيين. . . . . ولو تم هذا التدبير لاستغنوا به عن مسخ الدستور، ولكنه لم يتم، فهم يلجأون إلى الخطة الأخرى التي يحاولون تنفيذها اليوم. . »

(حـ) قوله في المقال نفسه أيضاً: «أؤكد أنه ليس للإنجليز ضلع في المؤامرة، ولكنها بعد ظهورها كانت فرصة للوصول إلى مطالبهم». وقال: «هذه خلاصة رأيي في حقيقة الأزمة منذ البداية وكلما مضى يوم بعد يوم، زادتني الحوادث اقتناعاً به، وأدلة محسوسة على صحته» ثم قال: «إن الانجليز لم ينشئوا الأزمة لأن الأزمة نشأت قبل المفاوضة، بل نشأت لاحباط المفاوضة والوصول من وراء ذلك إلى إلغاء الدستور» ثم قال: «فلا يسعني أن أعتقد أن كل هذا تدبير من الوزارة البريطانية، وأن الوفاق تام بين هذه الوزارة والرجعية: هناك اختلاف ولا شك بين هاتين الجهتين».

(ء) قوله في العدد ٢٢: «أتستطيع الرجعية أن تظن ظناً أو تتوهم وهماً أنها هي التي طلبت ذلك (يعني الاستقلال) فكان؟ أو أنها كانت تطلبه على أي وجه من الوجوه فيكون؟ أتستطيع أن تذكر لنا كلمة واحدة قالتها في سبيل ذلك، أو تدبيراً واحداً دبرته أو نية واحدة أظهرتها بأي نوع من أنواع الظهور؟ لا!. . . إن الرجعية لا تستطيع أن تظن ذلك ظناً أو تتوهمه وهماً ولا تستطيع إلا أن تعرف ما يعرفه كل إنسان ولا يخفى على إنسان».

(هـ) قوله في العدد ٢٦: «في الخطاب المفصل الذي أرسله إلينا صديقنا (ص) بيان واف للرأي القائل بأن الأزمة الحاضرة في مصر هي أزمة الرجعية قبل غيرها، وأن الانجليز لم يخلقوا الأزمة وإنما حاولوا ويحاولون أن يستفيدوا منها بعد خلقها، وهذا الرأي هو رأينا =

الـوطني النظيف، وفضـل عليها شـظف العيش مع الـراحة والـطمأنينـة إلى أداء الواجب وخرج من السجن أشد صرامة، بل أبى حتى أن يسعى لتسجيـل اسمه في سجل التشريفات يوم الإفراج عنه كما جرى العرف، بل جعـل أولى خطواتـه يوم فكت عنها السلاسل والأغـلال إلى ضريـح سعد ثم إلى بيت الأمـة، حيث ألقى على الجموع المحتشدة في انتظاره تحية له درته العصماء التي يقول فيها:

إلى الـذاهب الباقي ذهـاب مجـدد وعنـد ثـرى سعـد مثـاب ومسجـد
إلى مـرجـع الأحـرار في الشـرق كله إلى قـبـلة فـيـهـا الإمـام مـوسـد
نحيي من الـدنيـا التي نستعيـدهـا مكـانـاً من الـدنيـا لـه العـود أحمـد
مكـانـاً من الـدنيـا يخلد قفـرهـا وقـد قـل في أمصـارهـا مـا يخلد
خـرجت لـه أسعى وفي كـل خـطوة دعـاء يـؤدي أو ولاء يـؤكـد
لأول من فـك الخـطى من قيـودهـا أوائـل خـطوي يـوم لا يـتـقـيـد
بـواكـير من حـريـة أستـزيـدهـا لـديه وقـد يـرعى البـواكير معبـد
وأعـظم بهـا حـريـة زيـد قـدرهـا لـدن فقدت أو قيـل في السجن تفقد
عرفت لها الحبين: في النفس والحمى وكـان لها حب، وان جـل، مفـرد
وكنت جنـين السجن تسعـة أشهـر فـهـأنـذا في سـاحـة الخلد أولـد
ففي كـل يوم يـولـد المـرء ذو الحجى وفي كـل يـوم ذو الجهـالـة يلحـد

---

= الذي لا تزيدنا الحوادث إلا اقتناعاً به ووثوقاً منه، ولا يدعونا إلى تقـريره وتـوكيده إلا أن يعرف المصريون الحالـة على حقيقتهـا، ويعلموا أصـول الدسيسـة من أين تنجم وإلى أي غاية تسعى، فإنها ـ أي الرجعيـة ـ في سبيل الاستعـداد لمسخ الـدستور تحتضن الأذنـاب الذين لا يستحقون في شريعة الوطنية والإنسـانية والأخـلاق إلا النبذ والإهمـال والتحقير، فتجني بذلك على ضمير الأمة جناية شديدة الفتك بعيدة القرار».

هذا، وللحقيقة والتاريخ، يوجب عليَّ ضميري أن أروي حديثاً سمعته مـراراً من العقاد في ندوته في مصر الجديدة خلاصته أنـه حينما قـال «أكبر رأس في هـذا البلد» لم يكن يعني الملك بـل رئيس الوزراء، ولكن حينـما تراءى لأعـدائه أن يـوجهوا كلمتـه وجهتهـا ضـد الملك، لم يستحسن أن يتراجع بل قال: «فليكن. . . نعم ضد أكبر رأس حتى التي تملك ولا تحكم». وأخذ بعدها يحرر المقالات التي أودع السجن لأجلها.

| | |
|---|---|
| ومـا أقعدت لي ظلمـة السجن عزمـة | فـما كـل ليـل حـين يغشـاك مُـرْقِـد |
| ومـا غيبتني ظلمـة السجن عن سنى | من الـرأي يتلو فـرقـداً بمنه فـرقـد |
| عـداتي وصحبي لا اختـلاف عليهـا | سيعهـدني كـل كـما كـان يعهـد |

الحرب الشعواء:

ولقد عهده كل كما كان يعهده فعلاً.

حاول رجال الملك أن يعجموا عوده هل لان في السجن، فوجدوه لم تلن قناته، ولا يرجى لها أن تلين.

منوه الأماني، واختاروا له وقتاً يكون فيه أحوج ما يكون، فعرضوا عليه منصباً في السراي الملكية يخترعونه خصيصاً له هو المشرف على المكتبة والوثائق الملكية، ووعدوه براتب شهري مساو لراتب الوزير وبمكانة إجتماعية كمكانة الوزير، وبلقب مناسب من ألقاب التشريف الملكي تؤهل لحائزها بأن يلقب «بصاحب السعادة»؛ ولم ينسوا أن يسوقوا إليه كل هذه الأماني بطريق سيدة معروفة كانت تقوم بمثل هذه السفارات للقصر ورجاله ليفهم العقاد من سفارتها إليه أن في الوطاب مزيداً، ولم يطلبوا منه في إزاء هذا إلا ما يحفظ للملك ماء وجهه، وهو تأليف كتاب عن إسماعيل باشا. ولكن العقاد رفض هذه المنن الضخام قائلاً إنه إن كتب عن إسماعيل فسيكون كتاب تاريخ لا حرق بخور، وضحى من أجل العلم والصدق بما في بعضه إغراء لا يقاوم، وعاد إلى حالته ناقص الأهلية لا يحق له الترشيح للنواب ولا الانتخاب.

إستيأس القصر من هذا الرجل العنيد، فعمد إلى خطة كانت قائمة فراح يصعدها ويرفع نيرانها، وهي تأليب الرماح لتنوش هذا الرجل من كل جانب عساه يرضخ أو ينهدم. وتلك هي خطة تأليب الأدباء لينالوا من العقاد الأديب في شعره وأدبه.

كان زكي الأبراشي باشا ـ ناظر الخاصة الملكية ـ قد أصبح في ظل دكتاتورية العرش صاحب الأمر والنهي والحاكم بأمره في مصائر الأمور ومقدرات البلاد، فشجع مصطفى صادق الرافعي للكتابة ضد العقاد مقالاته التي جمعت في كتاب «على السفود»، وكافأه على جهوده هذه بتعليم ابنه على حساب الخاصة

الملكية في فرنسا. وكان يدرس الطب، كما شجع على مثل هذا الغرض الأستاذ اسماعيل مظهر صاحب مجلة العصور التي نشرت هذه المقالات. وأوعز للأستاذ أحمد زكي أبو شادي بتأليف «جماعة أبوللو» وإصدار مجلتها أو مجلاتها وكلها قد أخذت على عاتقها مهاجمة العقاد وحده دون سائر الأدباء.

ولم يكتف الأبراشي بذلك بل شجع الكتاب على نشر الكتب في مهاجمة العقاد، فنشر «على السفود» ووزع كما توزع المنشورات في حملات الانتخاب، ونشر «رسائل النقد» للدكتور الطبيب رمزي مفتاح وغيرهما من الكتب.

وكانت هناك ظاهرة عجيبة لا أعلم لها تفسيراً، هي أن معظم هؤلاء الناس كانوا من الأطباء الذين بحثوا عن النجاح في ميدان الأدب على قلة الأطباء في بلادنا بالنسبة لعدد السكان سواء في ذلك الحين أو في هذه الآونة بعد نيف وأربعين سنة؛ فيران عدم معرفة التفسير لا ينفى وقوع الواقعة.

ولم يكن العقاد لقمة هينة تحت هذه الأضراس المرتزقة، بل كان أكثر من كفء لها. فراح يلقي عصاه بين الفينة والفينة لتلقف ما صنعوا من كيد السحر الفرعوني الحديث.

قال في مقال له بعنوان: «مساعي الإبراشي في عالم الأدب العربي» «مصطفى أفندي الرافعي ألف كتاباً في التشهير بالدكتور طه وألف كتاباً سماه «على السفود» أفعمه بالطعن الفاحش في كاتب هذه السطور ووقف نفسه من سنوات على السرقة من كتبي والإنكار عليّ وعلى ما أكتب وأنظم، ولم يتورع في سبيل ذلك عن كذب ولا بذاء ولا تشويه ولا تحريف، فهل يعلم القراء في أي شيء كان الجهاد النبيل؟ سلوه عمن تعلم من أبنائه على نفقة الخاصة الملكية التي يديرها الإبراشي باشا، وعما طبع من كتبه على نفقة الخاصة الملكية.

واسماعيل أفندي مظهر، صاحب مجلة العصور لم يدخر من وسعه شيئاً في التشهير بي والافتراء علي وانتحال المزاعم الخاوية التي يسندها إليّ، فهل يدري القاريء ماذا كان جزاؤه على هذه الحماسة لوجه الله؟ لم ينقض على آخر

مقالة كتبها في ذمي شهر أو نحو ذلك حتى أصاب وظيفة كتابية في المجمع اللغوي ينقدونه مرتباً لها مائتين وأربعين جنيهاً في العام.

وهناك رجل جاهل إسمه «غلاب» ولا أدري ما قبل ذلك أو بعده من الأسماء والألقاب، فهذا الرجل الجاهل قد استحق مقام التدريس في الجامعة الأزهرية لأنه كان يطبع في القاهرة وريقة يسميها «النهضة الفكرية» ويملؤها بالغثاء والبذاء على انتقاص طه حسين وعباس العقاد.

والشيخ زكي مبارك رجع إلى الجامعة المصرية بعد فصله منها زهاء خمس سنوات لأنهم استخدموه في احتفال يقابلون به احتفال الأمة المصرية بالنشيد القومي الذي نظمته في مطلع هذا العام، ولأنهم رضوا عما كتب في غمز طه حسين وغمز العقاد من كلام معيب في بعض الكتب والمقالات.

وهناك طبيب متشاعر[1] سمحوا له بإصدار خمس مجلات في وقت واحد، وهو موظف بإحدى المصالح الحكومية، فجعل القسم الأدبي من مجلاته كلها وقفا على التشهير بالعقاد وأدب العقاد وأخلاق العقاد، وإلى الناس مثلاً من الإسفاف الذي ينحدر إليه الطبيب المؤتمن على الأعراض والأرواح، ومثلاً من أدب الصحفيين الذين تغمرهم الوزارة بالرخص الكثيرة حين تضن على غير الموظفين برخصة واحدة، لأنها حريصة على الآداب والأعراض.

جاء في إحدى مجلاته:

«ومن الناس من يهيم بالإباحية ويؤمن بالشيوعية في اللذات، ومن ذلك قصيدة العقاد. ليلة الأربعاء يصف فيها ليلة في دار فيقول:

فنهضنا للهو في دار ذي القر … نين بين الصحاب والقرناء
ووصلنا مساءها بصباح … ووصلنا صباحها بمساء

ثم يرى الشاعر أن الحبيب يميل عنه نحو ذوي الثراء فتحرقه لوعة الفقر والحرمان... الخ.. الخ..

(١) هو احمد زكي أبو شادي.

وجاء في مجلة أخرى أن هذه القصيدة نظمت في «بيت سر» من بيوت الفحشاء».

«والقصيدة مع هذا منشورة في الصفحة الثمانين من مجموعة شعري الكبيرة وليست سراً ولا أثراً خطياً مهجوراً فيجوز عليه الاختلاق والافتراء وإنما قيلت في وصف الاسكندرية بلدة الاسكندر ذي القرنين كما يعلم المطلعون على الديوان ومنها هذه الأبيات:

تلك أولى لوائح الصيف والصيف يهيج في الليلة القمراء
أضرم الجو بالمشاعل كالظا فر يعدو في إثر جند الشتاء
فنهضنا للهو في دار ذي القرنين بين الصحاب والقرناء
بلد ما تحجب الجو إلا ناب عنه الصفاء في الدأماء
ليلة أرسل الزمان بها عفـ ـواً فجاءت كحكمة البلهاء
قد نسينا الصباح حتى ذ كرناه بنور من بدرها الوضاء
فوصلنا مساءها بصباح ووصلنا صباحها بمساء

«وليس هذا التلفيق الدنس بالذي يقع فيه الإنسان وهو جاهل بالحقيقة غافل عن معنى القصيدة، وإنما يتعمده ويتعمد تشويه المعنى والتقديم والتأخير في ترتيب الأبيات لينتزع أسباب التشهير إنتزاعاً من حيث لا موجب للتشهير، وهو أول من يعلم أنه كاذب ملفق مخادع لقرائه، وذلك حضيض من التبذل لا ينحدر إليه إلا المدخولون الموصومون».

«والمسؤول عن هذه المحزنات المخجلات (وربما كانت المخزيات ولكن المطبعة صحفتها) هو الإبراشي باشا في مقدمة أعوانه وأذنابه بلا مراء. وليس ذلك لأنهم دبروا كل عمل من هذه الأعمال أو أشاروا بكل حملة من تلك الحملات، ولكنما تقع التبعات عليهم لأنهم خلقوا الجو الذي يسول للنفوس الوضيعة أن تبتغي النفع وتطمع في الزلفى من هذه السراديب المظلمة وهذه الأساليب العوجاء».

«وقد شهدوا بأعينهم أنهم حاولوا عبثاً وطمعوا في محال، وأن الشهـرة التي يملكون زمامها لي شهرة يهون على الأديب الحقيق باسم الأدب أن يفقدها ويلقي بها في التراب. أما الأدب الصحيح فالقول فيه من وراء ما يدبرون وما يقدرون، ولو عاشوا عمر نوح وأنفقوا مال قارون».

* * *

وتعن لنا بمناسبة هذه المقالة بضع ملاحظات نسوقهـا: أولاها أن الـرافعي قد اعترف فيما بعد بظلم مقالاتـه للعقاد وتبـرأ منها كـما أن الشيخ أبـارية تلميـذ الرافعي المخلص قد أيـد تلقيه من السـراي إعانـة ملكية ضخمـة منحة للطبعـة الثانية من كتاب «المساكين». وكذلك اعترف الأستاذ غلاب حتى أصبح من رواد ندوة العقاد في مطالع الستينات.

أما الذين لم يعترفوا حتى الآن فهم جماعة أبوللو، إذ ما زال الأستاذ صالح جودت[1] يكتب لينفي التهمة عن جماعته، وليقول إنهم لم تكن لهم علاقة بالملك فؤاد، ولكنه مع ذلك لم يحاول أن يعلل الـظاهرة الأدبيـة التي اطردت في شعـراء أبوللو وهي الأسراف في مدح الملك والسيطرة على إذاعة القاهرة على كل حـال، لقد كتب صالح مقالاً في سنة ١٩٦١ إقتضى من العقاد الرد الآتي:

«وقائع عن جماعة أبوللو»

شاء زميلنا الأستاذ صالح جودت أن يعتبر نفسه مسؤولاً عن جماعة أبـوللو ظاهرها وخافيها، لأنه كان يكتب في إحدى مجلتيها، فيجب علينا إذن أن نصدق كل ما قالته تلك الجماعة وأن نـدعو النـاس إلى تصديقـه وحسبانـه من «تاريـخ الأدب» الذي يقرؤه الناس كأنه حركة فكرية أو حركة تاريخيـة، وألا يعرفـوا عنه حقيقة غير تلك الـدعاوي التي يعلنهـا أصحابهـا ويتقبلها النـاس من بعدهم فـلا يرتابون في صدقها ولا في إتهامنا نحن بما ادعته علينا بـاسم النقد والأدب، وكله بحاجة لا شأن لها بالنقد والأدب، اذا اطلع الناس على دخائلها الخفية.

(١) كتب هذا البحث في حياته وقبل أن يتوفاه الله رحمه الله.

وللأستاذ صالح جودت أن يعلن أنه كان على علم بأعمال الجماعة الظاهرة ولم يكن على علم بنياتها أو نيات القائمين على إدارتها، وقد يحدث هذا في أمر كتاب الصحف جميعاً فلا يلزم من كتابتهم فيها أنهم مطلعون على أسرارها وأسرار تأسيسها وتوجيهها، فليس كل من كتب في المقطم مثلاً مسؤولاً عن نشأة المقطم لترويج سياسة الاحتلال، وليس كل من كتب في صحيفة «الإتحاد» مسؤولاً عن علاقة الصحيفة بسياسة الخاصة الملكية في عهد أحمد فؤاد.

إن الأستاذ صالح جودت يستطيع أن يعلن ما يشاء من هذا القبيل، ولكنه لا يستطيع أن ينقض الوقائع الثابتة بمجرد النفي والإنكار، ولا يستطيع أن يفرض علينا السكوت في أمر سمعتنا وأمر التاريخ الأدبي إكراماً لمقالات كان يشترك في كتابتها لهذه الصحيفة أو تلك يوماً من الأيام.

ومن تلك الوقائع التي لا شك فيها أن القائمين على جماعة أبوللو أعلنوا أنهم يحاربون أدب الشيوخ باسم أدب الشباب، وكنا يومئذ في نحو الأربعين ولكن المجلتين التابعتين للجماعة لم تحملا على أحد غيرنا ممن هم أندادنا سناً وأدباً، أو من الذين سبقونا بالزمن والكتابة.

ومن الوقائع المحققة أن المطبعة التي كانت تصدر منشورات الجماعة أغلقت بعد خروج زكي الإبراشي من ديوان الخاصة الملكية، وأن رئيس الجماعة الذي بالغ لنا الأستاذ صالح جودت في وصف فقره قد أنفق على إعداد تلك المطبعة ونشر مطبوعاتها التي كانت تكلفه مئات الجنيهات، وليس لها عوض ظاهر يقوم بأعباء تلك التكاليف.

ومن الوقائع الثابتة أننا لم نكتب حرفاً عن أحد من المتسبين إلى تلك الجماعة إلا ما جاء بعد إنشائها عرضاً واتفاقاً في سياق الرد عليها وعلى غيرها.

هذه الوقائع الثابتة ليست مما ينقض بكلمة تقال.

ولهذا اكتفينا بها ولم نتعرض لما يجوز الخلاف عليه من تعيينات بعض

المعينين في ديوان الأوقاف على عهد السيطرة الفؤادية عليه، ولم نتعـرض لما يجـوز الخلاف عليه من إنفاق الخاصة الملكية على تعليم أبناء بعض الشعراء ومن إغراء أولئك الشعراء بلقب الشاعر المتوج أو شاعر الملك وما شابه ذلك من الألقاب.

فنحن لا نتعرض لأمثال هـذه الأخبار المحققـة لجواز الخـلاف عليها، ولا نتعرض كذلك للمناورات الصبيانية التي يعمد إليها بعضهم كلما أدركتـه حفيظة من أعمال كاتب هذه السطور، ومنها ما هو قريب العهد لم يتجاوز الشهور.

ولكننا إذا اكتفينا بـالوقـائع ولم نتعـرض لما بـين سطورهـا فنحن في حدود الحق البين ـ حقنا وحق التاريخ ـ كلما قلنا عن إشاعة تمسنا أنها تقصـدنا لغـرض معلوم، وأننا نجاريها في خدمة ذلك الغرض إذا سكتنا عليه وتركناه يعاد ويتكـرر ويـروى فيما يسمـونه بكتب الأدب وكتب التـاريخ الأدبي ونحن صـامتون نؤكـد التسليم والتصديق بالسكوت والتأمين».

وكلها وقائع لا تدحض ولا تنكر، فنتركها إلى الملاحـظة الثانيـة، وهي أن جماعة أبـوللو وحدها من بين سائر من تألبوا على العقاد في أيـام معركـة الدستـور هي التي ما زالت تجد من يثيرون مسائلها ويدافعون عنها. فلم كان ذلك؟

كان ذلك لأن الرافعي وغلاب واسماعيل مظهر وزكي مبارك وغيرهم قـد تألبوا في مقابل منفعة أخذوهـا، سلعة بثمنهـا وانتهى الأمر. أمـا أبو شـادي فقد جمع لفيفاً من الشباب الطموح وجندهم لخدمة الملك والدعايـة له بـين الشعب، فلما زال أبو شادي وممولوه في الخاصة الملكية، لم يزل طموح الشباب الذين التفوا حـوله، فـظلوا يقومـون بالغـرض السلمي من جماعتهم وهـو مدح الملك وتحبيب النـاس فيه. . . ثم جـاءت الثورة وعـزلت الملك وألغت الملكيـة، وكـان واجب الشهامة يقضي على أولئك الملكيين أن ينعزلـوا مع ملكهم، ولكنهم أبـوا، وفروا من معسكرهم إلى المعسكر المقابل، وتنكروا لتاريخهم الطويل في خدمة أغـراض السراي، ثم دأبوا على إنكار هذا التاريخ كأنه لم يكن، حتى لقد تنصـل البعض من دواوين شعر كاملة كـانت تنشر على أفخـر الورق وبـالخط المذهب، وكـانت

تغنى في الإذاعة وعلى الأسطوانات الفونوغرافية، ولم تكن تخفى على أحد ولو أنهم ظلوا في الميدان يدافعون عن الملك والملكية لقلنا أصحاب رأي يقفون دون رأيهم، ولكنهم مرتزقة ينحازون إلى الصف الذي معه الفلوس... ولهذا ما يزالون يثورون حتى الآن... ويثيرون.

الملاحظة الثالثة أن عدداً كثيراً من هذه الجماعة أطباء، وأن عدداً كثيراً منهم من محافظة واحدة، وأن عدداً كثيراً منهم من أبناء عصبية واحدة، ولئن لم يكن أمامي تفسير واضح لهذه الظاهرة، إلا أن هذه الواقعة تفسر غيرها الذي حدث بعد عشرات السنين، كظاهرة الدكتور لويس عوض الذي يقول إنه ظل في موكب العقاد إلى ذلك الحين تقريباً ثم انعزل عن موكبه وكان يرى أن العقاد انتهى وأصبح رسولاً بلا رسالة أو قبطاناً على سفينة غارقة، يقضي عليه شرف البحار أن يغرق معها. فالدكتور لويس عوض يجمع في شخصه كل العصبيات المشار إليها آنفاً، فقد أصابه الداء إذن من كل طريق.

* * *

تلك هي الحرب الشعواء التي خاضها العقاد وحيداً أعزل ضد كل هذا الطغيان والجبروت.

ونقول وحيداً أعزل، لأنه في حربه ضد الملك والانجليز كان يعتمد على الوفد، ولكنه في هذه المرة خسر الوفد الذي غير موقفه وأصبح بلا مال ولا سلاح ولا نصير إلا الحق والأيمان به، وصدق إذ قال في ذلك الحين:

كفى لعباً أيها الهازلون ... فقد ملأ الخطب مصراً وطم
لئن أسأمتكم كبار الأمو ... ر لقد أسأمتنا صغار اللمم
وقد أسأمتنا رعاة تساق ... فأين الرعاة وأين الغنم
أأصنام باغين تبغونها ... وأنتم تذلون ذل الخدم
أأطلب حرية للعبيد ... وألقي بحريتي عن رغم

فـمـاذا أقـول لهـذا الجـبـين      ومـا عـابـه عـائـب أو وصـم
ومـاذا أقـول لهـذي الـيـمـين      وإني بهـا قـد صـنـعـت الـصـنـم
مـعـاذ الـفـتـوة إني لـكـم      عـلى رصـد سـاهـر لم يـنـم
هـو الحـق مـا دام قـلـبـي مـعـي      ومـا دام في الـيـد هـذا الـقـلـم

الفصل الخامس

# الهدنة ثم الاستمرار
# عصر فاروق الأول
# ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢

انتهى عهد الملك فؤاد

وانتهى معه عهد دستور ١٩٢٣ كما عهدناه وكما كان ينبغي له أن يكون وانتهى معهما عهد صدقي وعبد الفتاح يحيى ليبدأ عهد فاروق. ولكن، كيف انتهوا؟ إن لكل منهم قصة.

أما قصة صدقي، فقد جاء انتهاء عهده نتيجة فشله في السيطرة على الأمة التي لم تمهله يوماً واحداً من الثورة والتمرد، وتلجئه على الدوام إلى استعمال القوة والإجرام، ونتيجة فشله بالتالي في إقناع الإنجليز بجدوى التفاوض معه وهو لا يلقى تأييد الأمة، ونتيجة فشله أخيراً في إقناع حلفائه «الأحرار الدستوريين» أن يضحوا بأنفسهم من أجله ومن أجل التماسك الوزاري، بعد أن رأوا أن مصلحتهم هي القفز بعيداً عن السفينة الغارقة وبأسرع ما يمكن. وقد قفزوا منها بمناسبة «قضية البداري» وخلاصتها أن اثنين قتلا مأمور مركز البداري لارتكابه أشنع أنواع التعذيب ضد جمهور الناس هناك، فحكم على أحدهما بالإعدام وعلى الآخر بالأشغال الشاقة، فتقدما بنقض لمحكمة النقض والإبرام التي يرأسها «عبد العزيز فهمي باشا» الرئيس السابق للأحرار الدستوريين. وعلى الرغم من أن محكمة النقض ليس لها اختصاص قانوني في أمر تقدير الظروف المخففة والمشددة في القضايا، إلا أنه تعمد أن يصدر حكماً ضد الوزارة، وصف فيه إجراءاتها بأنها «إجرام في إجرام» ويقول فيه «إن وزارة توعز لرجال البوليس بأن يغرسوا العصي الخيزران في أدبار الناس إنما هي وزارة ذات عرض مهتوك، وأن

الناس الذين ابتلوا بهذه المعاملة كان يحق لهم تخفيف العقوبة لا تشديدها، ولذا فهي تنصح أولي الأمر بتدارك الخطأ القضائي الذي لا يخول لها القانون تداركه».

كان هذا الحكم قاسياً على الوزارة:

وأقسى منه أن وزير الحقانية، علي ماهر باشا، قد قبله وأوقف تنفيذ حكم الإعدام، وأمر باتخاذ الإجراءات القانونية لتخفيف الأحكام وزاد الطين بلة بأن أمر بالتحقيق في حوادث التعذيب، فكشف التحقيق عن أهوال تحملتها الأمة الصابرة في سبيل الدستور.

أصبح التصدع واضحاً في الوزارة، إذ يأتيها الحكم عليها بإجرامها من داخلها، فقدم صدقي باشا إستقالته، وكلف بوزارة أخرى لم يدخلها علي ماهر وعبد الفتاح يحيى، لأن الملك قد وجد كأن وزارة صدقي في ضعفها المتجدد أخدم لأغراضه من أي وضع آخر. وفعلاً اندلع لهيب الخاصة الملكية، فوقع صدقي باشا مريضاً لا يرجى له شفاء، وهنا - كما يقول صاحب كتاب «تطور الحركة الوطنية في مصر» - «برز زكي الإبراشي باشا يمد نفوذه في كل مكان، ويتدخل في شؤون الحكم كما يشاء، وقد اتسع هذا النفوذ وبلغ أقصاه عندما سافر صدقي باشا إلى أوروبا للاستشفاء وقضى هناك أربعة أشهر» وجاءت نهاية الوزارة نتيجة لهذا التدخل المقيت، إذ رأت الخاصة الملكية تعيين حسن صبري باشا وزيراً للمالية، ولم يمانع صدقي في تعيينه في أي وزارة أخرى ليحتفظ بالمالية لحافظ عفيفي باشا، فلم يقبل القصر هذا الحل الوسط فاستقال صدقي وذهب إلى الجحيم.

جاءت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا بعد ذلك، وكان مجيئها في ذاته تحدياً حتى للمظاهر الدستورية، إذ لو كان الملك يحترم دستور ١٩٣٠ أو حتى يتظاهر باحترامه لما تجاوز زعيم أغلبية المجلس في التشاور معه بعد إستقالة الوزارة، ولكن هكذا كان، فقد أختير عبد الفتاح يحيى باشا وهو في باريس وأختير أعضاء وزارته قبل أن يجيء إلى مصر وأذيعت أسماؤهم في الصحف، ثم بعد ذلك بدأ

الملك يستشير يحيى إبراهيم باشا زعيم الأغلبية.

جاء عبد الفتاح يحيى ليجد وزارته جاهزة مجهزة ولم يرفض عبد الفتاح باشا هذا الوضع، بل اعتمد على قوة السند الملكي ليلطم صدقي باشا أشد اللطمات، وأخذ ينتزع منه حزب الشعب، فلما تراءى لصدقي أنه زعيم حق، ورأى أن يعتمد على حزبه ليواجه به الملك والوزارة، علم حق العلم عندئذ أن حزبه مجموعة من المرتزقة الذين يعزفون اللحن الذي يطلبه دافع «النقطة» أو حامل مفاتيح الخزانة، وليذهب الوفاء والمصلحة العامة والتماسك الحزبي إلى الشيطان.

ولكن عبد الفتاح يحيى كان مخطئاً في موقفه غير بعيد النظر، إذ فرح بموقفه راكباً على صهوة النمر يرى الناس يخافونه أشد الخوف، لأنه لم يلبث أن وجد النمر الملكي والنمر الاستعماري يعمل كل منهما لمصلحته الذاتية لا لمصلحة هذا الوزير المأفون.

وجاءت نهاية الوزارة إثر قضية سياسية شهيرة هي «قضية نزاهة الحكم» التي اتهمت فيها الوزارة بالأعمال المالية القذرة لصالح أحمد عبود باشا، وذلك في مقالات صحفية إضطرت إلى تقديم كاتبها حفني محمود للمحاكمة فحكم ببراءته في جميع أطوار المحاكمة إلى النقض والإبرام. هنالك أبلغ الانجليز عبد الفتاح يحيى أنهم لا يجدون في تقاليدهم مسوغاً للتعامل مع حكومة ذات نزاهة موصومة بحكم القضاء. وكان تبليغهم هذا رداً على طلب الوزارة التداول معهم في أمر الوصاية على العرش بمناسبة المرض الطويل الخطير الذي أقعد الملك عن القيام بمهامه السياسية وارتفاع الاحتمال بموته القريب مع صغر الأمير فاروق عن سن الرشد الدستوري.

فلما تلقت الوزارة لطمتها القاسية هذه، وأن الانجليز لا يستسيغون التعامل مع حفنة لصوص، إستقال اللصوص.

* * *

هذه قصة إنتهاء عهد حزب الشعب ودستوره:

أما نهاية الملك فؤاد، فإنه قد مرض مرضاً شديداً أقعده عن ممارسة الحكم الذي كان يهواه طوال سنة ١٩٣٤، وكانت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا التي لا تستند إلى تأييد غير تأييد القصر هي القائمة بالأمر، فصار الأمر إلى زكي الإبراشي باشا يفعل في هذه الأمة ما يشاء، ويقرر مصائر البلاد كيف يريد.

فلما اضطرت الوزارة للاستقالة، كان أمام القصر أن يكلف أحد ثلاثة، علي ماهر مرشح السراي، وحافظ عفيفي مرشح الاحتلال، وتوفيق نسيم مرشح أنصاف الحلول.

ولما كان الملك مريضاً لا يقوى على الحل والعقد، فقد آل الأمر في اختيار رئيس الوزراء إلى زكي الإبراشي باشا فنظر للواقع السياسي فرأى الانجليز قد جاءوا، مع السير ميلز لامبسون، بسياسة جديدة خلاصتها السريعة التقرب من الوفد للتحالف معه واحتوائه بغية الوصول إلى المعاهدة المرجوة تحت نذر الحالة الدولية التي تهدد بحرب عالمية وشيكة الوقوع. ورأى أن الأحرار الدستوريين يمشون في ركب من يملك أن يعطي ويمنع من مناصب الوزارة فهم ليسوا سنداً حقيقياً، ورأى أن حزب الشعب وحزب الاتحاد وسائر لمامات القصر الملكي لا قيمة لها في دعم العرش لأنها تستمد وجودها وكيانها نفسه من العرش ولا سند عندها للعرش في أزمة أو صراع.

لذلك وقع إختياره على توفيق نسيم الذي اشترط أن يكون برنامجه عودة دستور ١٩٢٣، فحظي بذلك الشرط بتأييد الوفد والانجليز والقصر الذي آل إلى الإبراشي في غفلة الزمن وتحت وطأة المرض.

ولقد رضي مثلث القوى السياسية في مصر عن نسيم باشا ولكن العقاد لم يرض عنه، واكتشف في طيات الخداع أن نسيم باشا لم يأت ليعيد الدستور بل ليخدر الأمة عن مطلب الدستور، وبنى رأيه على ما يلي:

١ ـ إكتفاء الأمر الملكي الذي استصدره نسيم باشا في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بالاشارة إلى «أن البلاد سيوضع لها نظام دستوري». هكذا على التنكير،

ومعناه واضح هو أنه سيأتي بدستور آخر غير دستوري ١٩٢٣، ١٩٣٠.

٢ ـ تعيين اثنين من المستشارين هما أحمد عبد الوهاب وأحمد نجيب الهلالي في الوزارة، وقد فهم العقاد أن المستشار لا يترك مكانه القضائي المرموق ليصير وزيراً في وزارة تجري الانتخاب ثم تترك مقاعدها لزعيم الأغلبية بعد شهرين، مع عدم وجود الأمل في منصب الوزارة مرة أخرى إذ أنهما لا ينتميان لحزب الأغلبية ولا لأي حزب سواه، ولن يكون لهما مكان حتى في صفوف نواب المعارضة. ولما كان الهلالي وأحمد عبد الوهاب أذكى من أن يفضلا هذه الوزارة على هذا الزعم على منصب المستشار، كان لزاماً أن تكون الوزارة وزارة استقرار جاءت لتبقى لا لتعيد الوفد ثم تزول.

٣ ـ دأب الوزارة عموماً، ووزارة المعارف العمومية التي تولاها نجيب الهلالي خصوصاً على التنكيل بالقوى الوطنية سواء في الوظائف وفي الصحافة. وكان نصيب العقاد من هذا التنكيل شيئاً كثيراً، نذكر منه واحدة فقط هي قصة النشيد القومي الذي أشار إليه العقاد في صدد الكلام عن مساعي الإبراشي في عالم الأدب العربي.

ذلك أن وزارة المعارف كانت قد أعلنت عن مسابقة للأناشيد القومية، فتقدم العقاد بنشيده الرائع الذي ظللنا ننشده في المدارس وما يزال ينشد حتى اليوم بعد زوال الملك والملكية، لأنه نشيد قد بريء من كل إشارة إلى «المليك المحبوب» كالذي كان معهوداً في ذلك الحين.

يقول النشيد:

قد رفعنا العلم للعلا والفدى
في ضمان السماء
حي أرض الهرم حي مهد الهدى
حي أم البقاء

* * *

كم بنت للبنين مصر أم البناة
من عريق الجدود
أمة الخالدين من يهبها الحياة
وهبته الخلود

* * *

تحت أصفى سماء فوق أغنى صعيد
شعب مصر مقيم
قد حوى ما يشاء من زمان مجيد
ومكان كريم

* * *

نيلنا خير ماء كوثر من نعيم
فاض بالسلسبيل
في العروق الدماء شعلة من حميم
للعدو الدخيل

* * *

ان يكن أمسنا في حمى الأولين
فلنعش للغد
لا ترى شمسنا غير فتح مبين
ما يدم يزدد

* * *

فارخصي يا نفوس كل غال يهون
كل شيء حسن
ان رفعنا الرءوس فليكن ما يكون
ولتعش يا وطن

* * *

وقد قوبـل النشيد بـالحماس الـرائع المبـين الذي يستحقـه وانشدتـه الأمة بروعة الحب وقوة الفداء.

ولكن هذه الفضائل نفسها، حب الأمة واغفال ذكر الملك في النشيد، قـد كـانت سبب الوزارة في رفضـه مناوأة للعقـاد، ولما قبـل بعد ذلـك، قبـل وأنف الوزارة راغم.

في تلك الأثناء سخر العقاد أشد السخر من الوزارة إذ يقول لها إن نشيـداً وطنيـاً كهذا لا يتفق مـع سياستهـا وإنما يتفق مـع سياستهـا نشيد عـلى غير هـذا النحـو، وقدم لهـا في الصحف نشيداً يستحق، من لسـان حالهـا وان لم يكن من لسان مقالها، أحسن الجوائز التقديرية وهو قوله:

إلى الوراء

إلى الوراء

إلى الوراء

إلى الـــوراء كـــل يـــوم في الـــصـــبـــاح والمـــســـاء

إلى كرومر الحنون

وما كمهون ولمبسون

وسمبسون وكل جون(١)

إلى الـــوراء بـــالـــقـــلوب إلى الـــوراء بـــالـــعـــيـــون

إلى الوراء

إلى الوراء

إلى الوراء.

* * *

---

(١) كرومر وماكمهون مندوبان ساميان، وسمبسـون مندوب سـام اصبح أول سفير وسمبسون أحد كبار موظفي وزارة المعارف، وجون اسم علم يدل على عامة الانجليز

وفي ركاب المستشار
يمشي الكبار والصغار
والزارعون والتجار
والشاخصون في انتظار على اليمين واليسار
إلى الوراء
إلى الوراء
إلى الوراء

* * *

أما العلوم والفنون
ما كان منها أو يكون
فهم عليها مشرفون
ونحن من خلف الركاب راكعون راجعون
إلى الوراء
إلى الوراء
إلى الوراء

* * *

لهم إذا شاءوا العطاء
وما لنا منهم جزاء
إن يطلبوا منا الرداء
لغط الطعام والشراب والكساء والغطاء
إلى الوراء
إلى الوراء
إلى الوراء.
إلى الوراء لا الأمام
إلى الوراء باحترام
على الدوام
وفي الختام

وكـــل يـــوم بـــانـــتـــظـام وكـــل عـــام، والـــســـلام

إلى الوراء

إلى الوراء

إلى الوراء

* * *

لهذه الأسباب استقر إيمان العقاد على أن توفيق نسيم لم يأت بنية خالصة لاعادة الدستور كما هو، وكان في هذا مخالفاً لرأي النحاس والقوقعة العليا من الهيئة الوفدية التي بدأت تستأثر بالأمر لما دخل في الأمر اسلوب الاتفاقات السرية التي جاء بها السير ميلز لمبسون وأمين عثمان. والعقاد إذا اقتنع لم يقف في سبيله شيء وإن عظم. فحمل حملة جبارة على وزارة توفيق نسيم، إلى درجة أزعجت الوزارة والقصر ودار المندوب السامي فطلبوا من الناس ايقاف هذه الحملة، فلم يستطع النحاس ذلك وكل ما فعله هو أن خسر العقاد، وخسر تفكك الوفد بعد حين قليل.

ركز العقاد حملته على مسألة الدستور وعلى النوم المفتعل للقضية الوطنية، وكان مما قاله في هذا:

«كان وجود نجيب الهلالي بك في الوزارة دليلاً عندنا على أن الدستور لن يعود إلى مصر قبل سنتين، إلا إذا حدث ما يبدل النيات غير النيات».

«ولسنا نعني تاريخ صاحبنا في ماضيه واعماله المعهودة أيام الوزارات الرجعية، ولكننا نعني ان مجرد قبوله الوزارة دليل على علمه ببقاء الوزارة أو بقائه هو في المركز الوزاري سنتين على أقل تقدير، لا سيما وهو متصل ببعض الانجليز في دار المندوب السامي. فهذا الموظف كان في منصب دائم مضمون هو منصب المستشار الملكي، وهذا الموظف شاب لم يبلغ سن المعاش ولم تمض عليه في خدمة الحكومة مدة كافية للوصول إلى معاش يرضيه. فلماذا يجازف بخدمته كلها ليعتزل العمل بعد بضعة أشهر؟!

أهو من رجال المجازفات في ماضيه؟

كلا. بل هو على نقيض رجال المجازفات.

أهو ممن يعولون على زعامة في الحياة القومية أو الحياة الحزبية سواء في ميدان السياسة أو ميدان المشروعات العامة؟

كلا. ولو خرج للزعامة القومية أو الحزبية بمعترك الحياة لما ظفر منها بنصيب».

ومنه أيضاً قوله:

«إن قصة الدستور في بيان نسيم باشا ـ على حد تعبير صديقنا الدكتور طه حسين ـ القصة... ولكن ما لنا وللانشاء الذي يتطرق إليه التحريف والتصحيف، أو الشدة في التعبير والإساءة في التصوير، وأمامنا بيان رئيس مجلس الوزراء وقد تضمن من الوقائع ما يكفي سرده في ترتيب لتقديم القصة للقراء أصدق تقديم.

ولي نسيم باشا الحكم وهو لا يقصد إلى إعادة دستور ١٩٢٣ بالذات إذ اكتفى الأمر الملكي الذي استصدره في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بأن يشير إلى أن البلاد سيوضع لها نظام دستوري. ولما أراد نسيم باشا تنفيذ الأمر الملكي الصادر له ابلغه المندوب السامي أن الحكومة البريطانية ترى «أن البلاد قد تستفيد من تأجيل المسألة وان مصلحة البلاد تقتضي عند سنوح الفرصة أن يكون شكل الدستور الجديد موضع درس منهم يتناول جميع وجوه المسألة».

كان العقاد على صواب، وكان الوفد على خطأ

ولقد أثبتت الأيام صواب العقاد وخطأ الوفد، وذلك حين أخذت الصحف البريطانية تروج لفكرة دستور جديد يكون وسطا بين دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠، وتصف دستور ١٩٢٣، كما قالت الديلي تلجراف عنه، بأنه «وثيقة وضعت على عجل، وقامت على النمط الأوربي، برهنت الحوادث فعلاً

على أنه لا يصلح للبلدان المتأخرة سياسياً وعلى أنه يلائم تماماً سلطة الوفد وسيادته».

بل أثبتت هذا الخطأ حين رجع الوفد نفسه عن اقتناعه، وراح يلح على الوزارة في إعادة الدستور كما هو. فقد أحس الوفد أخيراً بدسائس الابراشي باشا في القصر والشيخ الظواهري في الأزهر، فطلب من نسيم باشا تنحيتهما فوراً وإعادة العمل بالدستور.

وافق الملك ـ مضطراً ـ على عزل نصيريه في وقت واحد، ولكنه رد اللطمة إلى نسيم باشا مضاعفة. وذلك أن نسيم باشا رفع للملك في اليوم نفسه كتاباً، يعلن عن رأي الوزارة في مسألة الدستور، وهو أن يعاد دستور ١٩٢٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور ـ إذا رأى الملك تنقيح شيء فيه ـ أو أن تؤلف جمعية وطنية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلاً صحيحاً لوضع دستور جديد. ثم يعرب للملك أن الأمر مفوض له.

كان نسيم باشا يريد أن يرفض الملك هذا الرأي تمسكاً بسلطاته الدكتاتورية، فيلقي اللوم عليه في عدم إعادة الدستور ويبرأ من وزره أمام الوفد.

ولكن الملك رأى أن الفرصة سانحة ليلطم نسيم باشا لطمة يقضي بها على حياته السياسية كلها.

وقد كان:

وافق الملك على إعادة الدستور، وبغير تنقيح.

فضاعت الوزارة من توفيق نسيم، وكانت آخر عهده بالسياسة والحكم.

بيد أن الانجليز عارضوا في عودة دستور ١٩٢٣، وأصدر السير صمويل هور تصريحه المشئوم في ٩ نوفمبر ١٩٣٥، وفيه يقول:

«وكذلك لا صحة بتاتاً لزعم الزاعمين أننا نعارض في عودة النظام الدستوري إلى مصر بشكل يوافق حاجاتها، فنحن بحسب تقاليدنا لا يمكن ولا

نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة. أجل، إننا عندما استشارونا أشرنا بعدم إعادة دستوري ١٩٢٣، ١٩٣٠، ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح، وان الثاني لا ينطبق مطلقاً على رغبات الأمة.....».

يومئذ اشتعلت مصر كلها بالثورة التي لا تقل عن ثورتها يوم اعتقال سعد في ١٩١٩، ويومئذ كان العقاد وحده في نظر المثقفين المصريين هو خليفة سعد، ويومئذ نجح العقاد نجاحه الذي لم ينجح مثله لا من قبل ولا من بعد، فقد كان للثورة التي فجرها في مصر أثران: تنحية صمويل هور من وزارة الخارجية البريطانية، مع تفسير كلامه تفسيراً يجعل سياسة انجلترا تعني مسألة المعاهدة والاستقلال ولا تعني التدخل في مسألة الدستور على أي شكل كان. والأثر الثاني إعادة دستور ١٩٢٣ وتنحية توفيق نسيم.

وفي ٣٠ يناير ١٩٣٦ حل علي ماهر محل نسيم لإجراء الانتخابات ولتعيين هيأة المفاوضات برئاسة مصطفى النحاس باشا.

وفي ٢٨ ابريل ١٩٣٦ مات الملك فؤاد.

وفيما بين صيف ١٩٣٥ وصيف ١٩٣٦ تهشم الوفد الذي ألفه سعد زغلول، ليخرج من تحت أنقاضه وفد جديد، هو وفد مصطفى النحاس ومكرم عبيد وأمين عثمان.

وهكذا عاد الدستور، ولكن على غير دعائمه المعهودة وهذا ما دعانا إلى القول بأن دستور ١٩٢٣ لم يعد فعلاً وإن عاد في ظاهر الأمر.

ذلك أن هذا الدستور، ككل دستور، نص وتطبيق.

فأما النص فهو من أحسن الدساتير لولا هنات فيه هينات كان الزمن كفيلاً بهن.

وأما التطبيق فإنه لم يطبق إلا مرة واحدة ولمدة سنة واحدة هي سنة ١٩٢٤ فترة وزارة سعد زغلول. فلما ظهر بهذا المظهر الرائع، خشي الانجليز أن لن يكون لهم بقاء في مصر إذا ترك الدستور للشعب، وخشي الملك أن لن يكون له

سلطان في مصر مع الدستور إن بقي له فيها وجود. وخشي الأحرار الدستوريون وغيرهم من أحزاب الوصولية وأحزاب القصر أن لن يكون لهم مكان في ميدان السياسة المصرية مع بقاء هذا الدستور، وظن بعداء النظر أن الأمر سيئول فعلاً للوفد وحده، وعندئذ ربما انقسم الوفد إلى طائفتيه الوحيدتين اللتين يتكون منهما المجتمع المصري ويمكن أن تتوازنا في قوة سياسية حقيقية وهما العمال سكان المدن ومعهم التجار والمثقفون من ناحية؛ والفلاحون سكان الريف ومعهم العلية الارستقراطية من ملاك الأرض. وكان خليقاً بمصر، لو تحقق حلم أولئك الناس، أن تصير إلى بلد ذي حزبين اشتراكيين منبثقين عن الوفد، أحدهما عن العمال والثاني عن الفلاحين.

ولكن تضافرت الجهود ضد هذا الدستور، وما كان يمكن لها أن تتضافر لولا وجود الانجليز، ولم يمكن لهذه الجهود أن تنجح في إحباط الدستور إلا بارتكاب جناية قتل السير لي ستاك في أبشع وأقذر مؤامرة في تاريخ مصر الحديث، واتهمت بها وزارة سعد. وكان إيقاف الدستور جزءاً من التعويض عن مقتل السردار المزعوم.

راحت الأمة تجاهد من أجل دستورها، فلم يكن يسمح له بالعودة إلا تحت شروط وتحت رقابة خوفاً من أن يفعل بهم ما فعله في سنة ١٩٢٤. إلى أن أطاحوا به نهائياً في سنة ١٩٣٠.

لم تكن قوة الدستور في ذلك الحين في مجرد نصوصه، بل كانت قوته في الأمة التي آمنت به وهي ثائرة بإجماعها على الملك الذي يقاومه.

كان الصراع حول «الأمة مصدر السلطات» و«المسئولية الوزارية» و«عدد الشيوخ المعينين» و«مدى الحق في إصدار المراسيم بقوانين في غيبة البرلمان».

وكان الملك يريد شيئاً ويريد الشعب غيره، ولم يكن خلافهما بالمودة ولا حتى بالمحاورة بل كان بالعداء والصراع المرير.

وهذا العداء والصراع بين الملك والشعب هو في جوهره أول عصمة للدساتير.

نعم قد تدخل الانجليز طرفاً ثـالثاً، فكـان أن اختلف الوضـع عندنـا عما كان عليه في انجلترا سنة ١٦٨٨ أو فرنسا سنة ١٧٨٩ ولكن ما كان للدستور أن يبقى ويقـوى إلا على أسـاس قوة للشعب مكـافئة لقـوة العرش، وأن تكـون في الوقت نفسه على عداء سافر مع الملك.

هذا الوضع تغير كلياً ونهائياً في سنة ١٩٣٥

فالوفد لم يعد الممثل الأول والأخير للشعب، والشعب نفسه لم يعد متحـداً كل الاتحاد في صف واحد، والوفد نفسه لم يعـد حزبـاً واحداً في تجـانس الحزب الواحد رأياً ومصلحة وهدفاً.

ذكـرنـا مـا كـان من قبـل من حملة العقـاد عـلى تـوفيق نسيم حتى شكـوه للنحاس وهو حليفهم. فلم يعتبر النحاس بسعـد زغلول حين شكـا إليه العقـاد رجل هائل السلطة والنفوذ هو السير جورج لويـد المندوب السـامي، وطلب منه أن يوقف حملته عليه، فأعلن سعـد أنه لا يستـطيع ذلـك، فقال السـير جورج: «ألست الموعز بها؟!» فقال له سعد: «هذه تهمة لا أدفعها، وشرف لا أدعيه».

لم يعتبر النحاس بهذا الدرس مع أن سعد زغلول يزيد في حجم الـزعامـة عليه عشرات الأضعاف، ومع أن العقاد قد زاد عن يومها بعشر سنين هي أعظم وأضوأ وأخصب عشر سنين في حياته، ومع أن السير جورج لويد أكبر في السلطة والنفوذ من توفيق نسيم عشرات المرات.

لم يعتبـر النحاس بهـذا كله فدعـا العقاد ليـأمـره بـالكف عن الحملة عـلى الوزارة، لأنها تلقى تأييد الانجليز والقصر والوفد فماذا هو فـاعل ومـاذا يجد بـه فعله؟! فكان أن تسبب بمقاله هذا في أن قال له العقاد إن الوفـد ورئيسه مخـاليق انتخابات؛ أما هو فهو كاتب بالحق الإلهي، لأنه خلقة الله لا خلقة الانتخابات. وكان في هذا ولا شك متأثراً بالموسيقار الألماني العظيم بيتهوفن، حين كان يتمشى مع الشاعر الكبير جيته وإذا بموكب أمير فيمار يصادفهما في الـطريق، فهرع جيتـه إلى الأمير ينحني له ويسلم عليـه، بينما استمـر بيتهوفن في طـريقه، فلما عـاد إليه جيتـه ولامه عـلى عدم تحيـة الأمير قـال له بيتهـوفن: «إن الامبراطـور في بـرلـين

يستطيع أن يخلق أميراً كل يوم. أما بيتهوفن فلا يخلقه إلا الله».

لم يعتبر النحاس بهذا لأن مستشاريه حينئذ قد أصبحوا غير أبناء سعد المعروفين، بل طلاب زهو الحياة الدنيا من المناصب والألقاب والأموال.

**فماذا كان؟!**

كان أنه لم يوقف الحملة على الوزارة وخسر العقاد.

خسر العقاد، وبعد شهر أو اثنين رجع إلى رأيه وبحث عمن يحمل له على الوزارة فلم يجد إلا قلم العقاد الذي واصل حملته لتنتج للوفد النتيجة التي يبتغيها.

خسر العقاد ـ لا في هذه المعركة، بل في كل معارك يمكن أن يتمخض المستقبل عنها، وما أكثر ما تتمخض عنه السياسة من معارك وصراعات.

خسر العقاد اليوم، ومن بعده خسر محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر ومحمود غالب وحامد محمود وحامد جودة وغيرهم.

خسر العقاد يومئذ، فخسر كيانه باختصار.

وكما خسر كيانه، خسر سياسته، إذ أصبحت منذئذ سياسة التحالف مع الانجليز، ولا سيما بعد معاهدة «الشرف والاستقلال»، معاهدة ١٩٣٦، التي جعلت مطامع الانجليز في مصر حقوقاً شرعية، وأدت الغرض منها في خلال سنوات الحرب العالمية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) والتي آمن بضررها حتى النحاس نفسه فقام بإلغائها من جانب واحد في سنة ١٩٥١ بعد أن جرع مصر كل ويلاتها.

وبذلك تغير ميزان القوى السياسية في مصر، فأصبح الانجليز والوفد في حلف، وأصبح العداء بين القصر والانجليز، وبالتالي بين القصر وحليف الانجليز، وفد النحاس الجديد. وهي الحرب التي بلغت أوجها في ٤ فبراير ١٩٤٢ وبذلك اضطر المصريون الذين وجدوا أنفسهم في العراء السياسي أن يفصلوا بين التوأمين السياسيين، قضية الاستقلال وقضية الدستور، ورأوا أن العناية والجهاد من أجل الاستقلال أولى بهم من الدستور، فسمحوا بتدخل الملك في الحريات الدستورية وهادنوه، بل وحالفوه، لكي يصلوا إلى نتيجة

مقبولة مع الانجليز. وأولئك هم الذين عرفوا بأحزاب الأقلية، السعديون والكتليون ومعهم حلفاء الأمس القديم الأحرار الدستوريون. وأعجب لحزب يسمي نفسه «الدستوريون» ثم ترغمه الظروف إرغاماً على ترك الدستور والعناية بقضية الاستقلال ووحدة وادي النيل.

هذا، بينما آثر الوفد التمسك بمسألة الدستور ـ وإن كان تمسكاً بشكل الدستور وظاهره لا بروحه وهدفه ـ مع الاكتفاء من أمر الاستقلال بما حصلنا عليه في معاهدة «الشرف والاستقلال» في سنة ١٩٣٦.

وهكذا كان دستور ١٩٢٣، كلما ترك وشأنه، جاء عمله شكلياً ـ أغلبية لحزب النحاس باشا، ووزارة وفدية تتسلط عليها مصالح الرأسماليين، ومطامع الاقطاعيين... فإذا ما لم يترك وشأنه، وتدخلت معه القوى الأخرى من جانب القصر أو من جانب الانجليز، جاء أيضاً في مظهر شكلي، جدثاً بغير روح: انتخابات يقاطعها الوفد لعدم اعترافه بحل المجلس السابق، فتأتي الأغلبية لقمة سائغة لأحزاب لا أغلبية لها، تعمل وهي تشعر أنها ريشة في مهب رياح الأطماع، وتبحث عن التأييد من حيثما جاء.

كل هذا، وحق الملك مقرر مفروغ منه في حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة، وفي إقالة الوزارة وتعيين سواها فاختزل الصراع الفعلي على السياسة في مصر بين القوتين الفعليتين: قوة الملك وقوة الانجليز.

عاد دستور ١٩٢٣ في سنة ١٩٣٥؛ نعم. ولكنه مع الأسف قد عاد جدثاً بلا روح، أو تمثالاً من الرخام ممثلاً لعهد من الحياة الجياشة كان وانتهي عليه رحمة الله.

في يوم احتفال العقاد بعيد ميلاده السبعين، أهدت إليه إحدى تلميذاته الصحفيات «تورتة» كبيرة غرست فيها سبع شمعات مضيئات، كل شمعة تشير إلى عشر سنين من سني حياته السبعين. ويومها، والجمع حاشد.

سألته : أي هذه الشمعات أكثرها حياة وأجملها ذكرى وأحبها إليك لو تستعيدها؟!

قـال : نصف الرابعة ونصف الخامسة (أي الشمعة التي تشير إلى ما بين سن ٣٥، ٤٥ وهي فترة ما بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٥).

كانت فياضة بالحب (قصة سارة) وبـالأدب (كتاب ابن الـرومي) وبمعركـة السياسة ضد القصر والانجليز. نعم، لقد كانت ضـربة صـدقي باشـا أعنف مما قدرها أو قدرها المـراقبون يـومذاك، خسر بهـا صدقي والملك والانجليـز والوفـد والأمة المصرية جمعاء... سامحه الله.

* * *

خرج العقاد على الوفد، أو خرج الوفد على العقاد كـما كان يقـول، ولكنه لم يترك الحملة على توفيق نسيم، وإنما مـدها حتى شملت النحـاس ومكرم عبيـد وتـوفيق دياب ومعـاهدة ١٩٣٦ ولم تلبث البـراكين أن هـدأت واطمأنت واستقـر الوضع على الذين أسلفناه من وصفه وفي هذا الوقت جاء فاروق.

جاء فاروق بعد انتهاء فترة الوصاية وبلوغه سن الرشـد على النمط الـذي بلغه بـه ابن عمه عباس حلمي الثاني، أي محسوباً بالسنين الهجرية لا الميلادية، فكـان كأنـه بشـير بمستقبـل في العـرش كمـاضي ابن عمـه مـع الانجليـز ومـع المصلحين.

جـاء بعد فؤاد الأول. بعـد عهد من الصـراع المريـر الذي رسب العـداء والكراهة والمقت في نفوس الناس على أبيه، فكان من الطبيعي، سيكولوجياً، أن يستبشر الناس خيراً بموت فؤاد وأن يرصدوا رصيد الكراهة فيه كله لابنه فـاروق حباً ومودة واستبشاراً بخير عميم.

جاء والرجال البارزون في حقل السياسة المصـرية يهـادنونه عـلى الأقل إن لم يؤيدوه، لأنه لا ينبغي بالدستور شراً.

وكـان أول عمل بـارز له هـو إقالـة وزارة النحاس في آخـر يـوم من سنـة ١٩٣٧، وتأليف وزارة محمد محمود باشـا في أول أيام سنـة ١٩٣٨. وقد جـاءت إقالة النحاس بعد حملة عارمة من العقاد على هذه الوزارة ورجالها وما صـاحبها

من فساد وتضييع، ولا سيما حملته على معاهدة ١٩٣٦. فكان طبيعياً أن يرحب العقاد بإقالة النحاس وتفتيت قمصانه الزرقاء وفرق الارهاب والاعتداء. كما كان طبيعياً أن يؤيد وزارة محمد محود للأسباب الآتية، شخصية وعامة:

١ ـ وزارة محمد محمود الجديدة لم تعطل الدستور بل ساندت الدستور وجاءت على مقتضى أحكامه.

٢ ـ وزارة محمد محمود أخذت في العمل على تخفيف ويلات معاهدة ٣٦ المجحفة بمصر وماليتها وكرامتها.

٣ ـ وزارة محمد محمود ردت على العقاد أهليته التي ضاعت في سجن بسنة ١٩٣٠ ـ ١٩٣١.

٤ ـ وزارة محمد محمود رشحت العقاد لعضوية المجمع اللغوي وتم دخوله فيه في سنة ١٩٤٠.

لهذا أيد محمد محمود ولهذا هادن الملك فاروق.

وظلت المهادنة طوال الحرب العالمية الثانية وإلى ما بعدها بقليل. ولم يعكر الهدنة إلا حادث واحد، العجيب فيه ليس هو تعكير الهدنة، بل أنه يؤخذ على العقاد من جانب أعدائه وكأنه نوع من التهالك على الملك.

كان ذلك في مرسى مطروح، وكان العقاد نائباً عن هذه الدائرة الانتخابية في مجلس النواب، وكان الملك ـ حسب خطته في زيارة أقاليمه، ولعنايته الخاصة بالحدود الغربية المواجهة لايطاليا ـ في زيارة لهذه الدائرة، فكان طبيعياً أن يستقبله العقاد نائب الدائرة، والشاعر العربي الممثل لبدو الصحراء العرب بشيء من الشعر، فقال فيه قصيدته المنشورة في ديوان «أعاصير مغرب» والتي مطلعها.

يا حادي البشرى دنا السفر نـاد القبائل حيثما انتشروا

وفي حفل الاستقبال، طار الملك فاروق طرباً لهذا الشعر الأعصم يلقى عليه مدحاً فيه، فلم يجد ـ في سنه الصغيرة ـ كلمة يشكر بها العقاد إلا قوله:

كانت هذه القصيدة أخلق بوالدي مني».

قالها الملك تواضعاً منه وتشريفاً للقصيدة وشاعرها، ولم يع ما فيها من إساءة للعقاد الذي قضى حياته مصارعاً لأبيه. فما هو إلا أن قالها حتى تقبض وجه العقاد، وظهر الغضب والتحدي على وجهه، وأوشك ـ كما قال لنا ـ أن يهشم رأس الملك بالمقعد الذي بين يديه، ولاحظ هذا علي ماهر باشا رئيس الديوان، فقام فوراً إلى العقاد في منصته يهيب به ويرجوه ألا يفتعل أزمة لا مبرر لها، والفتى صاحب الجلالة لا يعني إلا التكريم والتكبير. فتمالك العقاد نفسه قليلاً ونزل عن المنصة إلى مقعده رأساً دون مصافحة للملك... وهذا شيء في عرف القصور عظيم... ثم لم يلبث أن ترك الملك وموكبه كله في الصحراء وعاد إلى القاهرة، رافضاً كل كلام قدم إليه في ذلك الحين.

وفي القاهرة فسر له الملك بنفسه ما عناه، فكان اعتذاراً لا يمكن أن يرد وفي البلد تقاليد وذوق وثقافة فقبله العقاد. وذلك حسبنا أنه ـ لعله ـ المصري الوحيد الذي أساء إلى الملك فاعتذر له الملك بنفسه لا من رواء حجاب من الموظفين وأشباه الموظفين.

**وحادث آخر، وإن كان ذا شأن بسيط...**

حينما رشح العقاد نفسه للانتخاب في سنة ١٩٣٨، أوعز إلى صنوه وصديقه عبد القادر حمزة بأن يتنازل عن ترشيح نفسه ففعل، وأنعم عليه بلقب من ألقاب التشريف فكان تمييزاً بين الصنوين لا معنى له، ولم يدفع القصر إليه إلا أن العقاد قد سجن للطعن في الذات الملكية من قبل، وإلا أنه رفض الكتابة عن إسماعيل وعهد إسماعيل إلا من وجهة نظر المصلحين: محمد عبده وجمال الدين.

ولكن القصر لا يريد أن يكسر الهدنة بينه وبين العقاد، فدعاه علي ماهر باشا رئيس الديوان إلى مكتبه ليفسر له هذا السلوك من جانب القصر.

**حكى لنا العقاد ذلك فقال:**

دخلت على علي ماهر باشا، وما كدت أستقر في مقعدي حتى سمعت حركة في الحجرة المجاورة، كأنما يراد لي أن أفهم أن الملك نفسه موجود في حيث

يسمع ما يجري من الحديث، مبالغة في الاعتذار بتفسير السلوك.

قال علي ماهر لي إنك لست الشخص الذي يكبر باللقب، وما منعنا من الأنعام عليك إلا أنك مرشح للانتخاب والانعام على المرشحين يمنعه الدستور، وأنت أحرص الناس على الدستور.

قلت له: نعم، لست متواضعاً إلى الحد الذي أنكر فيه أنني كبير بغير لقب تكبير، ولكن إذا دخل عليك ضيفان فقدمت لأحدهما سيجارة ولم تقدم مثلها للآخر، فإنها قلة ذوق على كل حال»...

وتركته مبهوتاً وخرجت».

* * *

وفي ذلك الزمن، زمن المهادنة، أجرى العقاد حديثه الصحفي المشهور مع الملك، الذي نشرته مجلة «أخبار اليوم» تحت عنوان «الملك الديمقراطي». وفيه انتدب العقاد للرحلة الملكية في الركب المصاحب للملك عبد العزيز آل سعود، عند زيارته الرسمية لمصر. وفيه عين عضواً معيناً في مجلس الشيوخ، وقد ظن البعض أن صداقته لأحمد ماهر والنقراشي هي السبب في تعيينه، بينما الحق والواقع أن الملك بشخصه وخط يده هو الذي اختاره، واقتصر دور أصدقائه على وضعه في محل أحد الشيوخ الذين تنتهي عضويتهم بعد سنة واحدة لا بعد خمس سنين أو عشر سنين.

كل هذا ولسنا نعرف أن العقاد قد أُعْطَى ثمناً مقابل أي شيء منها، إلا سيره في خط السياسة التي أملتها الظروف يومذاك، وهي ترك مسألة الدستور والعناية بمسألة الجلاء، لأن الدستور لم يكن مهدداً ولأن الجلاء كان أولى بالجهاد... وليس من المصادفة أن يكتب في ذلك الحين مقاله المشهور في الأهرام وعنوانه:

«عجلوا بالجلاء»

وذلك بمناسبة ما وصلت إليه المفاوضات بين صدقي وبيفن في سنة ١٩٤٦.

ثم كانت سنة ١٩٤٨.

وكانت حرب فلسطين... وقضية الأسلحة واستغلال النفوذ الملكي...

فانتهى عهد المهاذنة وابتدأ عهد المهانة، والازدراء والاشمئزاز.

* * *

هنالك أوجه شبه عجيبة في اتفاق أحداث الحياة بين الملك فاروق وابن عمه الخديوي عباس حلمي الثاني.

أولاً: كلاهما تولى العرش دون سن الرشد الشرعي، على أساس حيلة تحايلها الانجليز أول مرة واقتدي بهم في المرة الثانية وهي حساب السن بالسنين القمرية.

ثانيا: تعرضا كلاهما لدرس قاس من الانجليز بعد سنوات قليلة من توليهما العرش، لأنهما ظنا أنهما يستطيعان أن يستقلا بالحكم عن سلطة الاحتلال، فكان درس الخديوي في حادثة الحدود، وكان درس فاروق في حادث ٤ فبراير، وكلا الدرسين كان في السنة الرابعة والخامسة من توليهما العرش.

ثالثاً: كلاهما شعر أنه مع الانجليز والشعب المصري كالتابع بين براثن الأسد وهو يواجه النمر المتنمر أمامه، فهو آمن كل الأمن ما دام قابعاً بين براثن الأسد أن يثب النمر عليه، ولكن يجب عليه أن لا ينسى أن براثن الأسد أشد أحياناً من براثن النمر وأنيابه فانصرف كل منهما عن الصراع من أجل السلطة إلى الاستزادة من الأموال والملذات.

رابعاً: كلاهما لقي ما يستحقه على يدي الشعب، ثم لقي العزل والنفي عن عرشه وعن البلاد.

خامساً: تصادف في المطابقات العجيبة أن تحدث أشياء ليس من الضروري حدوثها، ولكنها من تمام المبالغة في التشابه، فقد أصيب أولهما بالانهيار الأخلاقي وهو في سن الثامنة والعشرين تقريباً (١٩٠٢) وأصيب به ثانيهما في ذات السن تقريباً أيضاً (١٩٤٨). وواجه أولهما حادثة الحدود في سن

العشرين، وواجه الثاني حادث ٤ فبراير في سن الثانية والعشرين. وهي مرحلة واحدة من العمر، يكون فيها الفرد قد بدأ في النضج النفسي والعقلي إلى جانب النضج الجسدي، ويستعد لمرحلة التوازن بين القوى الحيوية فيه، العقل والوجدان وغرائز الجسد، بعد فترة صعبة جداً من عدم التوازن في المراهقة، حين يكون ذا نضج جسدي غرائزه عارمة، وغير ذي نضج وجداني لأنه في طيش واستنزاف استنزفته إياه طاقته الغريزية غير المكبوحة أو المضبوطة، وغير ذي كيان عقلي لأن العقل عندئذ يضيع في متاهات الطيش الوجداني والطوفان الغريزي الجبار.

فإذا ما أتته الصدمة التي يختل لها توازنه الكياني المرموق، لم يرجع إلى رصيد من ثبات قديم، فانقلب كل ميزان لديه وضاع ضياع الأبد.

قوبل فاروق عند اعتلائه عرش أبيه بحفاوة ما بعدها حفاوة وأحيط بحب ليس مثله حب، حتى لقد روى المقربون منه أنه بكى من حرارة الاستقبال ذات يوم وهو يقول: «لماذا يرحبون بي كل هذا الترحيب وأنا لم أفعل لهم بعد شيئاً؟» وأقسم ليفعلن لهم ما يجعله عند حسن ظنهم. ولم يكن يدري أنه استحق عندهم العطف بكيانه لا بفعله؛ لمجرد أنه هو لا لأنه أدى هذا الشيء أو امتنع عن ذاك؛ لأنه حل محل أبيه الكريه، فتحول كره أبيه حباً له واستبشاراً به.

وراح في مبدأ الأمر - كما فعل ابن عمه - يعمل مع المصريين، ويقرب المصلحين إليه، ويطمح إلى أن يكون مثابة الأحرار المصلحين وزعيم الوطنيين المتحمسين. وقيض الله له من الرجال الأفذاذ ما لم يقيض مثله لكثيرين غيره، وألهمه الله وحماس المثالية التي تفيض بها نفسه الشابة أن يتعرف على النخبة الممتازة من هؤلاء الرجال.

**ثم كان يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، يوم المأساة**

اهتز العرش تحته، أو اهتز هو من فوق العرش وكاد يقع من على الكرسي.

وطافت برأسه ـ كما طافت برأس ابن عمه من قبل ـ فكرة قبول الاعتزال إحراجاً للانجليز، وعدم تمكين لهم أن يكرروا فعلتهم النكراء مع ابن عمه بنجاح مرة أخرى، لولا أن نصحاءه ومستشاريه زينوا له الرضوخ والبقاء على العزل الذي لن يجدي الشعب ولا القصر شيئاً.

فلما خرج من المحنة خرج وهو يحس أن ناب الانجليز، وإن ظل مختفياً، ناب أزرق، وأن ظفرهم حديد وإن أدير في قفاز من حرير.

ولم تمض سنة أو نحو ذلك حتى تعرض للقتل في حادث سيارة في طريق أنشاص.

كل هذا يشترك مع ابن عمه ويتشابهان فيه، ثم يزيد هو على ابن عمه بشيئين رئيسيين تعيسين.

أحدهما أن ذريته حتى ذلك الحين كانت كلها من البنات في بلد لا يجيز للبنات أن يتولين العروش. والثاني وقوعه تحت وقر لا يحتمل من سلوك بعض أفراد أسرته، فكان شعوره الداخلي بالخزي شديداً على نفسه، حتى لقد نفى بعضهم وحرم عليهم دخول مصر، فاتخذوا من هذا الاجراء سبباً آخر للنكاية فيه والتمادي في غيهم المخزي إذ انطلقوا في تهتكهم بغير ضابط ولا رابط ولا مستشار نصيح.

وجاءت حرب فلسطين

وشعر فاروق أن الأمريكان شيء جديد.

لقد أوشك الجيش المصري أن يلقي باليهود جميعاً إلى قاع البحر. وراحت مدافعه تدق بعنف على ضواحي تلك أبيب. ثم إذا بالمستر ترومان رئيس الولايات المتحدة يعلن «أن إسرائيل قد نشأت لتبقى «Israél is here to stay» . . . ونفذ ما قال رغم أنف الجميع.

تضافرت كل هذه البلايا على الملك حين ناهز الثلاثين. . . . فانهار المسكين. وكان انهياره يتمثل في شيئين رئيسيين تتفرع عليهما كل الفروع

الأخرى. الأول جمع المال ليواجه الحياة بعد العزل في المنفى، ولأن حب المال جبلة في أسرته ورثها كما ورث غيرها من الصفات، والثاني رغبته المرضية في الاعتداء علناً على الأعراض، عسى أن يكون له في هذا الاعتداء عزاء وعوض.

كان طبيعياً إذن أن يستحق الإشمئزاز والمهانة من كل المصريين، وأن يثير ثورتهم عليه، لا سيما بعد هزيمة الجيش في فلسطين بفعل الأمريكان والروس مجتمعين.

* * *

بدأت الثورة منذ ١٩٤٩، حين أخذت تتجمع سحبها الداكنة في جو السياسة المصرية شيئاً فشيئاً، وأخذت تظهر بوجهها المناقض لمصالح الملك شيئاً فشيئاً ورويداً رويداً.

ومن مفارقات مصر التي لا تنتهي أن الثورة قد بدأت في مجلس الشيوخ، في صورة مشروع بقانون لتحديد الملكية الزراعية قدمه محمود بك خطاب.

ولم تلبث النقمة والاشمئزاز من الملك أن جعلت خطوة الثورة تزداد، فتزداد الاجراءات التعسفية المقابلة لها حتى بلغت الذروة في سنتي ١٩٥١ و١٩٥٢، ولا سيما بعد أن أعلن عن ميلاد أحمد فؤاد الصغير، ولي العهد الجديد بعد سبعة أشهر من زواج أبيه بأمه، فتجددت إشاعة ميلاد أبيه من قبل، قبل إثنتين وثلاثين سنة.

كانت أبرز معالم الثورة في مؤسسات مصر وشوارعها:

١ - إستجواب مصطفى مرعي للحكومة في مجلس الشيوخ عن الأموال التي استحوذ عليها الملك لترميم «المحروسة» وعن صفقات السلاح، وهو الذي عرف باسم الاستجواب عن فساد الحكم والأسلحة الفاسدة.

٢ - ثورة الأزهر التي بلغت أرفع ذراها في مقال شيخ الأزهر وعنوانه: «تقتير هنا وإسراف هناك»، ويقصد بهنا «الأزهر» و«بهناك» جزيرة كابري حيث يصطاف الملك المهتوك.

٣ ـ ثورة الصحافة وكان من أبرز ملامحها التي تدعو للثورة الجائحة في شبه صراحة كاملة المقال الأسبوعي الذي كانت تنشره «آخر ساعة» بعنوان «حدث في مثل هذا اليوم من سنة ١٧٨٩ تحكي فيه قصة ما كان يحدث في فرنسا في ثورتها ضد لويس السادس عشر.

٤ ـ ثورة القضاء ممثلة في أحكام الافراج عن الصحف المعطلة والحكم بتعويض الصحف المصادرة، مما يعطي للثورة شرعية القانون التطبيقي ويحرم الملك والحكومة منها.

٥ ـ ثورة الجامعات والمدارس، وقد بلغت حداً لا يعلم له مثيل من قبل ولا من بعد، فعرف العام الدراسي ١٩٥١ /١٩٥٢ بعام «المائة يوم» لأن الدراسة لم تنتظم فيه إلا مائة يوم أو أقل من ذلك بقليل. وكانت هتافات الطلبة شيئاً لم يسبق له مثيل، ولا أظنه سيلحق به مثيل، ولربما كان من الواجب تسجيل هذه الهتافات صيانة للتاريخ، إلا أنها من البذاءة بمكان لا يسمح بتسجيلها.

وجاءت اللحظة الحاسمة بثورة الجيش:

فالجيش هو الحصن الحصين للملك، وهو الحصن الأخير فلما ثار عليه الجيش لم يبق له حصن يفيء إليه إلا حصن الانجليز، ولقد حاول ذلك، وفعلاً نزلت طلائع الجيش البريطاني إلى مشارف القاهرة في بلبيس، ولكن الأمريكان كفوا يد الانجليز، فوجد فاروق نفسه بغير حماية تحميه.

بدأت ثورة الجيش في آخر خنادق حصن الجيش الحصين، في نادي الضباط الذي شهد مباذل الملك وعتوه ووقاحته. وتمثلت في انتخابات الرئاسة فلم يحصل ممثل الملك على أكثر من ٢ ٪ من الأصوات، وحصل ممثل الثوار، اللواء محمد نجيب على ٩٨ ٪ منها، فألغى الملك الانتخاب كله وعين مجلس إدارة من عنده ريثما ينظم أمر الانتخاب. ولكنه لم يبق إلى أن ينظم شيئاً، فقد عوجل وعزل بعد أيام من ذلك التاريخ وبعزله إنتهت أسرة محمد علي وتاريخها من مصر.

فكيف كانت علاقة العقاد بها في الطور الأخير؟!!

لم يكن العقاد حينئذ في طور الشباب العارم الذي كانه من قبل؛ ولم تكن الوزارة الوفدية بالتي تترك لـه المجال حـراً يفعل كيف يشاء، فكان طبيعياً أن ينصرف للكتب يكتبها في الفلسفة والأدب والشعر، ولا شك أن هذه الفترة هي أخصب فترات عمره بالكتب عدداً وأهمية على السواء، ولا جرم كان يقول لنا في ندوته في ذلك الحين رأيه في الكتب والكتابة إذ يقول:

«عندي كتابة الكتب كالزواج الشرعي ينجب ذرية شرعية صالحة؛ وكتابة المقال الأدبي كالتسري أو الاستخدان ربما حقق متعة ولكنه ينجب أبناء غير شرعيين، أما المقالة السياسية فإنها عندي كالاستمناء».

فكان المتوقع أن يقف مثل موقف أحمد لطفي السيد مثلاً، يؤيد بقلبه دون يده أو لسانه.

ولكنه لم يكن كذلك ولا كان يرضاه بل لقد أيد باليد وباللسان وبالقلب جميعاً من غير مراء إلا أنه لم يكن فارس الميدان المجلي ولا قائد الكتيبة الجرارة، وإنما كان قائداً بين قواد، وفارساً ضمن فرسان، وكان مكانه في حجرة العمليات لا في ميدان القتال.

إشترك مع الشيوخ في كل مشروعات القوانين المضادة للملك ولا سيما مشروع تحديد الملكية الزراعية الذي هدد من أجله مقدمه محمود خطاب بك ومؤيدوه.

واشترك اشتراكاً بارزاً في استجواب الحكومة عن الأسلحة الفاسدة وعن طلب محاكمة المسؤولين عن فساد الحكم وتدخل القصر في الحكومة وهم كريم ثابت وادجار جالاد ومحمد حسن وآخرون.

إلا أن أبرز مشاركاته إثنتان: أولاهما تأليفه كتاب «يوليو وضرب الاسكندرية» الذي ظهر في يوم ٥ يوليو ١٩٥٢ فلم يحتمل القصر ما فيه من تحليل تاريخي لدور أسرته في الاحتلال على عهد عمه الخديوي توفيق ورآه ناراً على النار المندلعة إلى عنان السماء في ذلك الحين فصادره، وإن جاءت المصادرة

بعد أن وزع الكتاب فجمعوه من السوق بعد أن حصل عليه المبكرون بشرائه، وأنا واحد منهم. ولم يلبث هذا الكتاب أن أفرج عنه بعد ثلاثة أسابيع، أي بعد أن عزل الملك الذي صادره في ٢٦ يوليو من ذلك العام.

والمشاركة الثانية هي التي حاول صدقي باشا أن يقوم بها لولا أن عاجله القدر دون تمامها.

وخلاصتها كما رواها لنا العقاد هي أن تتفق رجالات البلد جميعاً على تكوين وزارة تتولى مقاليد الحكم على أساس شرعي دستوري، وتنتهز هذه الوزارة فرصة وجود الملك في تهتكه في أوروبا فتقبض عليه وتلقي به في مصحة أمراض عقلية يتفق عليها ثم يتفق معها ويعلن أنه أصيب بانهيار عصبي ويعلنون نشرة طبية تقول إنه لا أمل في شفائه، فيعزل ويولى الملك ابنه الطفل الرضيع تحت مجلس وصاية مختار أدق اختيار، ويوضع الطفل نفسه تحت رعاية شديدة تتولى أمر تعليمه. ويكون أول أعمال الحكومة ومجلس الوصاية أن ينقح الدستور بطريقة دستورية، فيجعل سن الرشد الدستوري اللازم لتولي العرش سن الثلاثين سنة الميلادية، كما هو الحال في الحد الأدنى لسن أعضاء مجلس النواب.

وكان المأمول أن مصر، في هذه السنين الثلاثين، فيما بين عزل فاروق وبلوغ ابنه سن الثلاثين في سنة ١٩٨٢ تكون قد حلت جميع مشاكلها بغير عائق من الملك، وللأمة في أثناء هذه المدة أن ترى لنفسها إن شاءت أبقت على الملك والملكية وان شاءت تخلصت منها بأيسر مجهود.

وكان الدور المطلوب من العقاد هو الصحافة. فقد كان المؤتمرون يحتاجون لقلم العقاد، بشرط أن يكون القلم الذي كتب «طبيب الكاللو» و «منزل للإيجار» و «لسنا عبيداً يا عبيد». . . . وقد وافق العقاد، وأعد نفسه للعودة إلى الشباب الحمي، إن لا يكن جسماً فقلماً على أقل تقدير.

ولكن شاءوا شيئاً وشاء الله غيره.

مات صدقي ومات معه المشروع. . . .

وعزل الملك بغير حاجة إلى كل هذا التدبير.

ولم يبق إلا أن يودعه العقاد، فودعه بكل اشمئزاز حين قال في مقال بعنوان «الملك المسكين» [الأساس ٢٨ يوليو ١٩٥٢].

«تولى فاروق الأول ـ ملك مصر السابق ـ عرش هذا البلد في ظروف لم يسعد بمثلها أحد من أسلافه وأجداده، غير مستثنى منهم فرد واحد، من أولهم محمد علي الكبير إلى أحمد فؤاد آخر ملوك الأسرة قبله.

تولى العرش مستقلاً لم يتعب في استقلاله، محبوباً لم يعمل ما يستحق به حب بلاده، غنياً بالمال الذي يقنع من لا يقنع، ويشبع من لا يشبع، ويبلغ غاية المطمع لمن يطمع، غنياً بالسلطان، قوياً بالأعوان، فتياً في العنفوان، يتوسع سلطانه بالدستور حيث توسع، ويتبرع له العاملون ولا يتبرع، غير مسؤول عن خطأ المخطئين، مشكوراً على اجتهاد المجتهدين وصلاح الصالحين، وهو في أمان، بل في أعز الأمان، لأنه في المكان الأعز الأرفع.

وتلفتت مصر ترجو وما أحقها بالرجاء، وتوسلت إلى الله تبتهل وتدعو، وما أصدق الابتهال وأخلص الدعاء، وتطلعت على شوق، حتى شب عن الطوق، فإذا هو يهبط إلى الحضيض وهي تتطلع إلى السماء.

يا لله! ما أشقى من تشقيه نفسه ولو أسعدته الدنيا بكل حظ سعيد، وأحاطت به طوالع اليمن من قريب ومن بعيد، ومسكين من يُرْثَى له ويُعْتَبر بمصيره وهو بحسد الحاسدين أجدر منه بالعبرة والرثاء.

يا لله! كم عدوا كانوا يبلغون منه ما بلغه من نفسه بجهد كجهد الجبابرة وذكاء كذكاء العباقرة، لولا أنه غاية العجز وغاية الغباء!

يا لله! كم عدواً لدوداً حقوداً، بل كم مئات من الأعداء الحاقدين، دسوا ويرعوا في حبك الدسيسة، واحتالوا وأمعنوا في إتقان الحيلة، وسهروا ليل نهار، واقتدروا عليه قصارى الاقتدار، كانوا خلقاء أن ينالوا منه بعض ما ناله من نفسه، وأن يلوثوه بعض ما لوث من سيرته، وأن يفضوا القلوب من حوله بعض

ما فض من قلوب أوفى الناس له وأقرب الخلق إليه وأصبرهم على جهله وأقمنهم بالإشفاق عليه.

لكأنما كان موكلاً بنفسه ألا ينام ليلة ولا يطلع عليه نهار إلا وهو ظافر بكراهية بل بازدراء، وألا يعمل عملاً إلا ليفقد به ما وجد، ويضمن كل الضمان ألا رجعة لما فقد، ولا صلاح لما فسد ولا ندم ولا خجل ولا حياء.

ولج به الشؤم والبوار، وأوغل في الضرار وسوء الجوار، وبلغ أشده وجاوز حده، فمن شقاوة نفسه إلى شقاوة بلاده، ومن خسارة ضميره ووجدانه إلى خسارة رعاياه وأجناده، كأنه لا يستريح وفي البلد رأس يرفع وشرف يمنع وضمير يحيا وعرض يصان.

أولى الناس بشكره أوفرهم قسطاً من غدره، وأقربهم إلى قلبه أضرهم بسربه وعرشه وشعبه، وكلهم على حذر، من غاب منهم ومن حضر، ومن أقبل منهم ومن أدبر، ولعل الأرجح كفة في ميزانه أخسهم قدراً في ميزان بني الإنسان.

أغضب الدنيا ليحتمي بمن لا يحميه، ورمى الدولة لَقىً ليرتمي في أحضان من يرميه، وأهان من أعزوه وأعز من أهانوه، وذهب وما يختصم فيه كلبان، بل جرذان.

ولكل عذره إذا هبط ونزل، ولكل حجته إذا أساء واسترسل، ففقير يطلب الثروة، وذليل يطلب العزة، ومجهول يطلب الشهرة، ومنبوذ يطلب المحبة والرضوان.

إلا هذا المسكين الذي لا نظير له فيمن يخلق الله من المساكين، فله في موضع كل عذر ملامة، وله بديل من الهوان لكل حافز على الكرامة، كأنما يأبى غاية الإباء أن يقدم على ذنب وله عذر منه في الجهر أو الخفاء، ولا يرضيه إلا أن يقترف الآثام والشرور، غير معذور ولا مضطر ولا مدفوع ولا مَجْزِيٍّ بجزاء جشع بلام عليه الجياع العراة، وذلة لا يعذر فيها العبيد الجناة، وعداء لا مسوغ له من

الإساءة بل مسوغه الولاء والوفاء وإنقاذ الحياة.

وفي الزمن الذي يترضى فيه ملوك الغرب والشرق رعاياهم، ويتطوعون فيه بالود لمن لا يودهم وينزلون فيه عما يملكون ويبعثرون فيه ما يكنزون وما يدخرون، تبتلى مصر بجالس على عرشها يأخذ مالها عنوة في غير مبالاة، ويغلو في التهام أقواتها واهتضام أرزاقها ولا موضع للمغالاة، ويهينها ويتبجح بإهانتها لأنها تكبره وتوقره، ويبغضها ويسرف في بغضها لأنها تتعلق به وتذكره، ويود لو يقال على كل لسان «هذا أظلم الملوك على أذل الأوطان».

لقد طال والله صبرك يا مصر، وقد طار والله حلمكم يا كماة مصر، وقد أوشك هذا البلد أن يضرب به المثل في الصغار والصبر على الضيم والعار فلما أقدمتم إذا بهاتف الفرج كأنما يسبقكم ويحسب ساعته مع ساعتكم، وتلاقى فرط اليأس ووثبة الأمل، كأنما يتلاقيان من الميعاد في أوان.

قولوا اليوم مع بشار:

إذا الملك الجبار صَعَّرَ خده مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

لولا أن الجبار وصف لا يوصف به جبار الورق وملك القمار، ولولاه لما اجتوته مصر ولا تعمدت بلاءه ولا تعجلت جزاءه، ولا والله ما قصرت معه ولا تركت باباً تفتحه لتوبته ونصحه إلا فتحته وأمعنت في فتحه، ولكنه هو جار عليها وجار على نفسه، وأباها إلا خطة من خطتين: إما عشرون مليوناً من أبناء آدم وحواء منكسي الرؤوس لغير ذنب جنوه، وإما فرد واحد لا قيمة له بغير قومه منكس الرأس لألف ذنب جناه.

فليذهب بالنكسة من أرادها.

وليرتفع رأس مصر، وليرفعه أبطالها الكماة وأعلامها الهداة وأبناؤها الحماة، ما عاشت فيها نفس وما نبضت فيها حياة.»

هذا ما قاله فور مغادرة فاروق للبلاد. وفي مقال آخر من المقالات الكثيرة التي ودعه بها عنوانه «لم تعوزه العظات» يقول: «قيل في التعقيب على مصير

الملك السابق كلام كثير بعضه حق وبعضه باطل، ومنه الجد ومنه الهـزل، ولكننا لا نعلم أننا قرأنا في التعقيب على ذلـك المصير مـا هو أبـطل ولا أحزن من قـول القائلين إنه انتهى إلى مصيره المخجل لأنـه لم يجد من ينصحـه ويحذره، فتمـادى إلى النهاية وهو جاهل بعقباه.

فهذا الكلام خـطأ من وجوه كثيـرة. خطأ مـركب يدل عـلى أن قائليـه لا يبغون الحق ولكنهم يبغون غاية لأنفسهم يخدمونها ولو ألقوا بالتهمة عـلى الأمة في جملتها.

هذا الكلام خطأ «أولا» لأنه يخالف الواقـع؛ وخطأ «ثـانياً» لأنـه سيء إلى سمعة المصريين جميعاً في غير صدق ولا إنصاف؛ وخطأ «ثالثاً» لأنه يفتح أبـواب المعاذير ويفتح معها غداً أبواب الدعاية المغرضة مما نشير إليه ولا نتوسع فيه[1].

والحقيقة على نقيض ما يقوله أولئك المعقبون. . .»

أورد العقاد بعد هذا أنواع العظات والتحذير التي لقيها فاروق وخلاصتها هي: الحـوادث العالميـة؛ والحوادث المحليـة؛ وكل نـاصح تسمـع نصيحتـه من المصـريين وهم معـروفون بـأسمائهم ومعـروفة نصـائحهم ومنهم النقراشي رئيس وزرائـه الـذي أخـذه بقـارعـة من أجـل السهــرات في الخمـارات وبعض دور الهوى. . . ثم يقول: «وقد أشرنـا إلى بعض هذه المـواقف في مقالـين سابقـين، وسنجمل الكلام عنها جميعاً في بيان آخر، ولكننا نكتفي هنا بنصيحتين تاريخيتـين لا تتكـرران في حياة كثـير من الملوك المحتـاجـين إلى النصيحـة وهمـا: عـريضـة المعارضة، وخطاب الرئيس السابق إسماعيـل صدقي الـذي كتبه إلى فـاروق في مرض وفاته[2].

فليس أصرح ولا أقوى من قول المعارضة في عريضتها المشهورة:

---

(١) كان يعني بهذا تبرير الحكم الدكتاتوري المستبد الذي لا يعترف للأمة بحق الحرية.

(٢) ارسله بعد فشل خطته المنوه عنها سلفاً، ويلي نص الخطاب لاحقاً.

«إن الصدور منطوية على غضب تغلي مراجله، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون».

أو من قولها: «إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته إلى حد، وإننا نخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا خاصة».

وقد كانت المعارضة صريحة قبل ذلك حين أشارت في أول العريضة إلى تحول القلوب بعد حادث القصاصين، وأنها كلما اتجهت إلى العرش في محنتها حيل بينه وبينها لا لسبب إلا لأن الأقدار قد فسحت مكاناً في الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساءوا النصح وأساءوا التصرف، ومنهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات.

«أما خطاب الرئيس السابق إسماعيل صدقي فقد تحدث به الخاصة وسرى حديثه إلى العامة، وكان في تحذيره على هذا المثال من النصح الصريح والإنذار الذي يوشك أن يُلمِسه العواقب بيديه.

«فأما جزاء المعارضة على تلك النصيحة فهو الإستعلاء السمج والقسم أمام أولئك الحاشية المتهمين أن أحداً من موقعي العريضة لن يدخل القصر ولا دواوين الحكومة ما لم يعتذر علانية عن هذه «الوقاحة» ولجت به الصبيانية والنزق فجعل من حين إلى حين يرسل إلى المعارضين من يمنيهم بالوزارة ويقول لهم إن الأمر معلق على الاعتذار. بل لجت به الصبيانية والنزق حتى خرج من التأميل إلى التهديد. فلما أعرضوا عنه ولم يكترثوا لتأميله ولا لتهديده تعمد تقليب الوزارات، أو تعمد اللعب بعرشه ليكايد ويعاند على أسلوبه «النسوي» الذي خلا من الرجولة خلوه من الحصافة والمبالاة بالمصير.

«وأما جزاء إسماعيل صدقي على خطابه فهو ما يعلمه المصريون من ذلك الإنتقام الحقير من جنازته، وتلك الخسة التي سولت له أن يسأل عمن مشوا في الجنازة ليسجلهم عنده في القائمة السوداء. . .

«على أن الشوارع والأزقة لم تبخل بحصتها في وعظه وتنبيهه حين تجاوز الأمر

عظات الحكماء وتنبيه المسؤولين. فماذا ينتظر ملك يسمع صبية الشوارع يهتفون بسقوطه ويشهرون باسمه وأسماء خاصته وذويه؟...

«إن عظات فاروق كانت أكثر مما يلزم لوعظه. بل نكاد نقول إن عشراء السوء على وفرتهم حوله كانوا أهون من أن يفسدوه لو كان به موضع إصلاح. ولكنه إنسان معكوس الطبيعة، معكوس النية، معكوس العمل، قد استعان بشيطانه واستعز بسلطانه فجنى على نفسه بيديه.

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأول ما يجني عليه إجتهاده»

وفي مقال بعنوان: «الجيش وقائده» يقول:

«إن الفاسد يفسد على نفسه كما يفسد على غيره، ولن يكون الملك فاسداً حيث تصلح سياسته لكسب الأنصار والاحتفاظ بولاء أنصاره، فإذا فاته أن يكسب الأنصار المحافظين على ولائه فلا حماية له ولا لعرشه من أحد، وجاءته الرزايا من وجوه المطالب كما قال الشاعر الحكيم.

لقد كانت السياسة الرشيدة أن يحتفظ الملك بولاء الجيش لأن الأمة كلها تدين له بالولاء وتحميه بكل قوة وفي طليعتها القوة العسكرية. فما زال به الجهل حتى أصبح أذنابه وأعوانه حمى له من الجيش وهم أعجز من أن يحموا أنفسهم لو لم يعتمدوا عليه.

وصل فاروق إلى هذا الموقف قبل حرب فلسطين، فلما تكشفت تلك الحرب عن فضائح السلاح لم يبق في الجيش المصري ضابط ولا جندي يضمر الولاء للملك المجرم الذي بلغت به الضعة ـ والعياذ بالله ـ أن يتجر بأرواح جنده وهم في ساحة القتال...».

* * *

قليل هذا من كثير مما وصف العقاد به الملك المخلوع، على أنه قد كان أشد تطرفاً من كثير من شبان ذلك الزمان، وحسبك به وهو يصف الملك بالوضاعة وبالإجرام وبالجهل وبالزراية والاسفاف، وبالفساد الذي لا يرجى له

صلاح ولا يرجى منه نفع وما إليها.

فـلله ما كان أشجعه وأصوب رأيه ومذهبه فيما قال وفيما سكت بـه عن كل مقال.

* * *

فيما يلي نص خطاب المعارضة كما أورده هـو وقصته صـاحب المعالي محمـد حسين هيكل بـاشا في كتـابه «مـذكرات في السيـاسة المصـرية ـ الجـزء الثاني ص ٣٥٧ وما بعدها: قال معاليه: «عـدت من أوروبا فـألفيت القاهـرة تتحدث عـما تنشره صحف العالمين القديم والجديد عن ملك مصر. وذلـك رغم منع الـوزارة (وزارة النحـاس باشـا في صيف سنة ١٩٥٠) دخـول هذه الصحف إلى مصر أو تمزيق الصفحات التي نشرت فيها هذه الأنباء. وألفيت أصدقائي رجال المعارضة يتحـدثون فيـها لهذه الـدعايـة من أثر سيء عـلى سمعـة الـوطن، وفي إستخـذاء الحكومة للملك وضعفها المطلق أمامه وأمام حاشيتـه وتداولنـا في الأمر واتفقنـا عـلى أن واجبنا الـوطني يقتضينـا أن نقف في سبيـل هـذا التيـار وأن أول خـطوة نخطوها في هذه السبيل أن نعد كتاباً نبلغه للملك أول وصوله إلى مصر نبين فيه خطورة ما تنحـدر إليه الأحـوال في مصر ونطلب إليـه فيه أن يتخـذ خطوة تنقـذ البلاد من الخطر. ووضع هذا الكتاب ووقعناه وأبلغناه إلى الديـوان الملكي عشية وصول الملك إلى الاسكندرية، وهذا هو نص الكتاب:

«يا صاحب الجلالة:

«إن البلاد لتذكر لكم أياماً سعيدة كنتم فيهـا الراعي الصـالح والـرشيد، وكـانت تحف بكم أمة تـلاقت عنـد عـرشكم آمـالهـا، والتفت حـول شخصكم قلوبها، فما واتتها فرصة إلا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء. وما العهد ببعيد بحادث القصاصين وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين.

«واليـوم تجتاز البـلاد مرحلة قـد تكون من أدق مراحـل تاريخهـا الحديث. ومن أسف أنها كلما اتجهت إلى العرش في محنتها حيـل بينه وبينهـا، لا لسبب إلا لأن الأقدار قد أفسحت مكـاناً في الحـاشية الملكيـة لأشخاص لا يستحقـون هذا

الشـرف، فأسـاءوا النصح وأسـاءوا التصـرف، بـل إن منهم من حـامت حـول تصرفاتهم ظـلال كثيفة من الشكـوك والشبهات هي الآن مـدار التحقيق الجنائي الخاص بأسلحة جيشنا البـاسل، حتى سـاد الأعتقاد بـين الناس أن يـد العدالـة ستقصر حتماً عن تناولهم بحكم مراكزهم، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعـد للدستور وأن النـظام النيابي قـد أضحى حبراً عـلى ورق، منـذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصـدرت مراسيم يـونية سنـة ١٩٥٠ التي قضت على حرية الرأي فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيفت الإنتخابات الأخيـرة من قبل تكوين مجلس نوابنا.

«ومن المحزن أنه قد ترددت عـلى الألسن والأقلام داخـل البلاد وخـارجها أنباء هذه المسـاويء وغيرهـا من الشائعـات الذائعـات، التي لا تتفق مع كـرامة البلاد، حتى أصبحت سمعة الحكم المصري مضغة في الأفـواه، وأمست صحافـة العالم تصورنا في صورة شعب مهـين، يسام الضيم فيسكت عليـه، بل ولا يتنبـه إليه، ويساق كما تساق الأنعام، والله يعلم أن الصدور منـطوية عـلى غضب تغلي مراجله، وما يمسكها إلا بقية من أمل يعتصم به الصابرون.

«يا صاحب الجلالة

«لقد كان حقاً على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق، ولكنها درجت في أكـثر من مناسبـة على التخلص من مسؤوليتهـا الوزاريـة بدعـوى التوجيهـات الملكية، وهو ما يخالف روح الدستور، وصـدق الشعور ولـو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستوري يملك ولا يحكم، كما أنها توهمت أن في رضاء الحاشية ضماناً لبقائها في الحكم، وستراً لما افتضح من تصرفاتها ومـا انغمست فيه من سيئـاتها ـ وهي هي لا تزال أشد حرصاً على البقاء في الحكم وعلى مغانمه منها على نزاهتـه ـ ولهذا لم نر بدأ من أن ننهض بهذا الواجب فنصـارحكم بتـلك الحقائق ابتغاء وجه الله والـوطن، لا ابتغاء حكم ولا سلطان، وبـراً بالقسم الـذي أديناه أن نكـون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانـين البلاد. ومـا الإخلاص لهـذه الشعائـر السامية إلا إخلاص الأحرار الذي يوجب علينـا التقدم بـالنصيحة كلما اقتضـاها الحال.

«يا صاحب الجلالة:

«إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لا بد منته إلى حد، وإننا لنخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم، بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالي وسياسي وخلقي، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد.

لهذا كله نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحاً شاملاً وعاجلاً، فترد الأمور إلى نصابها، وتعالج المساوىء التي تعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور وطهارة الحكم وسيادة القانون بعد استبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها، ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها، وفشلوا فشلاً سحيقاً في استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها، وأهدروا فوق إهدار اقتصادها القومي، فاستفحل الغلاء إلى حد لم يسبق له مثيل وحرموا الفقير قوته اليومي.

ولا ريب أنه ما من سبيل إلى اطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها، إلا إذا اطمأنت لاستقامة حكمها، فيسير الحاكمون جميعاً في طريق الأمانة على إختلاف صورها، متقين الله في وطنهم، ومتقين الوطن في سرهم وعلنهم.

والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته فيسير شعب وادي النيل قدماً إلى غايته.

إمضاءات

| | | |
|---|---|---|
| إبراهيم عبد الهادي | طه السباعي | علي عبد الرزاق |
| محمد حسين هيكل | مصطفى مرعي | رشوان محفوظ |
| مكرم عبيد | عبد الرحمن الرافعي | حامد محمود |
| حافظ رمضان | إبراهيم الدسوقي أباظة | نجيب اسكندر |
| عبد السلام الشاذلي | أحمد عبد الغفار | زكي ميخائيل بشارة |
| السيد سليم. | | |

# خاتمة المطاف

انتهى فاروق.فانتهت أسرة محمد علي وانتهت الملكية كلها مرة واحدة في وادي النيل إلى غير رجعة في زمن منظور. . .

انتهى فاروق، وتولى في مكانه إبنه أحمد فؤاد الثاني، وكان في الشهر السابع من عمره يومذاك، فوضع تحت الوصاية إلى أن ألغيت الملكية وعزل عن العرش نظرياً كما تولاه نظرياً.

إنتهى فاروق وأسرته، فانتهت علاقة العقاد به. وانتهى مقالنا هذا بانتهاء موضوعه، وأصبح يحق لنا أن ننظر نظرة شاملة كاسحة في إيجاز كبير إلى هذه المسيرة الطويلة.

كان الصراع كله على الحرية: الحرية الوطنية بالاستقلال عن الحكم الإستعماري الإنجليزي؛ والحرية الفردية بالاحتفاظ للأمة بحقوقها ضد طغيان القصر الملكي في الدستور.

فإذا نظرنا إلى العقاد نظرة واحدة لوجدناه في صف حزب الوفد ست عشرة سنة، وضد حزب الوفد ست عشرة سنة أخرى إلى أن أنهت الثورة العسكرية في ١٩٥٢ حياة الأحزاب جميعاً.

وفي هذه الست عشرة سنة الأخيرة، نرى العقاد متحالفاً مع الانجليز مرة، ومع القصر مرة، ومع الأحزاب المناوئة للوفد في جميع المرات، وان لم يرتبط بأي منها.

مثل هذه الخلاصة يمكن أن تكون دليلاً على التقلب والأكل على جميع الموائد والبحث عن أجلّ الفوائد. . . وهذا ما يرمي العقاد به أعداؤه وناقدوه. . . يقولون: لقد حارب صدقي وقال فيه ما قال، ثم تحالف معه، وقد حارب محمد محمود أمر حرب ثم عاد فصالحه هو وسائر رجال حزبه الذين قال فيهم ما قال مالك في الخمر يوماً ثم عاد يضع يده في أيديهم، كعبد العزيز فهمي ومحمد حسين هيكل وحافظ عفيفي. . . وغيرهم ويقولون: لقد ناصب الإنجليز العداء ثم عاد يدعو لهم ويلقي حديثاً إذاعياً كل أسبوع في تأييدهم في مدة الحرب العالمية الثانية، ويؤلف كتاباً بل كتابين ضد أعداء الانجليز من النازيين هما: «هتلر في الميزان» و «النازية والأديان».

وحق ما يقولون. . . .

حق لو كان الظاهر المختصر هو كل الحقيقة. . . .

حق لو كان القصر الملكي سياسة واحدة على الرغم من تغير الرجال والأحوال.

حق لو كان الساسة باقين على رأي واحد ولم يغيروه.

حق لو كان الانجليز شيئاً واحداً ثابتاً كتمثال يعترض شريعة الطريق. . .

حق لو كان كل ما في الدنيا ثابتاً على حالة واحدة، والعقاد هو المتغير الوحيد.

ولكن ليس شرط واحد من هذه الشروط حقاً، فليس جواب واحد من أجوبته حقاً إذن.

فالقصر الملكي الذي تغير من فؤاد إلى فاروق لم يكن هو القصر الملكي المعروف بسياسته في سنة ١٩٢٤، ولا حسن نشأت والإبراشي هما هما متمثلين في علي ماهر وأحمد حسنين وإبراهيم عبد الهادي.

ورجال السياسة كصدقي ومحمد محمود كانا يحاربان الدستور ويوقفانه أو يلغيانه أو يبدلانه فيما قبل سنة ١٩٣٦، وصارا يحفظانه ويؤيدانه ويعملان في ظله، يستندان إليه ويسندانه.

ومثل هذا يقال في الآخرين، الذين كانوا في حقيقة أمرهم نهازي فرص، وكان سيد القصر ضد الدستور فكانوا إذا وجدوا الفرصة عنده تابعوه على هواه انتهازاً لها، فلما أصبح سيد القصر نفسه مع الدستور ـ ولو في الشكل الظاهر ـ لم يعودوا يبحثون عن فرحهم بمقاومة الدستور.

والانجليز أمة واسعة الرقعة متشعبة المطالب والمسؤوليات ولم يحدث أبداً من أي مصري، لا من المدنيين ولا العسكريين، لا من الملك ولا من الأمة، لا من الوفد ولا من أحزاب الأقلية، أن أعلن أنه يريد أن يعرقل انجلترا عن المحافظة على طرق مواصلاتها والقيام بمسؤولياتها وكل ما كانت تريده هذه الفئات المصرية المختلفة هو ألا تتعارض هذه المسؤوليات الأمبراطورية مع الحقوق الشرعية لمصر والمصريين في الحرية والاستقلال.

ليس من المعقول إذن أن يكون موقف المفكر المصري ضد كل ما هو إنجليزي بغير تمييز، وإلا كان موقفه كموقف أولئك التلاميذ المضللين الذين ضللتهم بعض الفئات المستفيدة من ضلالهم فأحرقوا كتبهم الدراسية لأنها بلغة إنجليزية، وكأننا ضد العلم والثقافة لا ضد تحكم الانجليز في وادي النيل.

لقد كان موقف العقاد هو الذي يجب أن يكون: هو في الشعر وفي الأدب وفي الثقافة على العموم في صف الانجليز. . .

وهو، إذا كان الانجليز في حرب ضروس شعواء، يحاربون للديمقراطية ضد الدكتاتورية، ولحقوق الشعوب ضد توسع «الليبنسرادم» (سياسة المجال الحيوي لتوسع السكان)، وللمساواة بين الناس ضد سياسة تغليب جنس على سائر الأجناس، فهو مع الانجليز. . . ويكون مجرماً إن لم يكن مع الانجليز[1].

---

(١) تتلخص سياسة المانيا النازية وايطاليا الفاشية في الحرب الثانية في هذه النقط الثلاث: (أ) الكفر بالديمقراطية والايمان بالأوتوقراطية أسلوباً في الحكم المجدي . .

(ب) تغليب الجنس الآري على سائر الاجناس في الفضائل والميزات مما يعطيه الحق الطبيعي في حكم العالم في نظر الألمان النازيين، وتغليب الرومان وحضارة الرومان عند الفاشيين الطليان. . (جـ) مطالبة ألمانيا «بمجال حيوي» للتوسع السكاني سواء في اوربا =

أمـا إذا كان مـوقف الانجليز من مصر، يـريدون حكمهـا والتحكم فيهـا والوصاية عليها، فهو ضد الانجليز. . . ويكون مجرماً إذا لم يكن ضدهم.

ولقد كان العقاد في الموقف الصحيح الذي تصححه مصالح الأمة المصرية في كل طور من الأطوار وإزاء كل عدو مختف أو صريح.

كان مع الحرية للأمة سواء في الداخـل والخارج، وسـواء في السياسـة وفي الاقتصاد ومطالب العيش، وسواء في الأدب والفكر وفي الممـارسة والتـطبيق وفي القانون والشريعة وحتى في الدين.

لم يرغمه موقف على التخلي عن مبدئه.

كـان ضد سعـد زغلول في موقفـه من كتـاب «الاسـلام وأصـول الحكم» للشيخ علي عبد الرازق.

وكـان ضد الـوفد كله في مـوقفه من طـه حسين حـول كتابـه: «في الشعر الجاهلي».

وكان ضد المندوب السامي البريطاني السير جورج لويد في زياراته للأقاليم بعنف وضراوة مع أن سياسة الـوفد حينئـذ كانت سيـاسة اعـلانية والـوفاق مـع المندوب السامي الجديد.

وكـان ضد تـوفيق نسيم لأنه أحس أنـه يريـد أن يعيد دستـوراً آخـر غـير دستور ١٩٢٣، وأنه يخدع النحاس والوفديين وأنهم ينخدعون له وينسـاقون إلى حيث يساقون بعصا هذا الوزير.

طبيعي أن يكـون هذا الـرجل في مكـانه إلى جـانب مبدئـه، وإن تغيـرت أشخـاص الذين يـأتـون إلى جـواره والـذين ينصـرفـون عنـه إلى الـظل والـذين ينصرفون عنه إلى معسكر العدو في مقابله.

---

= وفي المستعمـرات الافريقيـة ولا سيما مـطالبتها بـإعادة مستعمـراتهـا التي فقـدتهـا في سنـة ١٩١٩، ومـطالبة ايـطاليا بـأن يكون البحـر الأبيض بحيـرة رومـانيـة داخليـة في داخـل الامبراطورية الموسولينية المرموقة.

لقد أخذ وفد النحاس باشا بأساليب الدكتاتورية في الثلاثينات وكـون من شباب الوفد فرقاً للقمصان الزرق تشبهاً بفرق القمصان السود والقمصان البنيـة والقمصـان الخضر والقمصان غـير ذات اللون، ليهدد بهـا مناوئيـه. . . فعـاداه العقاد كما يعادي كل طغيان فكيف يجوز أن يؤاخذ العقاد على محافظته عـلى مبدأ الديمقراطية، ولا يؤاخذ وفد النحاس على التحول من حزب ديمقراطي إلى حزب دكتاتوري؟!.

لقـد أقلع القصر عن تعطيـل الدستـور بعـد أن كـان يعـطله كلما سنحت فرصة، فكيف لا يؤيده العقاد، وكيف يؤاخذ على تأييده في هذه السياسة التي ما عادى أحداً إلا من أجلها ومن أجل الدستور؟!

إن اتهام العقاد بالتغير والتقلب إتهـام ظالم لا سنـد له من الحق والـواقع، ولعله هو المسؤول عن المبالغة الضالة التي اندفع إليها تلاميذه حين قالوا إنه كان ثابتاً على رأيه وفكـره منذ مـطلع شبابـه إلى آخر عمـره، فأدت مبـالغتهم إلى أن يعيب عليه بعض أعدائه «أنه كان متصلباً متحجراً لا حياة فيـه إذ كان لا تـطور فيه»[1].

الحقيقة أنه لم يكن ثابتاً لا يتـطور أو متحجراً لا حيـاة فيه، بـل لقد كـان أحيا من ناقديه، أشد تطوراً وعصرية من عـائبيه، وإنمـا هو قـد عرف وجهتـه، واستقر على مبدئه، ويمم وجهـه إلى غايتـه، وراح يسير ويعـاني مشقات المسـير، ولكن دون أن يلفته عن وجهته مطمع ولا مخافة ولا تهديد.

غايته الحرية، ومنهجه الفكر والثقافة.

وللحرية كان يجاهد: في ميدان الأدب والشعر والسياسة على السواء. . .

وبالثقافـة والعلم وثمرات القلم كـان يشق الطريق، فلم يقبـل وظيفة ولا رئاسة على الرغم من أنه أتيحت له كل الرئـاسات والـوظائف التي كـان يتحلب عليها ريق المستوظفين والمسترئسين قبل أن ينالوها، سواء في الجامعة وفي المجمع

---

(١) هذا الرأي كان يقول به الدكتور زكريا إبراهيم وآخرون.

اللغوي وفي الوزارة وحتى في القصر الملكي، لم يقبلها جميعاً وآثر السجن عليها في بعض الأحايين، لأنه رجل ثقافة لا رجل أرشيفات ودواوين.

وإذن فلا ينبغي أن نفهم من ثبات العقاد أنه غير متطور، كما لا ينبغي أن نفهم من تعدد مراكزه في الصراع من أجل الحرية والدستور أنه متقلب غير ثابت، لأنه كان ثابتاً على نهج الطريق القويم.

وحسبك بثباته على نهجه ومبدئه وخطته، أنه أبى أن يرأس لجنة وضع الدستور في سنة ١٩٥٤، لأنه - كما قال يومئذ - لا يوافق على إلغاء دستور ١٩٢٣. وظل صامتاً لما عز عليه الكلام، وتحمل في سبيل صحته ما تنوء به الجبال الرواسي، في وقت عز فيه الصمت - حتى الصمت - على من أرادوه، فكان الصامت الوحيد... وتلك كانت آخر نقائض حياته فيما أرى إذ كان في صمته أبلغ من كل متكلم ثرثار، وكان في صمته أشجع من كل فارس مغوار... له الرحمة في دار السلام ونعم القرار.

# فهرس